شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

AL-JAZEERA AL-ARABIA
الجزيرة العربية

السنة الثالثة ـ العدد التاسع والعشرون ـ يونيو ١٩٩٣ ـ ذو الحجة ١٤١٣ هـ
NO.29 JUNE 1993 YEAR 3

«اللجنة» فرصة أخرى للبلاد وللحكومة

ملف: لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية

عبد الرحمن منيف: مثارات في مسيرة وطن

رسالة الانتخابات اليمنية الى المملكة

نحو أوسع جبهة معارضة «تعاونية» لانتزاع الديمقراطية

شعر

طريق السلامة

أيْنَعَ الرأسُ ، و « طَلاّعُ الثنايا »
وضَعَ ، اليومَ ، العِمامَهْ .
وَحْدَهُ الإنسانُ ، والكلُّ مطايا
لا تَقُلْ شيئاً . . ولا تَسكُتْ أمامَهْ
إنَّ في النُطقِ الندامَهْ
إنَّ في الصمتِ الندامَهْ !
أنتَ في الحالين مشبوهٌ
فَتُبْ من جُنحةِ العَيشِ كإنسانٍ
وعِشْ مِثلَ النعامَهْ .

أنتَ في الحالَين مقتولٌ
فَمُتْ من شِدَّةِ القَهْرِ
لِتحظى بالسلامَهْ !
فَلأنَّ الزعماءَ افقدوا معنى الكرامَهْ
ولأنَّ الزعماءَ استأثروا
بالزيتِ والزفتِ وأنواعِ الدَمامَهْ
ولأنَّ الزعماءَ استمرأوا وَحْلَ الخطايا
وَبِهِم لم تبقَ للطُهرِ بقايا
فإذا ما قامَ فينا شاعِرٌ
يَشتمُ أكوامَ القِمامَهْ
سيقولونَ :
لقد سَبَّ الزعامَهْ !

أحمد مطر ـ لافتات ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية ، السعوديّة ،

السنة الثالثة ــ العدد التاسع والعشرون ـ يونيو ١٩٩٣ ـ ذو الحجة ١٤١٣ هـ

رئيس التحرير ــ حمزة الحسن
مدير الإدارة ــ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047

٥ الملف : لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية
في الثالث من مايو الماضي، شهدت المملكة حدثا كبيرا ، وصفته بعض وسائل الاعلام بأنه من أبرز التحولات الكبرى التي مر بها تاريخ المملكة ، اثر اعلان ستة من العلماء والقضاة والاساتذة الجامعيين تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية وصدور بيان يحمل تواقيعهم يطالب المواطنين بايصال أي معلومة موثقة عن المظالم والشكاوى. وقد كانت «الجزيرة العربية» طيلة الشهر الماضي في حالة مراقبة ومتابعة لهذا الحدث العظيم، استطعنا أن نقدم ملفا واسعا حول القضية.

٢٩ مثارات في مسيرة وطن
الجزيرة تلتقي في هذا العدد الروائي الكبير عبد الرحمن منيف، يجيب على تساؤلات ظلت مثارة طيلة ثلاثين عاما في المنفى عاش خلالها منيف الغربة والاضطهاد والحنين الى الوطن ، ويحاول من المنفى أن يبني فكرة للوطن البعيد المتلىء بمشاعر الامومة الشديدة الجانبية، مرسلا شعورا مشحونا بالعاطفة للوطن والطفولة والتاريخ ، ويتمنى أن يقف منحنيا أمام هذا الوطن الواسع الذي ضاق به لأنه تبنى فكرة أو خالف أحدا في رأي ، إنها مثارات في طريق العودة الى الوطن.

٣٣ رسالة الانتخابات اليمنية الى المملكة
ماذا كان يهدف رؤساء تحرير الصحف والمجلات السعودية من عرض صور النساء اليمنيات وهن يقترعن في الانتخابات الاشتراعية اليمنية، وهل ثمة رسالة أو انطباعا رؤساء التحرير يودون بعثها الى المواطنين؟
هذا التساؤل بعضده الانطباع السائد في أوساط المراقبين الدوليين والمحللين السياسيين ، بأن المملكة هي الطرف الاكثر تضررا من نجاح الانتخابات اليمنية ، ولذلك فإن فلاح أو اخفاق التجربة الديمقراطية في اليمن سيترك ظلاله على الداخل السعودي.

٣٦ نحو أوسع جبهة معارضة
لقد علق المسعري واخوانه الاشاوس الجرس، وكانوا شجعانا بكل معنى الكلمة ، وفتحوا الابواب على مصراعيها ليدخل المزيد من أجل كرامة الانسان في اقليم النفط العربي. لقد فصلوه من العمل ، هو وأخوانه أعضاء لجنة الدفاع عن حقوق الانسان الشرعية ، وأغلقوا مكاتبهم واعتقلوه . وتلك ضريبة لا بد من دفعها في معركة الحرية . ويدخول المسعري وأخوانه من التيار الاسلامي المتنور والمحسوب على التيار الوهابي ، بات واضحا أن هناك أوسع حشد نخبوي وشعبي يطالب بالحرية.

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ــ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ــ أوروبا (٤٠ دولاراً) ــ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON-D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

Name..... الإسم
Adress..... العنوان
One year Two years ..... مدة الإشتراك
number of copies..... عدد النسخ

لجنة الحقوق الشرعية فرصة أخرى للبلاد وللحكومة

على الرغم من الانزعاج الشديد الذي اثاره تشكيل لجنة الحقوق الشرعية للمسئولين في الحكومة ، الا ان هذا الحدث يشكل - في تقديرنا - فرصة نادرة لاعادة فهم المعادلة السياسية التي تتشكل تدريجيا في المملكة ، والتي تعبر في جوهرها عن نهاية مرحلة في الحياة الاجتماعية وبداية اخرى ، من المفترض - بديهة - ان يكون لها تأثير فائق على السياسة ، في الدوائر الرسمية كما في الشارع .

منذ عقد ونصف من الزمن على الاقل كان المجتمع السعودي قد بدأ يتخلى عن القيم المعتادة في التعامل مع السلطات ، وكان يودّع مرحلة ثقافية ويستقبل اخرى ، مع الانفتاح الكبير على العالم الذي ساعد على التعجيل به ، الارتفاع المتواصل في مستويات المعيشة ، وتبعا قدرة الافراد على الوصول الى مصادر المعلومات والثقافة من خارج الدوائر التقليدية او الرسمية .

وقد ظهرت آثار التغير الذي حدث في المجتمع بصورة في غاية الوضوح ، خلال الاسابيع الاولى اللاحقة لاندلاع ازمة الخليج ، عندما وجه نحو مئة من المثقفين ووجهاء البلاد رسالة الى الملك تضمنت تعبيرا واضحا عن الحاجات ، التي بقي انجازها معطلا منذ أمد طويل ، كانت لغة الرسالة في غاية التهذيب واللطف ، وتحاشت اي اشارة ربما تزعج خاطر الملك او المسئولين الاخرين ، لكنها مع ذلك أهملت ولم يجر التعامل معها بجدية. يقول المنطق ان فشل الاعتدال يولّد التطرف ، لذلك فان فشل تلك المحاولة قد فتح الباب لما هو اشدّ ، وهو الذي جرى في البلاد منذ اكتوبر 1990 وحتى اليوم ، فالمحاولات المتتابعة لدق اجراس التنبيه فشلت في لفت نظر من بيدهم الأمر ، الى ماجرى في البلاد من تغيير ، حتى جاء اليوم الذي لم يجد الناس سوى طريق ذي اتجاهه واحد ، هو ان يأخذوا امورهم بايديهم ، وبصورة علنية وفي صيغة تنطوي على تحدٍ للحكم لم يجتهد احد في اخفائه او التستر على مراميه .

اذا نظرنا الى تشكيل لجنة الحقوق الشرعية ، ضمن الصورة الكلية لتجاذب القوى في المملكة خلال مرحلة مابعد ازمة الخليج ، فسنجد انها ليست مجرد تجمع حقوقي ، انها في ظروف بلادنا اعلان عن زعامة سياسية بديلة ، زعامة لاتستمد مشروعيتها من قوة مادية او اعتراف دولي ، بل على العكس من ذلك فانها تستمد قوتها - وبالضرورة مشروعيتها - من غياب الزعامة الاصل عن الشارع ، الزعامة التي تملك ادوات القوة المادية ، وجريها المرهق وراء المحافظة على الاعتراف الدولي ، ولو على حساب الاعتراف المحلي / الوطني الاكثر حرجا والاكثر ضرورة .

لقد نجحت الحكومة ايما نجاح في استقطاب الدعم العالمي شرقا وغربا خلال ازمة الخليج الطاحنة ، وساعدها هذا الدعم على الوقوف في وجه خطر لايشك احد في جديته وفوريته ، لكن ازمة الخليج - اذا نظرنا اليها ضمن السياق التاريخي للعلاقات بين العرب / المسلمين وبين الغرب - لم تكن لتنتهي بزوال التهديد العسكري العراقي ، ذلك ان الشعارات التي رفعت خلالها ، والابعاد التي تعدت اليها اللعبة ، ولاسيما مشاركة الولايات المتحدة والدول الغربية في الجهد الاساسي الذي ادى الى انهائها ، ينبغي ان تعامل بصورة منفصلة عن مجرى الازمة ذاتها ، ان ينظر اليها من زاوية فعاليتها في توليد انعكاسات للازمة متناقضة او على الاقل غير متوافقة مع مسارها الاصلي او نتائجها الفورية ، ان المفعول العكسي للازمة ، ينبغي ان يعامل بذات القدر من الاهتمام المعطى للمفاعيل الايجابية والمتوافقة مع نتائج الازمة .

كنا نتمنى لو ان الحكومة قد تعاملت بايجابية مع الاشارة الاولى للتغيير الداخلي ، الذي عبرت عنه رسالة الوجهاء المذكورة ، لكننا نجد اليوم وبعد مرور نحو عامين عليها ، اننا لانزال بحاجة لمناشدة الحكومة اعادة النظر في سياسة التجاهل المعتادة .

لقد حدث ماحدث ولن نبكي على الاطلال ، فلنتعامل مع امر اليوم ، امامنا جميعا - الحكومة والشعب - حدث جديد عنوانه «لجنة الحقوق الشرعية» هي مثل المحاولات السابقة ، محاولة لتوجيه انتباه الحكومة الى فراغ القوة الذي نتج عن ازمة الخليج ، لاسيما في موضوع العلاقة بين المجتمع والدولة .

يمكن القول باختصار ان هذه العلاقة بحاجة الى تجديد ، فالنظام القديم اصيب في الصميم بفعل التطورات التي مرت على المجتمع منذ مطلع السبعينات ، وتكثفت في الثمانينات وبلغت ذروتها في مطلع هذا العقد ، وفي تقديرنا ان ضمان الصيرورة السلمية واللينة لهذا التجديد المطلوب ، يبدأ بالتعجيل في اعلان مجلس الشورى وتجديد النظام القضائي العاجز عن معالجة مشكلات الناس ، وفتح الابواب امام الراي المختلف . في اعتقادي ان الملك قادر اليوم على القيام بهذا الامر ، اذا ماوضع جانبا المخاوف التقليدية التي يشعر بها اي زعيم عندما يتخذ قرار التغيير . انها على اي حال فرصة ، نود لو استثمرت قبل ان يأتي ماهو ادهى مما يصعب علاجه ، انها - رغم مافيها من تحد - مازالت بيد رجال عرفوا بالتعقل والحكمة واتباع الراي الراجح ، والنظر الى المصالح العامة قبل الذاتية .

هجوم على منزل الحوالي

هاجمت سلطات الأمن في مكة المكرمة منزل الدكتور سفر الحوالي ، أحد قادة التيار السلفي المتشددين ، والمدرس في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وصادرت وثائق وأموال قدرت بنحو مليوني ريال من عملات مختلفة ، صادرتها السلطات الأمنية.

وقالت مصادر مطلعة أن الهجوم الذي تم في يوم الجمعة الماضي الموافق للحادي والعشرين من مايو جاء بأمر من الملك ، وأن الوثائق المصادرة كشفت عن اتصالات مختلفة مع جهات عديدة بينها جهات أميركية .

وتابعت المصادر بأن شخصين مسلمين (اسم أحدهما عامر) من الولايات المتحدة جاءا على كفالة رابطة العالم الإسلامي ، كانا حلقة الوصل مع الأميركيين، وتنظر الحكومة السعودية بقلق بالغ الى مثل هذه الإتصالات وتشعر بالخشية من أن يدبر الأميركيون أمرا ما.

وقد أبدى الشيخ عبد العزيز بن باز امتعاضه وانزعاجه الشديد لمهاجمة منزل الحوالي ، الذي يصفه بأنه ابن تيمية زمانه، وقد تم إبلاغ الأمير ماجد بهذا الإمتعاض ، ولكن الأخير دافع عن نفسه بأنه مجرد منفذ لقرار الملك.

قمع ودعم

تفيد معلومات موثقة أن هناك حملات اعتقال ومداهمة واسعة شملت المئات من معارضي السلطة بين التيار السلفي وفي أنحاء المملكة كافة .

وقد اعتبرت الحملة تصعيدا من قبل السلطات في مواجهة معارضيها الذين أظهروا تحديا كبيرا خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وفيما يتعلق بموضوع لجنة الحقوق الشرعية ، فإن الإحتفال والإحتفاء بمؤسسيها يقام ليليا في الرياض وبريدة ، ويحضر تلك الإحتفالات التي يراد منها إظهار الدعم والتأييد الشعبيين المئات من المواطنين .

وفي مظهر من مظاهر التأييد نصبت نحو 500 خيمة خارج الرياض بحجة أنهم (يربعوا – يقضون الربيع) في الصحراء ، ولكن الهدف هو احتضان القادمين من مناطق مختلفة ليعلنوا تأييدهم للجنة واعتراضهم على العائلة المالكة ، وقد اتخذت السلطات قرارا بإزالة الخيام بحجة أن الصيف جاء وان الربيع انتهى. وسجل مراقبون حركة قوية بين الرياض وبريدة اللتان تشهدان وضعا غير طبيعي وغليانا في الشارع.

تدهور الأمن

جزء من شرعية النظام قائمة على توفير الأمن ، ولكن الأوضاع الأمنية في المملكة مختلة بشكل كبير هذه الأيام ، فالجرائم منتشرة والسطو المسلح قائم على قدم وساق ، والعصابات تتحرك وكأن الدولة لا وجود لسلطانها .. السيارات تحرق في الشوارع ، والإختطاف أمام مرأى الناس ، والبيوت لا تسلم من السطو ، والمحلات التجارية تكسر أقفالها ، حتى أصبح المواطنون يعيشون حالة رعب دائم .

ومع هذا لا يظهر إلا القليل من تلك الأحداث على صفحات الجرائد والمجلات المحلية. في العاصمة وفي جدة وفي المدن الكبرى في المملكة ، تتفشى الجريمة وتنتشر كالنار في الهشيم .

البعض يقول أن السبب هو تدهور الحالة الإقتصادية ، وآخرون يتحدثون عن فساد الأجهزة الأمنية وتآمرها ، وقسم ثالث يتحدث عن سقوط هيبة الدولة بسبب فشلها السياسي فحفز ذلك على الجريمة ، والقسم الرابع يقول أن سبب ذلك يعود الى الإنقسام في المجتمع وغياب العدالة والمساواة فيه .

وفي هذا الإطار يتحدث أهل مكة عن ظاهرة غريبة تتعلق بحرق السيارات يقوم بها شباب ساخطون على المجتمع ولدوا وعاشوا وتربوا في أحضانه ، ولكنهم محرومون من الجنسية وجواز السفر .

إن حالهم يشبه حال (البدون) في الكويت ، وعددهم أضعاف الكويتيين والبحرينيين المحرومين من الجنسية.

هل تتحول الطوافة الى مشروع سياحي؟!

قال مطلعون أن تنظيم حج هذا العام كان سيئا ولم يختلف عن العام الماضي الذي شهد اسوأ موسم حج منذ عقدين من الزمان على الأقل . ومع ان السلطات أقالت العديد من المسؤولين فور انتهاء موسم حج 1412 هـ، وغيرت الجهاز الإداري واشخاصه ، إلا أن ذلك لم يؤثر كثيرا على الأوضاع هذا العام .

وتحدث حجاج عن ارباكات عديدة حدثت بسبب سوء تنظيم المواصلات. من جهة أخرى لاتزال الضجة مثارة في صفوف المطوفين في مكة المكرمة بسبب قرار وزير الداخلية في ابريل الماضي القاضي بأن تخلف أي حاج يعطل مستحقات المطوف التي يستلمها من وزارة الحج والأوقاف، واحتج المطوفون بأنهم ليسوا دولة حتى يمكنهم من منع المتخلفين وأن العقاب هو أكبر بكثير من الجرم حيث أن المطوف الواحد يخسر الملايين لأمر خارج عن إرادته .

وقال أحد المطوفين معلقا على القرار :(نحن نعلم ماذا يريدون، إن الأمراء يريدون أن يأخذوا الطوافة من أهالي مكة ليحولوها لشركات سياحية. ومثل هذا الأمر لا يفيد معه الشركات السياحية ، لأن المطوف يتعامل مع الحجاج بلغتهم ويعرف حاجاتهم ويراعي خصوصياتهم المذهبية ، ومثل هذه الأمور لا تحلها الشركات السياحية التي يبحث الأمراء عن ربح عبرها).

حملة مضادة وثغرة الدفرسوار !

اخيرا انسحب الشيخ عبد الله الجبرين الذي كان الثغرة الأساسية في مجموعة المؤسسين للجنة الحقوق الشرعية .. وإذا كان أحد لا يجادل في أن وجوده مع المجموعة يقويها على الصعيد النجدي نظرا لكونه عضو افتاء ، ويحظى ببعض المناصرين .

لكن على الصعيد غير المحلي ، كان الأمر مختلفا ، فالشيخ الجبرين ليس فقط كان شديدا ضد الشيعة بل كان شديدا تجاه أهل الحجاز أيضا وله مواقف خشنة في هذا المضمار .

ثم إن ذاكرة الصحافيين الغربيين احتفظت بفتواه التي أحدثت ضجة كبرى والقاضية بقتل الشيعة في المملكة ، فكيف يمكن لمن يدافع عن حقوق المواطنين ويؤسس لجنة حقوقية من منظار إسلامي وإنساني أن يكون قد افتى بقتل مئات الآلاف من البشر يصلون الى مليوني نسمة في المملكة وحدها؟ .

السفير غازي القصيبي عزف في حملته الإعلامية المضادة ضد اللجنة على وتر الجبرين وفتواه ، وعلى موضوع المرأة وسواقة السيارة حيث جاء المنع بقرار من وزارة الداخلية ، بل أن الأميركيين تحفظوا على اللجنة لهذا السبب ، مع ما هو معروف أن الجميع لم يكن يبحث عن غير العذر لكي يقف مع آل سعود في خندق واحد.

موقف المملكة من قضية الصراع في البوسنة والهرسك

في مارس الماضي ، وفيما كان الحصار الصربي يطوق مدينة «سرينيتسيا» ثاني اهم المدن البوسنية .. وفي اشد ساعات القصف ضد المدينة المسلمة .. تواردت الانباء ان سكان المدينة وجهوا نداءاً يطالبون فيه الملك فهد بالتدخل الفوري لنجدتهم .. ونتيجة لهذا النداء تساءل العديد من المراقبين : هل يقدم الملك فهد على زيارة المدينة المحاصرة لكسر الطوق عنها ، اسوة بالرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الذي اقتحم بطائرته الحصار المفروض على مطار سراييفو اواخر العام الماضي ونجح في فك عزلتها.

لا شك ان البوسنيين قد اوصلوا استغاثتهم الى اسماع اصحاب القرار في الدول الاسلامية ، وفي المملكة بشكل خاص ، حيث زارها الرئيس البوسني علي عزت بيجوفيتش عدة مرات ، وفي كل مرة كان الرئيس البوسني يتحدث مع المسؤولين السعوديين ، كان يذكرهم بأن شعبه يتطلع الى دور اكثر من مجرد تقديم المساعدات المالية للمذبوحين هناك .. وكان يركز بشكل خاص على النفوذ السياسي الذي تحظى به المملكة لدى الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية .. وطلب في هذا الصدد مطالب محددة هي ان تستغل المملكة نفوذها في الضغط على الادارة الامريكية وبريطانيا لحثهما على اتخاذ اجراء ما لوقف الهمجية الصربية ، او على الاقل رفع الحظر المفروض على شراء الاسلحة والذي لم يتضرر منه سوى المسلمون.

وفي كل مرة كانت المملكة تعلن عن صفقة اسلحة مع الغرب او زيادة التعاون ، كان على عزت يطير من بين الانقاض الى الرياض لحث المسؤولين هناك ان يجعلوا قضية المسلمين في البوسنة احدى ركائز الاتفاق .. لكنه كان يفشل .. وحين ألم به اليأس وجدهم هناك يطلبونه لمنحه جائزة الملك فيصل «لخدمة الاسلام» .. وحين جادلهم بأنه يتوقع من المملكة ان تستخدم ثقلها السياسي والاقتصادي لدعم مسلمي بلاده ، راحوا يتحدثون له عن الانجازات الكبيرة التي حققوها في المملكة والشوارع الفسيحة التي تُزّين الرياض ..

لقد بات من المؤسف القول ، أن المملكة أدارت ظهرها لمسلمي البوسنة وهم يُذّبحون كل يوم ، فيما انشغل الامراء بصيد «طيور الحباري» وتنظيم مباريات الهجن ، والفروسية ، وبات من المؤلم القول ان المملكة انضمت الى فريق التحالف الدولي الذي خذل المسلمين في البوسنة وتآمر عليهم. لقد كان البوسنيون يتوقعون ان تقف المملكة معهم ، لكنها اختارت الطريق الاسهل ، وهو تقديم بضع ملايين من الدولارات لذلك الشعب البائس ، وفي حين اعلنت اسرائيل استضافتها لعشرات من البوسنيين فإن المملكة لم تقم بإيواء عائلة مسلمة واحدة ، ولم تقبل اي يتيم او مشرد سيما وان عدد الاطفال والنساء المشردين بلغ نحو مليون نسمة ، وفي حين نظمت الجمعيات الامريكية والاوروبية حملات لنصرة البوسنة ونجدة الفقراء واغاثة اللاجئين ، وانشأت جمعيات لرعاية النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب ، والعناية بالايتام ، فإن المملكة لم يخطر لها ان تدخل في هذا العمل بل اكتفت بتقديم الاموال.

كان البوسنيون ولازالوا يحتاجون الى موقف اسلامي ضاغط ومؤثر على صانعي القرار الغربي ، لكن الدول الاسلامية والمملكة بشكل خاص خذلتهم ، وكانوا يتوقعون ان ينهض المسلمون في لجان وجمعيات إذا لم يكن من اجل القتال فمن اجل مسح الدماء عن وجنات الاطفال اليتامى ، ورعاية النساء ، وتنظيم الاغاثة ، لكن الدول الاسلامية والمملكة منها نظرت اليهم بفتور وبرود منقطع النظير. بل إن الصحف السعودية راحت تطبل بأن «ارهابيين عربا» ينوون التوجه الى البوسنة للقتال هناك ، وأن وحدات من «الافغان العرب» في طريقها الى البوسنة من اجل تنظيم الارهاب الدولي !! وكل تلك كانت حربا نفسية لوأد أي مبادرة في هذا السياق.

والاغرب من هذا التخاذل ، ما قاله اللورد اوين لمحطة تلفزيون الشرق الاوسط السعودية ردا على سؤال عن تأييد روسيا للصرب ومعارضتها اي اجراء ضدهم ، قال : ان موقف روسيا ممكن ان يتغير لو تدخلت العربية السعودية ، فالمعروف ان الرياض تقدم مساعدات غذائية وقروض لموسكو ، ولو طلبت منها وقف دعمها للصرب لكانت قد ضمنته.

وامام هذا التخاذل غير المبرر تجاه قضية البوسنة والهرسك ، تترنح هذه الجمهورية البائسة تحت وطأة القصف الصربي والكرواتي ، وتحت مؤامرة النظام الدولي الجديد لتلحق في ركب الدول التي خسرناها ، ولتكن شاهدة على غياب الضمير الرسمي في البلدان الاسلامية .

المـــلـــف

لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية

ملف العدد

- بيان التأسيس
- اللجنة كيف قامت والى اين تسير ؟
- مدلولات التأسيس
- الدكتور المسعري : الدفاع عن الحقوق لا يحتاج الى اذن السلطة
- بيان الخارجية الامريكية لم يكن مرضيا وتنقصه الحكمة
- مظاهر التأييد للجنة تنتشر في الرياض والقصيم وتذمر من بيان هيئة كبار العلماء
- القصيبي : لا اعرف ماذا تعني لجنة حقوق الانسان ؟!
- مقابلات
- اللجنة في الصحافة العالمية

اعلان تأسيس «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فقد تظافرت الادلة من الكتاب والسنة على وجوب حفظ كرامة الانسان وحقوقه الشرعية ، كما فرضت الشريعة على المسلمين نصر المظلوم ورفع الظلم فعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع، وذكر منها (نصر المظلوم) متفق عليه .

وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (انصر أخاك ظالما أو مظلوما) فقال الرجل : يارسول الله أنصره إذا كان مظلوما أرأيت إن كان ظالما كيف أنصره؟ قال : (تحجزه ـ أو تمنعه ـ من الظلم فإن ذلك نصره) رواه البخاري .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته).. الحديث متفق عليه. وفي حديث أبي هريرة (ولا يخذله) رواه مسلم .

وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (من أوذي عنده مؤمن فلم ينصره وهو قادر على أن ينصره أذله الله على رؤوس الخلائق يوم القيامة) رواه أحمد بسند حسن.

وقد قررت الشريعة الاسلامية قاعدة للتعاون على البر والتقوى ، بل لقد أثنى النبي صلى الله عليه وسلم على تعاون أهل الجاهلية في حلف الفضول من أجل رفع الظلم وقال عنه: (لو دعيت به في الاسلام لأجبت)

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان تأسيس

لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :

انطلاقا من الأدلة من الكتاب والسنة على وجوب حفظ كرامة الإنسان وحقوقه الشرعية ، كما فرضت الشريعة على المسلمين نصر المظلوم ورفع الظلم فعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ، وذكر منها « نصر المظلوم » متفق عليه. وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (انصر أخاك ظالما أو مظلوما) فقال الرجل : يارسول الله أنصره إذا كان مظلوما أرأيت إن كان ظالما كيف أنصره؟ قال : (تحجزه ـ أو تمنعه ـ من الظلم فإن ذلك نصره) رواه البخاري . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ... الحديث » متفق عليه . وفي حديث أبي هريرة « ولا يخذله » رواه مسلم . وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من أوذي عنده مؤمن فلم ينصره وهو قادر على أن ينصره أذله الله على رؤوس الخلائق يوم القيامة » رواه أحمد بسند حسن.

وقد قررت الشريعة الإسلامية قاعدة التعاون على البر والتقوى بل لقد أثنى النبي صلى الله عليه وسلم على تعاون أهل الجاهلية في حلف الفضول من أجل رفع الظلم وقال عنه « لو دعيت به في الإسلام لأجبت » رواه الحميدي بسند صحيح وعن ابن اسحاق قال عنه: (ما أحب أن لي به حمر النعم) .

ولما كان أهل العلم الشرعي وطلبته أولى الناس بالقيام بفرائض الدين فإننا نعلن في هذا البيان استعدادنا للمساهمة في كل ما من شأنه رفع الظلم ونصر المظلوم والدفاع عن الحقوق التي فرضتها الشريعة للانسان ، جاهدين أن نتحرى الوسائل الشرعية وأن نلتزم هدي الكتاب والسنة .

بناء على ذلك فإن من يرغب أن يوافينا بمظلمة أو معلومة موثقة تعين على رفع الظلم ونصرة المظلوم والدفاع عن الحقوق الشرعية فإننا مستعدون لإستقبالها على العناوين والهواتف المذكورة أدناه .

الرياض ١٢/١١/١٤١٣هـ الموافق ٣/٥/١٩٩٣م

محمد الصليفيح ـ عبد الله بن سليمان المسعري ـ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

عبد الله الحامد ـ سليمان بن ابراهيم الرشودي ـ عبد الله بن حمود التويجري

وإننا لنأمل من العلماء والمسئولين وغيرهم للتعاون معنا ومع كل ساع لرفع الظلم ونصرة المظلوم .

استجابة لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) ، وقوله صلى الله عليه وسلم: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) متفق عليه.

والله تعالى نسأل أن يخلص من النيات في الاعمال وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الرياض ١٢-١١-١٤١٣هـ الموافق 3/5/1993 م

الموقعون :

ـ حمد الصليفيح : من كبار رجال التعليم في المملكة ومعروف بنشاطه السياسي والاجتماعي .

ـ عبد الله بن سليمان المسعري: قاض متقاعد ورئيس ديوان المظالم . أمين اللجنة .

ـ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين: من كبار العلماء في المملكة وعضو رسمي للافتاء .

ـ عبد الله الحامد: حامل الدكتوراه وعضو هيئة تدريس في جامعة الامام ومن كبار الادباء والشعراء على مستوى العالم العربي وله احترام عريض وحضور بارز في الميادين الثقافية والادبية في المملكة وخارجها.

ـ سليمان بن ابراهيم الرشودي: أول من زاول مهنة المحاماة في المملكة .

ـ عبد الله بن حمود التويجري: أستاذ في جامعة الامام ورئيس قسم أكاديمي كبير فيها.

جمعية فرنسية تطالب بالافراج عن جميع المعتقلين في السجون السعودية

أدان بيان صادر عن الجمعية الفرنسية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في العالم العربي في الخامس والعشرين من مايو (التدابير القمعية التي اتخذتها السلطات السعودية ضد المئات من السعوديين الذين عبروا عن تصميمهم على محاربة الإضطهاد والظلم).

وأضافت الجمعية في بيان أذاعته في باريس حيث مقرها أن (عمليات الطرد من العمل واقفال مكاتب المحامين والإعتقالات الجماعية تتوالى منذ اسبوعينُ اثر تشكيل لجنة للدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين).

وطالبت الجمعية الفرنسية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية في العالم العربي (الافراج عن كل السجناء وتدخل الهيئات المعنية لدى السلطات السعودية لوضع حد للقمع والتمييز الدينيين السائدين في هذا البلد).

بيان هيئة كبار العلماء في حق اللجنة

أصدرت هيئة كبار العلماء بيانا في 12 مايو ، حول موضوع لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية هذا نصه:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد.. فإن مجلس هيئة كبار العلماء في دورته الاربعين المنعقدة في الرياض في الفترة من ١٠ ـ ١١ ـ ١٤١٣هـ الى ١٩ ـ ١١ ـ ١٤١٣هـ اطلع على النشرة المعنون لها بـ اعلان عن تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، الموقعة من كل من حمد الصليفيح، وعبد الله بن سليمان المسعري، وعبد الله من عبد الرحمن الجبرين، وعبد الله الحامد، وسليمان بن ابراهيم الرشودي، وعبد الله بن حمود التويجري الذين عينوا فيه أنفسهم لجنة للدفاع عن الحقوق الشرعية كما يقولون، وأبدوا استعدادهم في هذه النشرة لاستقبال من رغب موافاتهم بمظلمة أو معلومة موثقة تعينهم على القيام فيما نصبوا أنفسهم له ووضعوا لذلك عناوين وهواتف يمكن استقبال الرسائل والمكالمات عليها.

والمجلس إذ يستغرب تصرف هؤلاء الاخوة في تكوينهم أنفسهم لجنة للدفاع عن الحقوق الشرعية واعلانها في وسائل الاعلام الاجنبية ويستنكر هذا العمل يقرر بالاجماع عدم شرعية قيام هذه اللجنة وعدم جواز اقرارها لأن المملكة العربية السعودية بحمد الله تحكم شرع الله والمحاكم الشرعية منتشرة في جميع أرجائها ولا يمنع أحد من رفع ظلامته الى الجهات المختصة في المحاكم أو ديوان المظالم وكاتبو النشرة يعلمون ذلك تمام العلم، ولما يترتب على وجود هذه اللجنة من أمور لا تحمد عقباها.

والله ولي التوفيق والهداية .. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

هيئة كبار العلماء

رئيس الدورة عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، صالح بن محمد اللحيدان، راشد بن صالح بن خنين، محمد بن ابراهيم بن جبير، عبد الله بن سليمان بن منيع، عبد الله بن عبد الرحمن الغديان، صالح بن فوزان الفوزان، عبد الله بن عبد الرحمن البسام، حسن بن جعفر العتمي، عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ، ناصر بن حمد الراشد، محمد بن عبد الله السبيل، محمد بن سليمان البدر، عبد الرحمن بن حمزة المرزوقي (لم يحضر لكونه في مهمة علاجية) ، عبد الله بن عبد المحسن التركي، محمد بن زيد آل سليمان، بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الوهاب بن ابراهيم أبو سليمان، صالح بن عبد الرحمن الاطرم، عبد الله بن ابراهيم آل الشيخ.

فصل اعضاء لجنة الدفاع عن اعمالهم

في اليوم التالي لصدور بيان هيئة كبار العلماء صدرت التعليمات للجهات المعنية في السعودية بفصل خمسة من أعضاء ما يسمى بـ (لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية) من وظائفهم في الرئاسة العامة للافتاء والجامعات ووزارة المعارف وسحب رخص المحاماة والاستشارات الممنوحة لاثنين من أعضاء اللجنة واغلاق مكتبيهما وفروعهما في مدن المملكة العربية السعودية. وجاء في التعليمات فبناء على ما اقتضته المصلحة العامة صدرت التعليمات..للجهات المعنية بفصل كل من الآتية أسماؤهم من وظائفهم:

1 ـ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين من الرئاسة العامة للافتاء . 2 ـ محمد بن عبد الله المسعري من جامعة الملك سعود . 3 ـ عبد الله الحامد من جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . 4 ـ عبد الله بن حمود التويجري من جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . 5 ـ حمد الصليفيح من وزارة المعارف.

كما صدرت التعليمات بسحب رخص المحاماة والاستشارات وما يتعلق بها الممنوحة لكل من عبد الله بن سليمان المسعري وسليمان بن ابراهيم الرشودي واغلاق مكتبيهما وفروعهما في المدن السعودية.

اللجنة تواصل اجتماعاتها والحكومة تستعمل العنف

فيما كانت تواصل لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية اجتماعاتها رغم الضغوطات الحادة التي تعرضت لها من قبل أجهزة الامن والامراء ، وبعد انسحاب الشيخ بن جبرين من عضوية اللجنة، اكد الاعضاء الباقون – حتى كتابة هذه السطور– مواصلة جلساتهم وأنهم مصرون على استقبال الشكاوي وايصالها الى الجهات العليا المعنية.

مصادر اللجنة ذكرت، أن بيوت الاعضاء محاصرة من قبل أجهزة المباحث ، بطريقة ملفتة للنظر مما أثار سخط الجيران على الحكومة .

امين اللجنة الشيخ عبد الله المسعري، تعرض لمضايقات من قبل أجهزة الامن عدة مرات ، فقد استدعي للتحقيق في الثامن عشر من مايو إثر مقابلة أجرتها معه البي بي سي في السادس عشر من مايو، وقد بدأ التحقيق مع الشيخ المسعري الساعة الثامن والنصف مساء ولم ينته من التحقيق الا في ساعة متأخرة من الليل، بعد أن أخذوا منه تعهدا بعدم الاتصال بأي وسيلة اعلام أجنبية أو الادلاء بأي تصريح للصحافة، وحين طلب أن يلتقي بابنه الدكتور محمد المسعري المعتقل في سجن خارج الرياض رفضت وزارة الداخلية طلبه، وامتنعت عن الافادة بأي معلومة حول مكان اعتقال ابنه الدكتور .

هذه وغيرها من الاجراءات أدت الى ازدياد حدة التوتر في الرياض ضد العائلة المالكة، فقد ذكر أن 12 من رجال الهيئة دخلوا مبنى وزارة الداخلية باتجاه مكتب الوزير الامير نايف، وكانوا في حالة توتر شديد لطلب الافراج عن المعتقلين من رجال الدين والتعبير عن استيائهم حيال قرار الحكومة فصل أعضاء اللجنة من مناصبهم.

الحكومة من جانبها، تبدو مقبلة على استخدام اجراءات عنيفة ضد اللجنة والمناصرين لها، فيما تقوم أجهزة الامن بتنفيذ بعض الاجراءات الاستفزازية ضد رجال الدين ، فقد منعت الشهر الماضي، الشيخ عبد الوهاب الطريري – وهو أحد المؤيدين لمذكرة النصيحة – من القاء خطبة الجمعة في مسجد خالد بن الوليد في الرياض، وهي ليست المرة الاولى التي يتعرض فيها الشيخ الطريري الى قرار من هذا القبيل.

الملف

لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية .. كيف قامت والى اين تسير ؟

عبد الامير موسى

حدث تطور هائل في الأوضاع داخل المملكة مثل انعطافة تاريخية جاءت إثر تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في الثالث من مايو الماضي، وجاء الإعلان عن تلك اللجنة وكأنه تحد ظاهري لسلطة العائلة المالكة، الأمر الذي أثار ولايزال زوبعة كبرى في الأوساط المراقبة للوضع في المملكة، كما وأحدث ضجة في الصحافة واجهزة الإعلام العالمية التي أخذت بمبادرة المجموعة القائمة على اللجنة الحقوقية.

بديهي أن اللجنة لم تعلن ولم تنشأ من فراغ ، فقد جاءت في ظروف عصبية تمر بها المملكة منذ زمن غير قليل ، وفي ظل أوضاع تزداد سوءا يوما بعد آخر ..

وبكلمة فإن مجرد الإعلان عن اللجنة ، وبغض النظر عما إذا كان بوسعها أو يتاح لها القيام بدور في مجالها أم لا ، فإنها اعتبرت تصعيدا في الموقف الشعبي واحتجاجا على الوضع المهتريء ، واستكمالا لحالة الرفض المتصاعدة بين الجمهور في مختلف مناطق المملكة.

من الضروري لفهم خلفيات التطور الكبير في البلاد ، وضع ما جرى ضمن الجو العام الذي حدثت فيه ، كي يمكن فهم الموضوع ، ولكي يمكن تقديم بعض العلاجات للمسائل التي تنذر بانفجار. إذ لا يخفى على المراقب الحصيف ، أن وضع المملكة آخذ بالتدهور بصورة دراماتيكية وسريعة.

ولقد أوضحت أحداث العامين الماضيين ان العائلة المالكة أخذت تخسر ارضا جديدة كل يوم أمام التيار السلفي المتنامي، بسبب سرعة مبادرة الطرف الآخر وضعف الأداء الحكومي والتباطؤ في حل المشاكل واعتماد أنصاف الحلول والمراوغة .

ويتضح من خلال احداث العامين الماضيين أن عامل الزمن الذي كان دائما الملجأ الوحيد للعائلة المالكة والثابت الذي لم يتغير ، هذا العامل قد خذلها هذه المرة بصورة لا مثيل لها وجعلها في موقع الدفاع ورد الفعل والحيرة.

هناك قناعة لدى الكثيرين ، قد يجدها البعض تمثل نظرة تشاؤمية ، وهي تقول بأن البلاد تسير باتجاه الإنهيار التام ، ومع هذا هناك دلالات تشير الى تأزم الوضع الداخلي وتبدو واضحة بالنسبة للمراقبين العرب والأجانب وحتى بالنسبة للمحللين المحليين والوزراء وعلية المجتمع ، ومن بين هذه الدلالات ما يلي :

أولا ـ فلتان الإدارة الحكومية بشكل ينذر بالخطر، وقد كانت هذه المسألة ملاحظة منذ ما يقرب من عامين على الأقل ، حيث تبين أن عشرات القضايا معطلة ولم يبت فيها ، والوزراء يرون أنفسهم عاجزين عن ادارة اعمالهم وتصريف امور وزاراتهم ، وحسبما نقل عن أحدهم قوله جوابا على سؤال كيف تدار البلاد وتساس : اتركوها فإنها مأموره !.

وسبب الأزمة الحقيقيـــة كما يقول مطلعون : أن الملك يمســـك بكل الأوراق ويتـــدخل في كل الشـؤون ، وبالتـــالي لا يستطيع مهما كانت طاقتـــه وكفاءته أن يفي بمتطلبات الدولة.

إن السلطات الضخمة التي بيده جعلته غير قادر على حملها والإيفاء بمتطلباتها، وفي الحقيقة لا يمكن لأي إنسان مهما بلغ من القوة والحنكة والتقدير أن يدير دولة ويتحمل مشاكلها صغيرها وكبيرها بمفرده.

إن أزمة الإدارة الحكومية ، وشيوع الفساد الإداري والعصبيات ، والتنازع بين الوزارات ، وتفاقم الأمراض الإقليمية والقبلية والطائفية في مسألة التوظيف وغيرها بلغت حدا لا يطاق. وكان الأميركيون ينتظرون حلا منذ زمن غير قصير ، ولكن الأمور بدأت بالإنحدار السريع من سيء الى اسوأ، دون أن يكون هناك أحد قادر على إيقاف هذا الإنهيار رغم التحذير المتواصل ورغم تشخيص المشكلة.

ثانيا ـ فشل السياستين الداخلية والخارجية ، الأمر الذي أدى الى إحاطة المملكة بالأعداء ومحاصرتها إقليميا ، كما أدى الى اتساع رقعة المعارضة بسبب انسداد القنوات السياسية وعدم وجود آفاق أو آمال بالتغيير السياسي والمشاركة الشعبية، وقد ترافق ذلك مع حالة من الوعي والنهوض الشعبي عجزت قنوات النظام عن استيعابها ، ليس في نجد فحسب ، بل وفي كل المناطق ، وإن كانت نجد آخر من تغير ، وأقوى من تغير أيضا .

لقد أصبح النظام في حالة ضعف متزايدة أمام خصومه المحليين وليس فقط أمام خصومه الخارجيين.. وقد رأينا خلال الأعوام الثلاثة الماضية كيف خسرت المملكة الكثير من نفوذها وتأثيرها في محيطها الإقليمي والدولي والإسلامي لصالح سياسات وقوى أخرى، حتى ليكاد المرء يعجز في الحصول على معركة واحدة انتصر فيها النظام خارجيا، فكل ما يرى هو خسائر على كل الجبهات، مما أضعف قيمة المملكة ومكانتها وأيضا مكانة العائلة المالكة داخليا وخارجيا ، كما أفقد البلاد فرصة المبادرة والمناورة وجعلها أسيرة ردود الفعل.

ثالثا ـ انهيار الأوضاع الإقتصادية ، والمتوقع لها الإستمرار في الإنهيار. إن أغلب المراقبين والمحللين المحليين والأجانب يعتقدون ان مقتل النظام سيأتي من هذا الجانب بالذات ، فالنفط لم يؤخر المعارضة فحسب ، بل منع حتى تبلور أي جنين سياسي ، فقد أغرق المال الكثيرين ، وأوقعهم في شر الترف وألهاهم عن السياسة. ولكن في الوقت الحالي ، ومع تزايد الضغط على الموارد ، وشحة الإيرادات ، وتلاعب أمراء العائلة المالكة المتزايد بالثروة ، وتصاعد ثقل أمرائها في الميدان الإقتصادي وضرب مصالح التجار واستئثارهم بكل شيء

تقريبا ، كل هذا وما يتبعه من صعوبات يعاني منها الكثيرون ، سيؤدي في المستقبل غير البعيد الى نتائج كارثية، وقد سبق أن أكد عدد من الباحثين نظريتهم بأن نظام الحكم إذا ما نجا من الكوارث الإقتصادية فإنه ناج.

لكن يبدو أن الأمور اصبحت أكثر تعقيدا ، فالقضية تعدت الجوانب الإقتصادية الى جوانب خطرة أخرى سياسية واجتماعية.

رابعاً ـ الخلافة في العائلة المالكة لاتزال غير واضحة المعالم ، فالمرشحون كثر ، والثابت ان عبدالله غير مرغوب فيه من أوساط عديدة من العائلة المالكة ومن الجهات الأجنبية ، رغم أن قواعده لاتزال قوية في نجد وله شعبية غير قليلة في مناطق أخرى بسبب بعده عن بؤر الفساد التي لوثت آخرين .

أما الأمير سلمان فهو اكثر مقبولية بين الغربيين خاصة الأميركيين. والخطر يكمن في احتمال أن يكون الوضع العاصف في المملكة مساعدا في تأجيج الخلاف والخلافة بين أجنحة الحكم ، رغم ما يفترض أن تؤديه المواجهة مع السلفيين من تأجيل له.

من غير المؤكد أن تستمر نظرية الخلافة حسب السن لأنه تم تجاوزها مرارا ويمكن تجاوزها هذه المرة أيضا إذا ما وُجد المغامرون، ومع الإلحاح المتزايد لكي يكون الملك القادم صغيرا في السن نسبيا ، وذا عقلية مختلفة ، وضامنا للمصالح الأجنبية ، فإن من غير المؤكد بقاء الأمور على حالها ، ومن المحتمل أن تدخل أطراف عديدة في إعداد البديل ، بينها القوى الأجنبية : اميركا بشكل خاص ، وبينها جهات محلية لها ثقلها في الشارع ، وبينها القوات المسلحة السعودية بقسميها الجيش والحرس الوطني .

ولكن كل ما يمكن أن يأمله المواطن هو انتقال سلمي للسلطة ، وأفق جديد للعلاقة بين المواطن والحاكم يختلف عما مضى ويراعي التطورات الكثيرة والخطيرة التي حدثت في الشارع السعودي طيلة أربعة عقود على الأقل.

هناك الكثير من الأسئلة تحتاج الى إجابة ، ولكن الجميع : الشعب والحكومة والعائلة المالكة والجهات الأجنبيـــة ذات العلاقة بالوضع المحلي ، لا يعرفون أي الخيارات أسلم ، والجميع في قلق وإن كان لأسباب مختلفة .

إن الأميركيين لم يحددوا خياراتهم النهائية تجاه الأوضاع في المملكة ، فكل خطوة يمكن أن يقدموا عليها محفوفة بألف خطر وخطر ، وليست الخيارات كلها صالحة ، والموضوع أكبر من مسألة صراع الخلفاء على الحكم ، ويلاحظ هذه الأيام بشكل جلي أن قلقا متصاعدا ينتاب الأميركيين أكثر من حلفائهم الغربيين الآخرين ، لأنهم أكثر اطلاعا على الأوضاع وعلى حقيقة المشاكل التي تواجهها العائلة المالكة، ولأنهم أيضا اصحاب مصالح حقيقية اكثر من الآخرين .

من حق الأميركيين أن يقلقوا ، فالسفينة انزلقت ، ولا أحد يعلم الى أين تسير، ولا الوسيلة التي يمكن بها إيقافها ، حتى خيار الديمقراطية استبعدته الإدارة الأميركية مؤقتا على الأقل ، وهو خيار كان يمكن أن ينقذ الموقف من المزيد من التطرف والخطر.

خامسا ـ مستقبل المؤسسة الدينية ودورها في الحكم .. هل تنفصل نهائيا عنه ، أم تتجه الأمور الى مزيد من الإلتصاق .. هل نحن بصدد رسم تحالف جديد بين المؤسسة الدينية والتيار السلفي بشكل عام مع العائلة المالكة يتم بموجبه تقاسم السلطة على نحو مختلف ، أم نشهد صراعا وتنافرا بين الطرفين قد يكون دمويا ، يؤدي الى طلاق نهائي ليس بين العائلة المالكة كسلطة سياسية وبين المؤسسة فحسب ، بل ويحرر تلك السلطة السياسية من الإطار الذي وضعت نفسها فيه منذ قيام الدولة السعودية الحديثة.

كل الإحتمالات واردة ، خاصة وأن هناك قلقا بالغا من القيادات الدينية الشابة في نجد والتي تقود اليوم الشارع والمعارضة . هؤلاء المزعجون للعائلة المالكة اليوم سيكونون في الغد غير البعيد ورثة ابن باز وابن عثيمين وابن قعود وخلفاؤهم . والسؤال كيف ستواجه العائلة المالكة مسألة الوراثة في المؤسسة الدينية الحالية ، وهل تترك الفرصة للقيادات الشابة وهي في أغلبها معارضة لها أن تسيطر على الوضع الديني فتجردها من شرعيتها؟.

وهل يمكن أن تفتح صفحة جديدة مع القيادات الشابة اليوم تمهيدا للمستقبل ، هل هذا ممكن في الأساس ، وإذا كان غير ممكن فما هو الحل إذا ما رحل ابن باز، وهل يمكن تعويض خسارته والإتيان بشخصية مشابهة له تمسك العصا من الوسط ، أو تعطي الإنطباع بذلك ، أو تميلها قليلا نحو النظام ولها القدرة على ضبط جزء من الشارع النجدي؟ .

يمكن للعائلة المالكة أن تتلاعب بموضوع المرجعية الدينية النجدية ، ولكن لا يمكن إغفال حقيقة التوازنات ضمن إطار المؤسسة الدينية نفسها ، فقد تستطيع الدولة أن تعين من تريد ، ولكن قد يكون التعيين سببا في المزيد من الإنشقاق بينها وبين مصدر شرعيتها ، مما يؤدي الى انصراف الناس عن النظام وعن المؤسسة الرسمية نفسها بشكل كلي. هناك حاجة الى مؤسسة متنورة لها شعبية الى حد ما ، وليست موالية للنظام بالكامل وإلا خسرت مواقعها وبالتالي لا تستطيع ان تؤدي خدمة ذات معنى للنظام نفسه .

وأيضا هناك شعور لدى أقطاب النظام بالحاجة الماسة الى شخصية مثل ابن باز ، مرضي عنها الى حد ما من قبل الطرفين المعارض والمؤيد، الحكومة والمشايخ. لكن المستقبل لا ينبيء بأن هناك أحدا يستطيع أن يأخذ مقعده ، فالموجود المتوفر إما معارض وإما مؤيد ، وكلاهما ـ من بعض الوجوه ـ غير صالحين للمرحلة وللنظام .

من يمسك العصا؟ ، من يدير المملكة وكيف تدار؟.

الوضع غائم ! ، ولكن ما يدور في داخله خطير جدا ، فإبقاء الأمر على ما هو عليه سيء بل مفزع .

سادسا وأخيرا ـ ينبغي الإشارة الى الظرف الخاص جدا بالمؤسسين، فقد جاء التأسيس في ظرف اتساع الصدام بين الحكومة والسلفيين ، وبعد تحذير الملك للأخيرين في خطاب علني ، وبعد اعتقال الشيخين الدبيان والعسيري. وهذا ما جعل البعض يتساءلون عما إذا كان تأسيس اللجنة يستهدف حماية النفس في الصراع القادم الذي ينتظر تصاعده ، بمعنى أن التأسيس جاء استجابة واضحة للحاجة الآنية والمتوقعة مستقبلا.

الأمر المؤكد ، هو أن هناك رغبة عامة من قبل الكثير من المواطنين ومن مختلف المناطق في أن تكون اللجنة ممثلا لكل المواطنين ومدافعا عن حقوق الجميع ، بعيدا عن التصنيف القسري ، المناطقي والمذهبي والقبلي وغيره ، ولهذا قوبلت اللجنة بالتأييد بشكل لم يسبق له مثيل ليس في محيط نجد ـ مركز السلطة والقرار ومركز القوة الدينية السلفية ـ فحسب ، بل وفي مناطق المملكة الأخرى أيضا، وقد كان ذلك مؤشرا الى أن البلاد بحاجة ماسة الى لجنة حقوقية تدافع عن كرامة المواطنين وحقوقهم ، وهو يعني أن المظالم الكثيرة لا يمكن التعويل على الجهات الحكومية لحلها حتى الآن ، لأن الطرف الأساسي في الموضوع هم امراء الأسرة الحاكمة، ولا أحد يستطيع أن يقتص منهم لا عبر المحاكم ولا عبر المقابلات الشخصية والأبواب المفتوحة.

الملف

مدلولات تأسيس لجنة الحقوق الشرعية

كان تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية امرا مثيرا ، ولقد اوضحت عملية التأسيس والطرح القوي والتحدي ثلاثة امور:

الأول : ان الجناح المعتدل . بمقاييس المملكة ، بل بمقاييس نجد . هو الذي بدأ يسيطر على الساحة الدينية والسياسية ، فإذا كانت الأسماء اللامعة : سلمان العودة والحوالي وناصر العمر وعايض القرني والجلالي واضرابهم قد قامت بتجييش الشارع النجدي وتهييجه على الحكومة ، فإن القليل من نشاط هؤلاء يصب عمليا في الوقت الحالي في تاطير ذلك النشاط ، وأغلب الظن فإن من صنع الموجة ليس قادرا على التحكم بها وإدارتها ، ولكن الجناح المعتدل يبدو الآن وكأنه ربان السفينة الحقيقي .

ويمكن ملاحظة هذا من خلال متابعة الأسماء الجديدة التي برزت على الساحة مؤخرا والتي أخذت على نفسها مهمة قيادة العمل السياسي والديني الذي يعتبره النظام موجها ضده، وأيضا من خلال الدور المتصاعد للمتعلمين والمثقفين الإسلاميين النجديين الذين تأثروا بتيار الحركة الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية ، ومن خلال ملاحظة بعض الإشارات التي توحي بروح من التسامح والعقلنة التي بدأت تسود الوسط السلفي الذي كان يوجه له اتهامات دائمة بالتشدد .

ولا شك أن الإنخراط المتزايد لقادة التيار السلفي في العمل السياسي سيزيد من اعتداله ، وسيتولد عن ذلك رؤى جديدة ونمطا مختلفا من التفكير ، وقد بدأنا نلحظ ملامح هذا التطور الكبير ، ولكن هناك من يخشى أن يقوم النظام باستخدام العنف والقوة للسيطرة على الأوضاع ، فتدخل البلاد كلها في دوامة من العنف والعنف المضاد ، وتفوت الفرصة أمام امكانية ترشيد الحركة التي ولدت في بيئة صعبة وظروف أصعب .

وحتى الآن فإن تراخي النظام في المواجهة ، ورغم ما يراه البعض من سلبيات كثيرة ، فإنه حقق نتائج كثيرة ، يأتي في مقدمتها أنه أتاح قدرا من الفرصة لذلك الترشيد الذي تحدثنا عنه. ومن المؤسف له ، أن هؤلاء المعتدلين الذين أسسوا لجنة الحقوق الشرعية ووجهوا بقرارات حكومية صارمة ، وكان أمام العائلة المالكة العديد من الفرص وهامشا واسعا من الحرية لإستخدام خيارات أقل ضررا مما استخدم ، ذلك ان النتيجة الأولية لضرب هؤلاء المعتدلين ، هو تصعيد الموقف وإعطاء المبرر لإستخدام وسائل عنفية .

يبدو أن العائلة المالكة اعتبرت تأسيس اللجنة تحديا خطيرا للغاية ، وهي لم تفكر في الأشخاص بقدر ما فكرت في العمل والرد المناسب عليه ، صحيح أن التحدي كان خطيرا ، وقد نظر الى اللجنة بصورة مبالغ فيها ، وكأنها حزب سياسي علني جاء ليبطل عمل العائلة المالكة ، ويمارس نفس الأعمال التي تمارسها. ومهما يكن من أمر ، فإن ضرب المعتدلين في التيار السلفي ، أو استباق الأحداث باستخدام العنف ، سيقضي على الآمال بهدوء الأوضاع وببروز تيار رشيد يقود الجمهور المحبط نحو بر الأمان ، بدل تفجير الإحباط الواضح في الشارع ضد الحكومة والعائلة المالكة.

ثانيا . إن تأسيس اللجنة يكشف بوضوح أن النظام في حالة تراجع ذريع . لم يقدم مؤسسو اللجنة على ما أقدموا عليه هم وأمثالهم لولا أن النظام سقط من أعينهم ، وأن الدولة ليست موجودة بالمرة وهم يتخذون قراراتهم والتي هي قرارات محسوبة ، ولكن ضعف النظام وشلله الواضح في مواجهة الموجة المتدينة في الوسط النجدي شجع وسيشجع في المستقبل على ظهور أعمال من هذا النوع .

إن ما يمكن استشفافه من التأسيس هو أن سياسة الملك التي فرضها على إخوته والقاضية بأن يتعامل مع السلفيين بصورة معتدلة هي أقرب الى الإسترضاء منها الى القمع ، قد ثبت فشلها من وجهة نظرهم وجرت نتائج عكسية .

بالطبع فإن محنة العائلة المالكة لن تتوقف حتى لو تم استخدام العنف ، بل قد يكون العنف أحد أهم مبررات تأكل النظام .

ومما يدلل على ضعف النظام ، ان الامير سلمان . وهو الرجل الثاني في الدولة . لم يجد شيئا يهدد به المؤسسين او يقنعهم بالعدول سوى القول بانه سيعمل على إصدار فتوى من المشايخ! ، ومما يدلل على الإستهانة بحديثه وتهديده هو نشر خبر التقائه بهم للصحافة الأجنبية ، ونشر الخبر على الملأ العام ، وحين صدرت فتاوى هيئة كبار العلماء تنبه النائمون الى أن الهيئة ورجالها ما هم الا خاتم بيد الأمراء الذين كانوا في حالة يرثى لها ويجدون صعوبة حتى في إغلاق الخطوط الهاتفية ، وإن كان قد تم مراقبتها كما أكد الأمير سلمان ذلك فيما بعد!.

الأزمة حقيقية .. ويقول مطلعون أن العائلة المالكة تعيش أحلك أيامها ، والرعب يجتاحها .. إن الأمراء غير راغبين في استخدام القمع بدون حدود ، لأن المنتصر بالقمع مهزوم في واقع الأمر ، خاصة إذا أخذنا الخريطة السياسية الإجتماعية المذهبية المناطقية للمملكة بعين الإعتبار .

ذلك أن ضرب التيار الديني سيضعف العائلة المالكة نفسها في محيطها النجدي الذي سادت المملكة بسبب تمثيلها له فيما مضى ، ولهذا السبب جاء تأجيل الصراع ، ومن هنا ندرك حكمة الملك فهد في محاولة استرضاء التيار السلفي بدل مواجهته ، والعمل على احتوائه بدل الصدام معه ، ومع هذا ينبغي أن نتأكد بأن المسألة حين تصل الى المنازعة على كرسي الحكم ، ويكون الأمر جديا من حيث الخطر ، فإن آلة القمع ستعمل بشكل كبير وواضح ، وللأسف فإن الإتجاه العام في صفوف العائلة المالكة يميل الى هذا الأمر، وكان المملكة قادمة على تصفيات في غضون الأشهر القليلة القادمة.

وإذا كانت هناك صعوبة حتى الآن في التمادي باتجاه توسيع القمع والعنف ، فإن سياسة اللين وترطيب الأجواء ومحاولة الإحتواء بدون تقديم التنازل قد ثبت فشلها ، وأتت بنتائج عكسية .. الكثيرون يقولون أن تأخر العائلة المالكة في الإستجابة للطلبات التي تقدم بها المواطنون منذ عامين على الأقل ، قد صعد الموقف .

ففي البداية تقدم الليبراليون بعريضة تطالب بمجلس شورى وإصلاحات معينة ، وقد تقدم بها نحو 52 شخصية من مختلف مناطق المملكة ، وكانت لغتها معتدلة ، ولكن العائلة المالكة لم تستمع لها ، فجاء آخرون ووقعوا عريضة أشد كثيرا من سابقتها ، ثم جاء شرحها ، ثم جاءت مذكرة النصيحة وهي أقساها على الإطلاق ، فلم يتغير شيء ولم يستجب للمطالب الحقيقية ، وأخيرا جاءت اللجنة التي أسست في مايو الماضي ، ومن المؤكد إن ترك الأمر على ما هو عليه فإن

الأمور ستصل الى وضع سيء بالنسبة للعائلة المالكة وللوطن واهله .

إن الصمت ومقابلة المطالب بالإهمال لم يحل المشكلة ، وهذا يبدو واضحا اليوم بشكل كبير ، وطالما حذرنا . عبر هذه المجلة . من خطورة تاخير تاسيس مجلس الشورى لأنه سيفقد ما تبقى له من قيمة ، وسيكون أكثر عجزا في مواجهة المطالب المستجدة ، بمعنى أن الزمن سيتجاوزه إن لم يكن قد تجاوزه بالفعل منذ اليوم الأول لإعلانه.

ثالثا . هناك مؤشرات عديدة تفيد بأن أطرافا في العائلة المالكة تحاول احتواء الوضع المتردي قبل أن يفلت زمام السيطرة عليه وهو قاب قوسين أو أدنى من ذلك. وبالنسبة للأمراء فإن الواضح لهم في خضم الأزمة مع السلفيين أن الأخيرين نقلوا المعركة خارج اطار نجد ، بل وخارج اطار المملكة، وهذا بحد ذاته تحد خطير تنعكس آثاره على كل الأطراف .

المشكلة وان اتخذت صبغة المواجهة بين الطرفين المذكورين ،العائلة المالكة والتيار السلفي، إلا أن ابعادها الداخلية والخارجية واضحة، واشد ما يقلق الأمراء ليس منافسة السلفيين لهم في محيط نجد فحسب، بل وايضا على صعيد المملكة وقواها الإجتماعية المتعددة.

الأكثر من هذا ، ما أصاب النظام من ذعر حين ادرك أن منافسيه اتجهوا لفتح حوار ليس مع من يسمون بالعلمانيين والحجازيين والشيعة في المملكة فحسب ، بل ومع الدول الغربية التي تحتضن النظام القائم فعلا ، وكانت الرسالة واضحة للجميع وهي أن هناك بديلا موجودا لهذا النظام على الأرض ، وهذا ما جعل العائلة المالكة تبدو ضعيفة حتى في عين اتباعها وبين مؤيديها ، والذين شعروا بأن مزاحمة طرف آخر منبثق من نجد وتراثها السياسي والديني آخذة في التزايد، ومن هنا كانت مخاوف الأمراء حقيقية ، فكانت الإجتماعات كرد فعل في محاولة لاستعادة الأنفاس وزمام المبادرة.

ويقول مطلعون أنهم يريدون قطع الطريق على السلفيين الذين تنبهوا لمصادر القوة وعملوا على تجميع الولاءات المختلفة ليكونوا بديلا للنظام ، بعد أن نصحوا مرارا وتكرارا بضرورة تجميد بؤر التفجر الأخرى ، وتحييد الأطراف التي بدأت بالإقتناع بالبديل الجديد ، وذلك للتفرغ للخطر الأساس بمامن من المشاكل الأخرى . بل وبدا من الواضح أيضا أن هناك توجها حكوميا لحلحلة علاقات المملكة مع دول الجوار وخاصة السودان وايران ، خشية أن تستثمر هاتان الدولتان الوضع الداخلي فتقلب الأوضاع راسا على عقب، ولعل زيارة ولايتي وزير الخارجية الإيراني الى الرياض الشهر الماضي ، وملاحظة الموقف الرسمي والإعلامي الإيراني تجاه اللجنة وهو موقف غير مؤيد ينبيء عن هذه التوجه .

لعبة النظام ، كما لعبة الطرف الآخر مكشوفة لبعضهما البعض. فالنظام يحذر القوى الإجتماعية المختلفة في المملكة من خطر السلفيين بأن الأخيرين سيشكلون البديل الأسوأ ، وسيعتمدون القتل لمن خالفهم الرأي ، وأن العائلة المالكة على علاتها الحالية أفضل من البديل او من يعرض نفسه كبديل ..

أما رسالة النظام الى السلفيين فإنه يقول لهم بأن الشيعة والحجازيين سيكسبون من الصراع على حساب نجد مذهبا وشعبا ، مع أن كل الأطراف في المملكة لاتزال تخسر ما تبقى لها من مكانة ونفوذ لصالح العائلة المالكة .

أما اللغة التي يستخدمها الأمراء مع الغربيين . خاصة الأميركيين . فهي من هذا النوع : هل تريدون ديمقراطية حتى يسيطر هؤلاء المتطرفون على الحكم ، هؤلاء الذين يرفضون حتى أن تقود المراة السيارة..! انهم ضد الديمقراطية وضد حقوق المراة بل وضد الشيعة !

وكان الأمراء مبرؤون من كل هذا؟ لقد كانت الحملة الإعلامية السعودية في الخارج ترتكز على هذه القضايا دون غيرها ، وقد وجد الغرب . خاصة في أميركا . فيها الفرصة لتبرير مواقفه ضد اللجنة وضد دعاة التغيير والإصلاح في المملكة .

في الجانب الآخر يرى النظام أن السلفيين يريدون أن يسحبوا البساط من تحت أرجل الحكومة ليكونوا ممثلين لكل البلاد ، إنهم يستغلون أخطاء النظام لصالحهم ، وهم . كما يرى النظام لعبتهم . أظهروا قدرا كبيرا من الوعي من خلال الممارسة السياسية ، فانفتحوا على الآخرين ووسعوا قاعدة المعركة مع النظام ، ولعل رد فعل اللجنة وقبول الشيخ ابن جبرين بالتراجع عن فتواه بقتل الشيعة ونفيه أن يكون قد أصدرها قد دلل على مرونة وحكمة لم يتوفر جزء صغير منها للنظام نفسه.

لقد اكتشف السلفيون بأن كعكة الحكم والثروة لا يمكن أن تحتكر بيد فئة أو منطقة ، ولذا . ورغم أنهم يدفعون باتجاه سيادة نجد المناطقية والمذهبية . إلا انهم . وهذا أمر غير مؤكد تماما . يؤيدون تقديم بعض التنازلات التي لا بد منها للشيعة والحجازيين .

ورغم موقف البعض المتشنج تجاه القوى المستثناة أو المستبعدة ، إلا أن لديهم الإستعداد لفتح خط لا يقربهم كثيرا منهم ، بقدر ما يبعد تلك القوى والأطراف عن النظام ويضفي صفة التمثيل الجماعي على نشاطهم.

العـودة يتضـامن مع اللجنـة

في محاضرة له بعنوان «رسالة الى رجل الأمن » في مدينة بريدة في السابع والعشرين من ذي القعدة الماضي الموافق للثامن عشر من مايو ، أعلن الشيخ سلمان بن فهد العودة عن تأييده للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ودافع عن مؤسسيها .

وانتقد العودة ، وهو أحد المشايخ الشباب المتشددين ضد العائلة المالكة ، الصحافة المحلية في تعاطيها خبر تأسيس اللجنة ، وانتقد بيان هيئة كبار العلماء الذي أشار الى إسم الشيخ الجبرين بدون أية ألقاب واضاف بأنه من الآن فصاعدا يجب أن يسمى : سماحة الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين. ووصف العودة أعضاء هيئة كبار العلماء بأنهم مجرد موظفين لدى الحكومة.

وسئل الشيخ العودة عما إذا كان جائزا الرد على رجال الأمن الذين يتجاوزون حدودهم ، فحاول التخلص من السؤال حتى لا يظهر بمظهر الداعي الى محاربة الحكومة بشكل علني ، ولكنه قال :

ومن لم يجد غير الأسنة مركبا فما حيلة المضطر إلا ركوبها!

على صعيد آخر عقدت للشيخ العثيمين ندوة سئل خلالها عن اللجنة ، وبدا واضحا أنه قد أخذ موقف العائلة المالكة ، بل كان في حقيقة الأمر ينطق عن لسانها لما ألقت في روعه وروع زملائه وما زرعته من مخاوف وتحذيرات. قال العثيمين أن من أهم مشاكل اللجنة أنها ستدفع بالآخرين الى طلب تأسيس لجان مشابهة، وبالتالي فإن العلمانيين والروافض ـ اي الشيعة ! ـ سيطالبون بنفس الشيء، وأضاف بأن موقف الشيخ الجبرين مخالف لما سعى اليه ، في إشارة الى موقفه من الشيعة وتكفيرهم.

تفاعلات قضية لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية

مظاهر التأييد للجنة تنتشر في الرياض والقصيم وتذمر من بيان هيئة كبار العلماء

في الثالث من مايو الماضي ، شكّل ستة من العلماء والاساتذة الجامعيين والمحامين لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، واعلنوا في بيان التاسيس عن استعدادهم «للمساهمة في كل ما من شانه رفع الظلم ونصر المظلوم والدفاع عن الحقوق التي فرضتها الشريعة للانسان، ودعوا كافة المواطنين الى موافاتهم «بمظلمة او معلومة موثقة تعين على رفع الظلم ونصرة المظلوم والدفاع عن الحقوق الشرعية».

وفي الثامن من مايو الماضي، صرح مصدر مقرب من لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للمنظمة ليبرتي ، أن امير الرياض الامير سلمان بن عبد العزيز «شقيق الملك فهد» دعا الاعضاء المؤسسين لمقابلته في مكتبه صباح يوم السبت 8/5/1993 بعد ان اتصل بهم شخصيا الواحد تلو الآخر مؤكدا عليهم ضرورة الحضور، كما اتصل بسكرتير اللجنة محمد المسعري وطلب منه الحضور معهم. واثناء الاجتماع الذي استغرق ساعتين ، ابدى لهم الامير ، الذي قال إنه دعاهم بناء على امر من الملك فهد نفسه، امتعاضه واستغرابه من الاعلان عن تشكيل لجنة الدفاع عن الحقوق ، واكد لهم إنه لن يصدق انهم مشاركون في هذا العمل الا اذا وقعوا له على اقرارات خطية.

وعقب توقيع الاعضاء على اقرارات تؤكد علاقتهم المباشرة بتاسيس اللجنة ، ابلغهم الامير على الفور بتنديد العائلة الحاكمة والحكومة السعودية بمثل هذا الاجراء، وطالبهم بالتراجع عنه لأنه مخالف للشرعية السياسية والشرعية الدينية في نفس الوقت . فرد اعضاء اللجنة بانهم - وهم من الحقوقيين والعلماء - على يقين بأن هذا الامر لا يخالف الاسلام، بل يحض الاسلام عليه ويكلف به المؤمنين به بالدفاع عن المظلومين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فهددهم الامير بانه سيطلب من المؤسسة الدينية إصدار بيان يندد بهم ويبين حكم الشرع في مثل هذا الامر.

ويضيف المصدر المقرب من لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية أن الامير - الذي قيل بانه كان مقطبا ومتوترا طوال الوقت - اعرب اثناء اللقاء عن أسفه لانتهاج هذه الفئة المثقفة أساليب مشابهة لأساليب العلمانيين!!

من جهة ثانية، نقلت وكالة رويتر في الحادي عشر من مايو الماضي عن العلماء الستة الذين اسسوا اللجنة انهم مصممون على الاستمرار على الرغم من عدم الرضا الرسمي عن قيام الجماعة. وقال الدكتور محمد المسعري سكرتير اللجنة والناطق باسمها: ان اعضاء اللجنة يعتبرون انفسهم عنصر استقرار في المملكة «وليس عنصر هدم وتخريب» وانهم لا يهدفون الى الاضرار بالدولة او اضعافها. واضاف في مقابلة هاتفية من الرياض ان مؤسسي اللجنة ابلغوا الامير سلمان امير الرياض انهم مصممون على ما جاء في بيان اللجنة.

وقال مسؤولون سعوديون طلبوا عدم نشر اسمائهم انه على الرغم من غضب الحكومة لتاسيس اللجنة الذي تعتبره خروجا على الولاء لها فان الحكومة لا ترى في قيام الجماعة تهديدا لها، إلا ان هذا الراي كذبته الإجراءات الخشنة التي اتخذتها السلطات ضد مؤسسيها بما في ذلك اعتقال الناطق باسمها.

ارهاصات النشأة

وكان العديد من المثقفين الإسلاميين والعلماء قد تداعوا لتشكيل لجنة حقوقية بعدما زادت عمليات الاعتقال التعسفي من قبل اجهزة الأمن منذ أشهر عديدة، وبعد أن زاد الحاح الجماهير على العلماء ورموز المجتمع لكي يقوموا بعمل ما حينما لم يعد اهالي المعتقلين او معارفهم يجدون سبيلا للتفاهم مع السلطات، وبعد أن سدت قنوات الاتصال بالمعتقلين سواء من قبل اهليهم او من محاميهم، بل كانت التهديدات كثيرا ما تنهال على من يتجرأ على السؤال عن المعتقلين السياسيين.

ويقول اهالي المعتقلين بأن احوالهم في تردي، وخاصة محمود عبود العسيري الذي اضرب عن الطعام ، وحالته باتت في غاية الخطورة، ومع ذلك لم تسمح السلطات السعودية له بالاتصال بأحد ولم تسمح لأحد بالاتصال به. وزادت حالات الاعتقال التعسفي ، وطالت اناسا لم يثبت اقترافهم أي جرم ، ومن هؤلاء فهد الزايد وماجد الراشد اللذين يردد الناس أنهما ربما اعتقلا بسبب النشاط الثقافي لزوجتيهما، حيث تشرف هاتان الزوجتان على حلقة دراسية قرآنية.

ولعل الحدث الابرز في هذا المجال، كان اعتقال الشيخ ابراهيم الدبيان وهو حسب بعض المصادر ثاني اهم شخصية اسلامية في منطقة القصيم بعد الشيخ سلمان العودة، وهو مدرس بأحد المعاهد العلمية ، وحتى الآن لا يعرف مكان ولا سبب اعتقاله، وقد حذرت السلطات كل من يحاول التوسط للسؤال عنه بالكف عن ذلك، ولم تجد توسلات اهالي المعتقلين ولا تدخلات المعارف والشخصيات المعتبرة ، وثمة شك بأن الشيخ الدبيان ربما يكون قد اعتقل لانتقاده الاسلوب الذي استقبل به الكويتيون الرئيس بوش ، وما رافق زيارته الى الكويت - حسب رأيه - من

ممارسات مخالفة للدين والمنطق.

وفي هذا الصدد نقلت رويتر عن محمد المسعري قوله، أن اللجنة شكلت اثر اعتقال اثنين من رجال الدين السعوديين هما الشيخ محمد الدبيان والشيخ محمد عبود العسيري. وأضاف ، أن الدبيان اعتقل للمرة الثالثة في نهاية ابريل الماضي، وان العسيري معتقل منذ عدة أشهر. ولم يذكر المسعري الاراء التي اعتقل بسببها الدبيان والعسيري، الا انه قال انها لا تبرر المعاملة التي يلقيانها.

وقال أن قضيتهما لم تكن الوحيدة التي أدت الى تشكيل اللجنة ولكن يمكن القول انها كانت «الشرارة التي أطلقت الموضوع».

واختتم المسعري تصريحه لرويتر، أن اللجنة غير مرتبطة بجماعات حقوق الانسان في الغرب مثل منظمة العفو الدولية لأنها قائمة على العقيدة الاسلامية. لكنه أضاف أن هذا لا يمنع قيام تعاون مع هذه الجماعات في المستقبل.

تأييد جماهيري

وقد لقيت اللجنة تعضيدا كبيرا من جانب قطاع عريض من المواطنين في المملكة، الى جانب بيانات التأييد الصادرة من منظمات سياسية وحقوقية. وازاء هذا التطور الاخير ، ثبت مئات الاساتذة الجامعيين ، وأهل العلم، ورموز المجتمع ، تواقيع التأييد للجنة ، وقدر أحد المصادر بأن التواقيع قد تجاوزت عدة آلاف ، فيما وصف هذا التعضيد الواسع بانه بمثابة اجماع على استنكار الناس لتفشي الظلم والفساد في دوائر الحكم بشكل عام، وفي السلطات الامنية بشكل خاص.

وفي 10 مايو نفى الشيخ عبد الله بن جبرين . حسب ليبرتي . أن يكون قد أفتى بتكفير الشيعة أو إباحة قتلهم ، وقال مصححا ما نقل عنه إنه يعتبر أن بعضا من ممارسات الشيعة في السعودية منافية للاسلام، وتعتبر أعمالا «كفرية»، وليس كل من تصدر عنه ممارسات كفرية بكافر، وقد كان تصريحه هذا قد أشاع تحسنا في الأجواء في الأوساط الشيعية في المملكة، وزاد من تعاطفها مع اللجنة.

وأفتى الشيخ بن جبرين – قبل أن ينسحب من اللجنة – بأن الأخيرة مكلفة شرعا بالدفاع عن حقوق البشر وانصافهم من المظالم بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الفكرية أو العرقية ، ولذلك فإن اللجنة ستهتم بالدفاع عن كل من يتظلم لها ممن يسكنون المملكة أو يتواجدون فيها.

ومن جهة أخرى، وصل وفد رفيع المستوى يتكون من 25 شخصية يمثلون علماء الدين وأساتذة الجامعات والاعيان في منطقة القصيم، الى الرياض في الاسبوع الاول من اعلان اللجنة ، حيث اجتمع أعضاء الوفد مع لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ، وهناوها بمناسبة تشكيلها معربين عن تاييدهم لها. وقد أعلن الشيخ حمود العقلة رئيس الوفد عن رغبته في الانضمام رسميا الى عضوية اللجنة.

وكان أعضاء الوفد قد طلبوا مقابلة الملك فهد منذ اليوم الاول لوصولهم الى الرياض ، الا أن ذلك لم يتسنى لهم، فقابلوا الامير سلمان بن عبد العزيز، ورفعوا اليه قائمة من تظلمات أهل القصيم ومطالبهم بان يطلق سراح المعتقلين . فاعرب الامير عن عدم إستعداده للتفاهم في هذا الامر، وأحالهم الى الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، حيث كان اللقاء معه عاصفا جدا حسب مصادر اللجنة، وانتهى بخروج الوفد بعد أن أبلغهم الوزير صراحة ، وبطريقة غاضبة «طلبكم مرفوض ، مرفوض ، مرفوض». فما كان من الوفد الا أن توجه للقاء الامير عبد الله ، ولي العهد، الذي قال إنه لا دخل له بهذه الامور، وإنه غير مطلع على كثير منها.

اغلاق مكاتب جمعية البر وحظر جمع التبرعات

في خطوة متوقعة، أقدمت الحكومة على اغلاق مكاتب جمعية البر الدولية في كل من مدينتي جدة والرياض، وتم منع جمع التبرعات لها في مدن المملكة، كما تم ايقاف مدير الجمعية في السجن لمدة أربع وعشرين ساعة، ثم اطلق سراحه بعد كفالة والده. الجدير بالذكر، أن هذه الجمعية تقدم المساعدات الى البوسنة ولها مكاتب في مدينة زغرب عاصمة كرواتيا. وقالت المصادر أن أمير الرياض الامير سلمان بن عبد العزيز هو الذي اتخذ قرار اغلاق مكاتب الجمعية وقبلها قرار منع التبرعات بأي صورة، فيما تولى هو الاشراف المباشر على حملات التبرعات لشعب البوسنة ، في حين تم اغلاق الحسابات البنكية المخصصة للتبرعات، وتم تجميد حسابات الشيخ سلمان العودة وجمعيته.

الخطوة وصفت، بأنها تعبير عن موقف الحكومة الغاضب ضد لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، الا أن مايقال، عن نجاح الحكومة في وقف الكثير من حملات جمع وارسال التبرعات لبعض النشاطات الدينية «السياسية» في الخارج، غير صحيح ، وذلك لاستحالة السيطرة على عشرات القنوات المخصصة لارسال التبرعات للخارج.

وفي اتصال هاتفي لمنظمة ليبرتي في 14 . 5 . 1993 مع مصدر مقرب من لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ، أن اللجنة ماضية في نشاطها ومصممة على تبني قضايا حقوق المواطنين والعاملين والوافدين وكافة من تنتهك حقوقهم اثناء وجودهم في المملكة. وقال المصدر ، أن خطابات تاييد ومساندة وصلت الى اللجنة مما لا يقل عن 400 شخصية علمية وفكرية في مختلف انحاء المملكة بعد قرار فصل أعضائها من وظائفهم مباشرة.

ويقول أحد مدراء مؤسسة تجارية في مدينة الرياض كان قد تسلم عن طريق جهاز الفاكس نسخة من بيان اعلان لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، بانه كانت هناك قلة من الناس تعرف عن اللجنة، ولكن بعد صدور بيان هيئة كبار العلماء، أصبح الناس متلهفين لسماع آخر مستجدات اللجنة ، بل ان الغالبية العظمى منهم لم يجدوا حرجا في الافصاح عن تاييدهم بطرق علنية، وهكذا الحال بالنسبة للانتقادات التي كان يوجهونها.

ويعلق قائلا : لقد اخطات الحكومة كثيرا حين أثارت زوبعة حول اللجنة، وكان بامكانها ان تستوعب القضية برمتها ، من خلال ابداء موقف مؤيد . ولو ظاهريا . للجنة وابداء الاستعداد الاولي للتعاون معها واحتساب ذلك بانه عون للدولة على حل مشاكل المواطنين، وتثمين خطوة المؤسسين للجنة، وبهذه الطريقة تستطيع الدولة استعياب المخاطر والتداعيات السلبية التي قد تتركها الاجراءات الحكومية غير المعتدلة أو المدروسة.

ويخلص للقول: إن الاجراءات الهجومية التي اتخذتها الحكومية هي السبب الرئيسي في اثارة رياح العناد لدى المواطنين مما دفع بالبعض لأن يجمع تواقيع التاييد في عدد من مساجد الرياض رغم حضور رجال الامن والمباحث المكثف، مما يظهر حالة التحدي والسخط المتزايدة.

الموقف الأميركي

وفي تطور جديد، صرح مصدر مقرب من اللجنة لمنظمة ليبرتي في الثاني عشر من مايو الماضي بأن السفارة الاميركية في الرياض اتصلت باللجنة ، وطلبت لقاءا مع رئيسها الشيخ عبد الله المسعري. وقد تم اللقاء فعلا في منزل المسعري بحضور ولده سكرتير اللجنة محمد المسعري، وذلك مع مسؤولين رفيعين في السفارة. وبعد أن استمع المسؤولان الى شرح حول أهداف وخلفية تشكيل اللجنة المذكورة، أعربا عن ارتياحهما لهذا التطور

الايجابي، وقدما اعتذارهما لعدم اهتمام حكومتهما فيما مضى باوضاع حقوق الانسان في المملكة ، واعترفا بوجود جهل كبير بشأن وضع حقوق الانسان في المملكة داخل الاوساط الاميركية ، وخاصة حينما قارنا ما استمعا اليه بما صدر في تقرير الحكومة الاميركية الرسمي عن حقوق الانسان لعام ١٩٩٢ .

وقال الدكتور المسعري في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس ان أحد الدبلوماسيين كان السكرتير الثاني روبرت فرايزر، وقد اطلعا على أهداف اللجنة المدافعة عن حقوق الانسان. في حين أكد متحدث باسم السفارة الاميركية في لندن ان مسؤولين في السفارة الاميركية في الرياض اجروا اتصالات مع بعض الموقعين على مذكرة النصيحة، وقال «لقد تعلمنا درسنا من ايران» في اشارة منه الى ان الاميركيين لا يريدون ان يكونوا في غياب كامل عما يجري في المملكة.

اعتقال الناطق باسم اللجنة

شنت قوات الامن السعودية في الساعة الثالثة من فجر يوم السبت الخامس عشر من مايو الماضي ، هجوما على المجمع السكني الخاص بجامعة الملك سعود بالرياض والذي يقيم فيه الاستاذ محمد المسعري، الناطق باسم لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، واقتحمت منزله لتقوم بحملة تفتيش شاملة، اعتقل المسعري على اثرها وتم التحفظ على كل ما وجد في منزله من كتب، ومطبوعات ، وأوراق ومراسلات.

وفي تطور آخر، قالت منظمة ليبرتي في تقريرها الصادر في نفس التاريخ ان المباحث السعودية استدعت للتحقيق أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية الذين اجتمعوا بمسؤولين من السفارة الاميركية في الرياض، وتتوقع مصادر مقربة من اللجنة ان تقدم السلطات السعودية على مزيد من الاعتقالات وحملات التفتيش في صفوف أعضاء اللجنة والمتعاطفين معها.

ويبدو حسبما تشير هذه المصادر ان موظفين في السفارة الاميركية في الرياض قاموا بتزويد السلطات السعودية بمعلومات كاملة حول ما دار خلال اللقاء بين عدد من أعضاء لجنة الحقوق ومسؤولين من السفارة.

وقد ذكرت مصادر مقربة من اللجنة ان الامير سلمان أبلغهم عدم ارتياح الحكومة من اتصالات اللجنة بوسائل الاعلام الاجنبية، كما أبلغهم احتجاج الحكومة لدى السفارة الاميركية بخصوص لقاء مسؤولين أميركيين من السفارة بأعضاء من اللجنة.

وفي تقريرها الصادر في الحادي والعشرين ، علمت ليبرتي من مصادرها الخاصة المقربة من لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في العربية السعودية أنه تم استدعاء أعضاء اللجنة مرة أخرى الى وزارة الداخلية حيث تعرضوا للتهديد والضغط من أجل حل اللجنة ولكن اعضاءها أصروا على أنها مشروعة بحكم الشريعة الاسلامية وأنه لا مبرر لحلها.

وأفاد المصدر أن الدولة تحاول الضغط على مجموعة من القضاة من أجل إصدار بيانات تأييد للدولة وانتقاد الهيئة والتأكيد على عدم وجود مظالم وأن القضاء في وضع صحيح وذلك عن طريق الاغراء والتهديد، كما تشير المعلومات الى ان بعض أعضاء هيئة كبار العلماء عبروا عن ندمهم لمشاركتهم في انتقاد اللجنة ولكنهم تحت ضغط الدولة مترددون في اعلان تأييدهم للجنة.

وأفادت مصادر حقوقية أن محمد المسعري تعرض لنوع خاص من التعذيب وهو حرمانه من النوم ، وتقول معلومات أمنية خاصة أن الأجهزة الأمنية تخشى من أن تبقى آثار تعذيب جسماني ، لهذا لجأت الى تعذيبه بحرمانه من النوم عن طريق التحقيق المتواصل ، ولم يتمكن أحد أبدا من زيارته لا من أقاربه ولا من معارفه.

وعلمت ليبرتي، أنه توجه وفد كبير من أساتذة الجامعة محتجا على انتهاكات الحرم الجامعي واعتقال أحد اساتذة الجامعة وهو المسعري الإبن وذلك بعد أن رفض الامير سلمان التعاون معهم ، توجهوا الى الامير نايف وزير الداخلية الذي ذكر بان الامير سلمان هو المسؤول عن اصدار الامر بالقبض على محمد المسعري واقتحام بيته.

الخارجية الاميركية: الاتصال باللجنة عمل روتيني لسفارتنا

في تصريح صادر من الخارجية الاميركية في الثامن عشر من مايو الماضي، حول اللجنة الحقوقية جاء مايلي:

سؤال للمتحدث باسم الخارجية في السابع عشر من مايو : هل لديكم تعليقات اضافية حول التقارير التي وردت عن اجراءات الحكومة السعودية ضد مايسمى بجماعة حقوق الإنسان؟

الجواب: إن بعض أعضاء «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» مرتبطون بالعرائض السابقة التي كانت تطالب تطبيق الشريعة الاسلامية وأحكامها وهم مسلمون سنة، كانوا قد صرحوا مسبقا بتشددهم ضد حقوق المرأة والاقليات المذهبية في السعودية .

وفي وقت لاحق من هذا الشهر التقى مسئولون في السفارة في الرياض مع ممثلين لهذه المجموعة ، ناقشنا هذا الموضوع مع الحكومة السعودية ضمن اطار النقاش العام لسياستنا في مجال حقوق الانسان .

وأثار السعوديون موضوع لقائنا مع أعضاء هذه الجماعة. وأوضحنا لهم بأن الاجتماع مع مثل هذه المنظمات هو عمل اعتيادي وجزء من نشاط السفارة المعتاد وأن هذا الاجتماع كان عملا مناسبا. لدينا ثقة تامة من ناحيتنا في موظفي السفارة الذين التقوا مع هذه المجموعة.

انسحاب الشيخ بن جبرين

عقدت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في الثالث والعشرين من مايو الماضي ، اجتماعات تدارست فيه قضية تجميد عضوية الشيخ عبد الله بن جبرين أحد ابرز أعضائها المؤسسين وذلك لأسباب وصفت بانها «تتعلق بالمصلحة العامة».

وفي اتصال خاص باللجنة، ظهر أن الشيخ ابن جبرين قد أبدى ليونة بعد قرار فصله من وظيفته كعضو افتاء ، رغم التأييد الكبير الذي لقيه في بادىء الامر من قبل قطاع كبير من المناصرين للجنة، الا أنه بدا قبل يومين من اعلان قراره بالانسحاب، مختلفا مما تسبب في احباط البعض وخصوصا رجال الدين الشباب المعارضين للحكومة، الذين كانوا يرون فيه قيادة واعدة للتيار السلفي المعارض.

مصادر من اللجنة ذكرت ، أن الشيخ ابن جبرين وقع بيانا تقدمت به وزارة الداخلية، ولم يكن في البيان ما يكشف عن أسلوب الشيخ بن جبرين أو نمط تفكيره، ولكن لا يعني ذلك انه كان مكرها على توقيع البيان.

وأيا تكن التاثيرات السلبية التي تركتها خطوة الشيخ بن جبرين ، الا أن ذلك لم يوقف مظاهر الابتهاج والفرح في منطقة الرياض والقصيم، حيث مازالت تقام الحفلات خارج الرياض بطريقة ملفتة للنظر، تعبيرا عن التضامن مع اللجنة ، فيما بدأت مظاهر الاستنكار والاحتجاج تظهر بصورة علنية خصوصا بعد اعتقال الدكتور المسعري الذي تعتقد مصادر مقربة من اللجنة بانه معتقل في سجن الحائر المركزي والذي يبعد 3 كم جنوبي مدينة الرياض في الطريق الى قرية الحائر.

في غضون ذلك، تشهد مناطق مختلفة من المملكة، تذمرا كبيرا حيال تجاهل الحكومة لمطالب الاصلاح ، وهكذا طبيعة الاجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة ضد أعضاء اللجنة، فيما تكتسب الاخيرة تعاطفا وتضامنا على المستويين المحلي والعالمي.

الملف

الدكتور محمد المسعري في حديث اذاعي

الدفاع عن الحقوق الشرعية لا يحتاج الى اذن السلطات الحاكمة

أجرت اذاعة بي بي سي . القسم العربي، مقابلة مع سكرتير لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية الدكتور محمد المسعري ، وقد اجرى اللقاء هاتفيا عارف الحجاوي ، وهذا نص المقابلة :

□ ماهي اهداف اللجنة؟

كأي لجنة ، إسمها بين الاهداف ، حيث لوحظ في الفترة الاخيرة ، بسبب تعقد الحياة الاجتماعية العامة، وكثرة التجاوزات ، وعلى كافة المستويات والجهات ، فيما يتعلق بمسائل تتعلق بالتقاضي، والحقوق كالقضايا المالية وغيرها، هذا اثبت أن الحاجة أصبحت ماسة بأن تتصدى مجموعة لمثل هذا الامر على نحو أكثر قوة مما كان يقوم به الافراد ، هذه قناعة اللجنة وقناعة الكثيرين.

□ يبدو ان السلطات السعودية لا تشاطركم الراي ، لا سيما ان اجتماعكم مع الامير سلمان بن عبد العزيز لم يكن ناجحا؟

أعتقد أنه كان ناجحا حسب ما أظن، نعم أعلن عدم الرغبة في التعاون مع هذه اللجنة بصفتها لجنة مع استمرارية التعاون مع أفرادها بصفة فردية . يبدو أن المسألة فيها خلاف حول وجهة النظر الفقهية، ووجهة النظر الدستورية ، فيما يتعلق بالاعمال المنظمة ، هل هي جائزة أم غير جائزة ، يعني هل تحتاج إذن من الدولة أو لا تحتاج ، ويوجد خلاف كبير في وجهات النظر.

□ عندما يتم انشاء لجنة لحقوق الانسان في بلد، فهذا مؤشر . سيف ذو حدين . إما إن البلد متطور مستنير الى درجة انه يسمح بكل هذه النشاطات او ان هذا البلد يفتقر الى الحد المعقول من حقوق الانسان ، كيف تصنفون المملكة العربية السعودية؟

الامر معقد الى حد ما، فلا شك أن هناك بعض الجوانب التي تحتاج الى تطوير وتحسين، وهذه من أهداف اللجنة ، كذلك من أهداف اللجنة ليس فقط تبني قضايا جزئية أو عينية أو فردية ، ولكن كذلك اقتراح تشريعات وتنظيمات ، وان تحسن وتطور التنظيمات والتشريعات الموجودة حاليا ، وممارسة نوع من المطالبة الجماعية والضغط الجماعي ، على بعض التجاوزات ، التي تصدر من شخصيات بارزة ، يصعب مطالبتها بأسلوب آخر.. فيوجد هذا ويوجد ذاك، فهناك تطور وهناك حماية بموجب الشريعة الاسلامية جيدة في كثير من المجلات، لكن هناك أيضا تجاوزات تحتاج لمعالجة.

□ المذيع (مقاطعا) : مثل ماذا من التجاوزات؟

السجن بدون محاكمة ، نريد أن نصل هنا الى أمور منضبطة تماما، بحيث لا يتجاوز السجن للتحقيق أو للريبة، الحد الشرعي وهو يوم وليلة ، هذا مثال واحد، كذلك المطالب التي تكررت كثيرا في مذكرة النصيحة ، وبعد ذلك في مطالبات وخطابات مختلفة سرا وعلنا، للسلطات المعنية ، كذلك مثلا فيما يتعلق بالمحاضرات والندوات والخطب..الخ، لأن الاصل أن كل من يشعر بأنه مؤهل الحق في أن يمارس هذا بدون إذن وترخيص.

□ لجنتكم تتخذ طابعا اسلاميا ، طابعا مختلفا مما عهدناه في لجان حقوق الانسان في دول كثيرة من العالم، حتى الدول العربية ، ومن اشارتكم الى مذكرة النصيحة السابقة، التي قدمت للعاهل السعودي من شخصيات دينية ، آنذاك وفي هذه المرة في لجنتكم كان فيها شخصيات وصفها بعض المراقبين بانها على غير مايرام من العلاقة مع الطوائف الاسلامية الاخرى، لا سيما الشيعة، الا ترون بناء على ذلك ان مثل هذه اللجنة قد تكون بابا للفتنة؟

لا .. لأن الواقع ينبغي أن ينظر فيه، لأن الذين نظروا الى هذه الناحية ، نظروا من الاطار والمرجعية المعرفية الغربية الليبرالية، فهم ينطلقون منها، خذ مثالا على ذلك الليبراليين ينتقدون مثلا، الفلسفة الشيوعية انتقادا مريرا ، ويعتبرون الشيوعيين ضالين، وخطرا على المجتمع ، ولكن هذا لا يعني أن الشيوعي الذي يعيش في بريطانيا لا يتمتع بحقوق وحماية معينة بالضرورة، ولذلك فإذا حدث أن أحد علماء المسلمين انتقد بعض الطوائف أو الفرق الاسلامية ، نقدا شديدا في بعض آرائها وقال بأن هذه الآراء شاذة ومخالفة للاسلام، هذا لايعني أنهم لا يتمتعون بحقوق مدنية ، ولا يعني كذلك بأنهم لا يدافعوا عن هذه الحقوق، فأنت تعرف مثلا أن المسلمين يعتبرون النصارى واليهود كفارا وأنهم على باطل، ومع ذلك فإنهم تمتعوا على طول التاريخ بحماية متميزة في المجتمع الاسلامي، فمن أشد الناقدين يأتي أقوى

الدفاع.

□ بالنسبة للنصارى واليهود كما ذكرتم فقد يكون هذا راي بعض المسلمين، بالنسبة لخطوتكم هذه، السلطات السعودية لم تستقبلها استقبالا حسنا، قد يكون لها الحق في ان تقول لماذا لا يرضى هؤلاء القوم بالنظام المعمول به ، من حيث الشورى وهي موجودة في المملكة العربية السعودية؟ ما رايكم؟

في الواقع سوف أتكلم هنا فقط عن الحقوق بالمعنى التقليدي، المسائل القضائية، مسائل حماية الحقوق المالية ..الخ، جانب الحقوق السياسية ، كالشورى وما اليها، هذه أمور تبنتها مذكرة النصيحة وقطاعات واسعة أخرى، لا شك أن هناك اختلاف في وجهات النظر ، ولا بد أن تطرح وجهات نظر مختلفة ، وتناقش وتتبلور حولها الآراء ، ماهو الشكل أو الاسلوب الامثل لتنفيذ الشورى، وهكذا فهناك اختلاف في وجهات النظر وهناك صراع فكرى ، وسياسي يدور حولها الآن.

□ هل ستخوض لجنتكم هذا الصراع ، أم ستقتصر جهودها على الامور المدنية دون الامور السياسية؟

في الغالب ، سيكون الاهتمام في المقام الاول بالامور المدنية ، فيما يتعلق مثل ما قلت سابقا، بالسجن بدون محاكمة ، تطوير القضاء ، وأنظمته وبالخصوص الجانب الاداري بالذات.

□ هذا عن غالبية نشاط اللجنة ، فماذا عن اقلية نشاطها؟ هل يتضمن ذلك نشاطا سياسيا؟

لا أتوقع ذلك في الوقت الحاضر.

□ وفي مقابلة اخرى للمسعري مع بي بي سي ـ القسم الانجليزي ـ في 6 مايو، بدأ المذيع بالسؤال عن مقاصد اللجنة وردود الفعل حيال اعلانها على مستوى الصحافة السعودية ، فاجابه :

لقد مضى يومان على اعلان اللجنة، ولأنه ليس لدينا تغطية صحافية في داخل البلاد ـــ كما كنا نتوقع في حقيقة الامر ـــ ، فنحن نحصل الآن على استجابة دولية أكثر من أي استجابة محلية ، ولكن نتمنى في الميدان العام ومن خلال الاتصال المباشر عبر الفاكس بين الناس واللجنة أو من خلال المشافهة المباشرة، أو عن طريق تبادل المعلومات، ان نحصل على استجابة أفضل.

□ يبدو انكم لستم مهتمين بموضوع الحقوق الشرعية فحسب، وإنما يصل اهتمامكم الى مجال التحديث العام، او كما هو معروف في الغرب بالمجتمع المدني؟

نعم، هذه واحدة من أوجه الاهتمامات الرئيسية للجنة، والتي نتمنى تحقيقها، ولكن موضوع حقوق الانسان هو الموضوع الرئيسي الغالب، والذي نرغب في التركيز عليه في الوقت الحاضر، لأن الموضوعات الاخرى ذات العلاقة بالمجتمع المدني معقدة، كما أنها بحاجة الى جهود منظمة وتشكيل منظمات سياسية وعمالية ، وهي ليست موجودة في هذا البلد. وهذه أمور لا تستطيع اللجنة تحقيقها، ولكن اللجنة ستركز جهودها على اشكاليات حقوق الانسان ومتابعتها بالقياس الى المستويات القانونية السائدة.

□ إن أحد الانتقادات الموجهة من قبل الاجانب، هو أن ليس هناك ممارسات قانونية في السعودية، أو أن هذه الممارسات تتسم في الغالب بالغموض، فهل ستسعون لعمل شيء حيال هذا الامر؟

نعم، في واقع الامر ستكون هذه المسألة موضع اهتمام رئيسي من قبل اللجنة واللجان الاخرى العاملة في البلاد لتحسين الاوضاع القانونية وجعلها واضحة وجلية، واخضاع السلطة الادارية والشرطة تحت السيطرة القضائية.

□ هل هذه مهمات المجلس الجديد ـ مجلس الشورى ـ الذي اعلن عنه الملك؟

مبدئيا نعم، ولكن المشكلة أنه لم يتحقق شيء كثير في هذا الاتجاه، ونتمنى أن يتم تجميد المبادىء العامة، وأن يتم تشكيل قوانين محددة، على أننا لم نر أي شيء من هذا القبيل حتى الآن .

□ في الماضي، تحدث بعض الاشخاص بطريقة جريئة وشجاعة ، ولكنهم لم يلقوا تعضيدا من قبل القوى السياسية الاخرى، فهل ان هذه القوى بدات تغير نمط تفكيرها؟

نأمل ذلك، ولكن المشكلة في الماضي أن هؤلاء الاشخاص الذين تحدثوا بصراحة، إنما تحدثوا كافراد وليس كجماعات منظمة وهذا الامر أضعف من موقفهم، اضافة الى أن هذه الجماعات لم تتشكل على أساس من التقاليد الاسلامية في هذا البلد، كما أنها لم تتعاون مع رجال الدين والعلماء مما جعلهم في عزلة في نظر العامة، هذا التطور بدأ يتجذر بقوة خلال السنوات الاخيرة بصورة عامة، وهو تطور يلقى دعما ومساندة من قبل رجال الدين ، وهكذا في مجال التطور النظري للافكار، ولذلك فإنني على قناعة بأن اللجنة هي اسلامية بالكامل، كما ان مناقشاتنا واتصالاتنا اليومية تعكس مدى التأييد الذي تلقاه هذه الاسس، في مقابل النقد الواسع قبالة السلوك الحالي للدولة.

□ مما قلته، فإن دعمكم يأتي من قبل قطاع متشدد من المجتمع السعودي، وهو ليس موقعا مناسبا للدعوة الى اجراء انتخابات فهل ستقومون بذلك؟

ربما تكون الدعوة للانتخابات مبكرة، وربما الوضع لا يسمح بذلك ليس على المستوى الشعبي فحسب، فعلى سبيل المثال، انظر الى اليمن، فالسعودية تمتلك أكبر نسبة من المتعلمين وأكثر تعقيدا من المجتمع اليمني، ورغم ذلك فقد لحظنا انتخابات اليمن وقد جرت بصورة معقولة. صحيح ، كانت هناك بعض التجاوزات القليلة وهي تحدث في أي مجتمع بشري، ولكن كان اليمنيون قادرين على انتخاب مجلس برلماني بصورة معقولة وطراز حديث.

وإنني على قناعة تامة، بأن المجتمع السعودي الذي يمتلك نسبة أكبر من المتعلمين ، وهكذا نسبة أكبر من مكونات الطبقة الوسطى ، وهي تركيبة مناسبة للانتخابات ، هو أجدر بالانتخابات وربما ستكون ناجحة أكثر مما كانت عليه في اليمن.

الملف

متحدث باسم اللجنة الدولية لحقوق الانسان في مؤتمر صحفي بواشنطن

بيان الخارجية الامريكية لم يكن مرضيا وتنقصه الحكمة

□ لجنة الحقوق الشرعية ظاهرة ايجابية ، والحكومة السعودية اول من انتهك حقوق المرأة والمواطنين الشيعة

في العشرين من مايو الماضي ، عقدت اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية مؤتمرا صحفيا للتضامن مع لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ، وذلك في مبنى الصحافة القومي بالعاصمة الامريكية واشنطن ، حضره نحو اربعين شخصا من مراسلين امريكيين وعرب ومهتمين بقضايا حقوق الانسان في المملكة كما حضر المؤتمر مندوب لوزارة الخارجية الامريكية – قسم حقوق الانسان – .

وقد أجاب الأستاذ عيسى أحمد ممثل اللجنة الدولية على أسئلة الاعلاميين ، وقد حظي المؤتمر باهتمام وسائل الاعلام العربية والاجنبية ، وبينها اذاعة صوت امريكا التي بثت فقرات من وقائع المؤتمر.

فيما يلي بعض من تلك الفقرات :

□ (من مندوب صوت امريكا) ما رايكم في بيان وزارة الخارجية الامريكية الذي وصف بعض أعضاء اللجنة بانهم «محافظون» وانهم ضد اعطاء الاقليات حقوقهم؟

البيان لم يكن مرضيا ونعتقد انه تنقصه الحكمة ، فقد ركز على خلفية بعض المؤسسين دون إبداء أي إهتمام باللجنة ككل ، وبأنها – في كل الاحوال – تمثل ظاهرة إيجابية . كما ان أولئك الاعضاء من ذوي الآراء المحافظة أبدوا بعض المرونة في مواقفهم وأعلنوا إستعدادهم للدفاع عن كل انسان في المملكة سواء كان مواطنا أو زائرا ، واذا كانت وزارة الخارجية ترغب في انتقاد من يقفون ضد إعطاء المرأة والاقلية الشيعية في المملكة حقوقهما فعليها البدء بالمسؤولين في الحكومة لانهم أول المعارضين لاعطاء تلك الحقوق.

□ ما الذي تريدون من ادارة كلينتون القيام به لتشجيع قضية حقوق الانسان ؟

ما نطالب الادارة الامريكية به هو تشجيع أي حركة تدافع عن حقوق الانسان وتسعى لتغيير سياسي بطريقة سلمية . الوضع في السعودية متوتر ، والاسلاميون هم – الآن – الجهة البارزة الضاغطة على النظام من أجل التغيير السياسي ، وحتى الآن حاول الاسلاميون ذلك بطرق سلمية ، الا اننا نخشى إن عدم نجاحهم قد يؤدي للجوء للقوة ويقود لثورة أخرى في الخليج. وبالتالي فان أفضل ما يمكن للادارة الامريكية القيام به هو الضغط على الحكومة السعودية لتطوير النظام السياسي بشكل يفسح المجال للمعتدلين من التيار الاسلامي ولليبراليين للمشاركة السياسية وأن يصبحوا جزءا فاعلا في النظام.

□ هل تدعون مثلا لان تربط الادارة الامريكية بين بيع الاسلحة للحكومة السعودية وتحسين وضع حقوق الانسان ؟

نحن ندرك حساسية وأهمية هذا الكلام لكلا الحكومتين ! لذا نرى أن مطلبا كهذا قد لا يكون واقعيا ، ولكن نحن نعتقد ان الادارة الامريكية قادرة حتى بدون ربط الأمر بقضية التسليح ، وضع ضغط كاف على المسؤولين في السعودية .. الضغط الخارجي هو الذي سيستمع له الامراء السعوديون.

□ (من عبد السلام المصاروة مندوب مجلة الافق الاردنية) هل قمتم بالاتصال بوزارة الخارجية أو بقسم حقوق الانسان فيها لتوضيح وجهة نظركم حول اللجنة الجديدة ، وحول ما يمكن أن يتبع من الاجراءات الشديدة التي اتخذتها الحكومة السعودية ضد أعضاء اللجنة؟

نعم لدينا اتصال مستمر بقسم حقوق الانسان بوزارة الخارجية الامريكية ، وقد كانوا يستمعون باهتمام لما نوصله لهم من معلومات ، وقد ذكروا لنا أن اللقاء الذي تم في الرياض كان بين مسؤولين في قسم حقوق الانسان بالسفارة وبعض أعضاء اللجنة ، ولكن على المستوى السياسي ، وفيما يتعلق بالجهات المسؤولة عن اتخاذ القرارات السياسية ، لا زال هناك مجال في تحسن العلاقة ويمكنهم أن يكونوا أكثر تقبلا للاستماع لوجهة نظرنا لان فائدة ذلك في اعتقادنا لن تنحصر على الشعب في السعودية ، وانما سيكون منسجما أيضا مع المصالح الامريكية.

□ هناك بعض التقارير القائلة بان بعض أعضاء اللجنة من الذين يعارضون اعطاء المرأة والاقليات حقوقهم ، فكيف ينسجم ذلك مع لجنة تدافع عن حقوق الانسان؟

نعم ، نحن نقر بأن لبعض أعضاء اللجنة (الجديدة) آراء لا تنسجم بل تتناقض مع حقوق الانسان ، وأظنك هنا تقصد الشيخ عبد الله بن جبرين (عضو هيئة الافتاء) الذي أفتى بتكفير الشيعة ، وقد أبدينا تحفظنا بهذا الشأن لأعضاء اللجنة في اتصالاتنا الأولى بهم ، فكان ردهم التالي : تلك الآراء تعبر عن وجهة نظر شخصية لبعض أعضاء اللجنة ، وقد تراجع جزئيا عنها . وفي كل الأحوال فان تلك الآراء لن تنعكس على اللجنة التي ستدافع عن كل مواطن أو مقيم في المملكة .

□ اذا لم تتجاوب الحكومة الامريكية معكم للضغط على النظام في السعودية فماذا ستفعلون؟ هل ستلجأون الى الامم المتحدة مثلا؟

نحن لسنا دولة ، نحن منظمة لحقوق الانسان نحمل طموحات عالية ، الا ان امكاناتنا البشرية والمالية محدودة ، ومنذ أعلن عن لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ركزنا جهودنا للدفاع عنها وتوضيح أهميتها التاريخية ، وحذرنا من لجوء المسؤولين في المملكة لاجراءات متشددة في تعاملهم مع أعضائها ، وبعد اعتقال الناطق باسم اللجنة الدكتور محمد المسعري ، أعلنا حالة الاستنفار القصوى وقام جميع الاخوة في اللجنة وفي مقدمتهم رئيسها الاستاذ جعفر الشايب بجهود مضاعفة ، وجيرنا كل ما بنيناه من علاقات طوال سنوات عملنا الماضية للمطالبة باطلاق سراح الدكتور المسعري ، وهذا المؤتمر هو سلسلة في حملة الجهود تلك ، كما اننا اتصلنا بمنظمات حقوق الانسان العالمية مثل منظمة العفو الدولية ولجنة مراقبة حقوق الانسان ودفعهم للمساعدة في هذه الحملة ، وقد قاموا فعلا باصدار بيانات قوية اللهجة.

□ أي نوع من الديمقراطية تريدون؟ ديمقراطية كديمقراطية الغرب أم ديمقراطية اسلامية أم شورى أم ماذا؟

كلمة الديمقراطية أصبحت كلمة عالمية ، قد يختلف في تحديد معناها ، الا انها تعني ببساطة مشاركة الشعب في حكم نفسه ، المشاركة السياسية . تلك المشاركة تختلف نسبتها وطريقة تطبيقها عن الديمقراطية هنا في أمريكا ، نحن نعتقد أن للاسرة المالكة دورا ضروريا ومهما لاستقرار الاوضاع في المملكة ، وتطوير النظام السياسي بشكل يسمح بمشاركة الشعب في تحمل مسؤولياته لا يتناقض مع الاقرار بذلك الدور ، ولعل تجربة الكويت مثال حي على ما يمكن أن يسير التطوير باتجاهه .

□ ما هو ردكم على قول المسؤولين في السعودية ان الديمقراطية لا تناسب السعودية؟ وان الديمقراطية هي فكرة اجنبية غريبة على الاسلام؟

لقد عبر الكثير من المواطنين من الشخصيات المعروفة عن اعتقادهم بوجود مشاكل اساسية في النظام السياسي القائم ، وعن حاجة ماسة للتطوير ، عبروا عن ذلك عبر لقاءاتهم الخاصة بالأمراء وعبر عرائض خاصة قدمت للمسؤولين ، ثم عبر مذكرات موقعة من قبل وجهاء بارزين أعلن عنها لاحقا ، وقد بدأ ذلك بمذكرة الليبراليين ، ثم مذكرة السلفيين الأولى التي وقع عليها اكثر من ٤٠٠ شخصية ، ثم مذكرة النصيحة المشهورة التي وقع عليها ١٠٩ من وجهاء البلاد ، وأخيرا تم الاعلان عن اللجنة الجديدة . كل تلك الأمور باعتقادنا تسير باتجاه تأكيد نتيجة واحدة ، وهي ان النظام السياسي الحالي عاجز عن مواكبة التطورات المتلاحقة محليا واقليميا وعالميا ، وعاجز عن ايجاد حلول للمشاكل والاخطاء الآخذة في التراكم . هو باختصار بحاجة الى تطوير. فلنبدأ التغيير بالاعلان عن أعضاء مجلس الشورى ، الذين يجب ان يشهد لهم بالاستقلالية والنزاهة والكفاءة وعدم التعصب وأن يكون لهم رصيد شعبي جيد ، وأن يمثلوا مختلف مناطق المملكة.

□ ما الذي تريدون ؟ هل تريدون حقا ان تكون الحكومة السعودية اكثر تفهما بقضية حقوق الانسان ، أم تبدأ في تطوير النظام السياسي ، أم انكم في الواقع تفضلون ذهابها وتسعون لتغيير النظام بالكامل بالقوة ؟

كمنظمة لحقوق الانسان نرى أنه ليس من حقنا تحديد من يذهب ومن يبقى ، اننا نعتقد بأن الواقع السيء لحقوق الانسان هي أعراض لمرض الاستبداد والعلاج يكمن في الديمقراطية ، ولكن كما شرحنا سابقا بشكل يتناسب مع الظروف الخاصة للبلد وللشعب وهذا ما نادى به اصحاب لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ، فهم لم يؤسسوها لتدمير النظام ، وأي نظام تدمره لجنة حقوقية غير جدير بأن يستمر !. كل ما دعوا اليه هو تطوير النظام السياسي بشكل يسمح بالمشاركة الشعبية ولما عجز النظام عن المبادرة شعروا أن من مسؤليتهم تخفيف تبعات تخلف النظام السياسي بالمبادرة بتأسيس لجنة تدافع عن المظلومين .

على صعيد آخر ، هناك أهمية كبيرة للتفريق بين الاسلاميين في مختلف الدول . فالاسلاميون في الخليج عموما وفي السعودية بشكل خاص يعتبرون في غاية الاعتدال في نهجهم . ومع اني لا أستطيع أن أدعي خلو التاريخ الحديث للمملكة العربية السعودية من فترات استخدم فيها الاسلاميون السلفيون اسلوب العنف للضغط على النظام ، الا ان أي مدقق لواقع الحركة الاسلامية في المملكة بقسميها السني السلفي والشيعي يلاحظ أن الحركة كانت غالبا ما تكون ضحية لعنف النظام. ومع ازدياد وعي أبناء تلك الحركة في السنوات العشر الأخيرة الا انه لم يسجل عنها أبدا استخدام أساليب عنيفة . ومنذ غزو العراق للكويت والاسلاميون من كلا الطرفين يحملون ذات المطالبة بالتغيير بطريقة هادئة وسلمية . الا ان هذا لا ينفي وجود عناصر شابة شديدة الحماس للتغيير قد تفقد الأمل في امكانية تحقيقه سلميا مما يضطرها لاتباع وسائل عنيفة.

□ متى سيعلن عن اسماء اعضاء المجلس الذي تم تاجيل الاعلان عنه مرات عديدة؟

قد يؤجل الاعلان مرة أخرى ، لسنا ندري ... كما تعلمون ، كلما حدثت أزمة في المملكة يقوم الملك بالتحدث عن القانون الاساسي أو عن المجلس ، وقد كانت هناك توقعات بأن الملك سيعلن عن الاسماء بعد هذه الأزمة وقد يفعل ذلك قريبا ، وقد يؤجل الأمر لسنوات قادمة ، الله أعلم.

□ هل تعتقدون بأن المجلس بصورته المعلنة سيكون كافيا لتلبية طموحات الناس؟

كلا ... نظن أن مستوى الوعي في البلاد ومستوى عملية المطالبة السياسية قد تجاوزت اطروحة الحكومة للتطوير السياسي ، تذكروا أن القوانين الثلاثة التي أعلن عنها لم تكن بمثابة «دستور» له سيادة على القوانين الحالية ويخضع له الكل حكاما ومحكومين ، بل كان عبارة عن عبارات منمقة خاضعة لرحمة الملك ، يمكنه أن يعدلها أو يلغيها ، بل يمكن الغاء القوانين كاملة بجرة قلم ، كما ان تلك القوانين ركزت على وضع المزيد من الصلاحيات بين يدي الملك ، فمثلا أصبح الملك الأول في تاريخ المملكة هو المسؤول المباشر عن تعيين ولي العهد وبامكانه اقالته في أي وقت يشاء.

نحن نعتقد أن كل تلك الاصلاحات بما فيها المجلس ليست كافية ، ولكن ورغم كل تلك التحفظات الا اننا نرى البدء في التنفيذ العملي لتلك الاصلاحات أمرا ايجابيا .

الملف

الدكتور غازي القصيبي

لا اعرف ماذا تعنين بلجنة حقوق الانسان

○○ أجرى راديو بي بي سي - القسم الانجليزي - لقاءا مع السفير السعودي في لندن الدكتور غازي القصيبي في 13 مايو ، أجرته الصحافية كاثي ايفانز ، وهذا نص اللقاء:

□ لماذا لم يحدث شيء حتى الآن بعد مرور اكثر على اعلان الانظمة؟

في الحقيقة، لقد حدث شيء ، فقد أعلن عن تعيين رئيس مجلس الشورى، وأنه يذهب الى مكتبه ، وقد تم اعداد مكتبه ، وهناك أنظمة وقوانين، وأنه رئيس مجلس طوال الوقت، وأنه يعمل وفقا للانظمة والقوانين واعتقد أنه خلال الاسابيع القليلة القادمة سيتم الاعلان عن اعضاء مجلس الشورى.

□ هل سيكون الاعضاء . اعضاء مجلس الشورى . ممثلين عن الشعب او ممثلين عن المؤسسة الحاكمة؟

حسنا، اعتقد أن هذا التمييز يبقى فقط في ذهن السائل، ولا أعتقد بأن هناك أحدا تحدث عن تمثيل المؤسسة الحاكمة أو المناطق ، وإنما سيكون هناك بكفاءات ذاتية والخبرات لكي يكونوا قادرين على خدمة الامة/ الوطن.

□ وكيف ترى وظيفتهم؟

أعتقد أن وظيفتهم ستكون أبعد مما كان يعتقد أو يتصور، اعتقد بأنهم سيحصلون على سلطات واسعة متفاوتة ، بالاستناد الى السلطات التي يمنحها لهم النظام الاساسي، وهي سلطات واسعة في واقع الامـر، وهذا يشبـــه تقريبا البرلمان المنتخب ــ تقريبا وليس تماما ــ.

ولكن للاعضاء الحق في اقتراح قوانين جديدة، وبالطبع فإن عليهم الموافقة على أي قانون جديد، كما أن لهم الحق في طلب احضار الوزراء أمامهم للمسائلة ، وهذا يتطلب موافقة الملك، ولكن مجرد تقديم عشر أعضاء طلب ، فإن الوزير سيحضر وسيشرح أعمال وزارته، وأتوقع بأن يكون له لجان مختلفة للتعامل مع موضوعات مختلفة مثل أي مؤسسة برلمانية ، وأعتقد بأن سيكون مجلسا فاعلا.

□ هل تعتقد بان سيكون هناك مناظرات علنية للمجلس؟

لا أعتقد وأن هذا يمكن أن يتم في مرحلة قادمة من عمر المجلس، وليس ثمة أحد قد قرر ذلك في الوقت الراهن.

□ هل تعتقد بأن تشكيل مجلس الشورى سيكون من نوع صرف الانتباه عن المطالب القوية الداعية الى اجراء الانتخابات العامة، والتي طرحت مؤخرا بقوة من قبل لجنة حقوق الانسان (اي لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية)؟

حسنا، فأنا لا أعرف ماذا تعنين بلجنة حقوق الانسان، فنحن في السعودية نعرف الحقوق كما حددتها الشريعة ، ونعتبر المحاكم الشريعة بأنها الحارس على هذه الحقوق، ولم أسمع بعد بأن هناك مؤسسة اسلامية في الماضي تدعى لجنة حقوق الانسان.

الآن باستطاعة أي مواطن الذهاب الى المحكمة والتظلم في حال شعوره بأن أيا من حقوقه الاساسية تعرض للانتهاك. وأتوقع بأن مجلس الشورى سيقدم صيغة أخرى لذلك، ولكن لا أرى بأن ثلاثة أو أربعة أشخاص يقررون من بين ملايين من الناس، سيكونوا معنيين بطريقة تفويض غامضة بتنظيم حقوق باقي الشعب!

مسؤولون امريكيون : الاقتراب من موقف العائلة المالكة

○ يقول الوكيل السابق في وزارة الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى جوزيف سيسكو، بأن الزعامة السعودية اعتادت على مر العقود الماضية على اقامة توازن معقول بين التوجه الاسلامي والتوجه المطالب بالتحديث، ولذلك فإن هيئة كبار العلماء أصبحت الجهة الاهم في تحديد المثل الاخلاقية والقيم والسلوك الاجتماعي.

وقال : (إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفكر في بديل لما اتخذته الزعامة السعودية بالفعل من موقف ازاء هذه الازمة).

وأضاف: (لقد عملت الاسرة السعودية المالكة عن كثب كما تعودت تاريخيا مع هيئة كبار العلماء ، ولذلك فإن اعتبار لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية غير قانونية يعد قرارا اتخذته الحكومة بمساندة تلك الهيئة).

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية ريتشارد باوتشر قد اعلن بأن بعض أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية سبق لهم التقدم بطلبات للتقيد الصارم بالشريعة الاسلامية، كما سبق لهم التعبير عن عدم تسامحهم مع حرية المرأة والاقليات الطائفية في المملكة العربية السعودية. وتابع : أن المسؤولين في السفارة الاميركية بالرياض اجتمعوا بالفعل مع ممثلين عن اللجنة في وقت سابق من هذا الشهر وإن (وزارة الخارجية تنظر في هذه المسألة وبالفعل اجتمع مسؤولون في السفارة الاميركية بالرياض بأعضاء في هذه اللجنة ، ولقد اوضحت الولايات المتحدة للعالم تأييدها لحقوق الانسان وناقشت مع الحكومة السعودية موضوع هذه اللجنة).

الملف

الأستاذ عبد الرحمن الراشد في لقاء اذاعي

السعودية ليست دولة الحريات التامة

التقى راديو بي بي سي ــ القسم العربي مع رئيس تحرير مجلة المجلة ، الأستاذ عبد الرحمن الراشد في 15 مايو الماضي، لسؤاله عن موضوع الساحة ، وهو تأسيس لجنة الحقوق الشرعية والإجراءات التعسفية التي اتخذتها الحكومة ضد مؤسسيها.

□ **بعدما اعلن عن فصل المواطنين السعوديين من اعمالهم، اصبح موضوع الحقوق الشرعية وحقوق الانسان في السعودية مطروحا على الراي العام السعودي ، فما هي الماخذ في هذا الصدد؟**

○ أنا أعتقد أن هناك لبسا كبيرا في مسألة الحق الشرعي او الحقوق الشرعية . لي أن أزعم أن الحق الشرعي كما نفهمه في التعريف الاسلامي موجود ومطبق في داخل المملكة العربية السعودية ، فالمحاكم السعودية نصا هي محاكم شرعية وليست محاكم مدنية، وأيضا لي الحق القول أن السعودية أكثر تطبيقا للحقوق الشرعية وفق الاسس الاسلامية أكثر من أي دولة عربية أو اسلامية أخرى.

□ **س : هناك جانبان : الحقوق الشرعية بحسب الشريعة الاسلامية، وحقوق الانسان بشكل عام كما نراها في كل انحاء العالم. ماذا عن الجانب الآخر من حقوق الانسان في المملكة؟**

○ أعتقد أن هذا السؤال يفترض أن يوجه الى أصحاب المطالب ، ولكني أتحدث من وجهة نظري الشخصية فحقوق الانسان التي تتحدث عنها المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية قد لا تكون مطابقة للتطبيقات بما تسمى تطبيقات حقوق الانسان في السعودية. نعم هناك اعتراض من هذه المنظمات على التطبيقات القائمة في السعودية.. اعتراض على قطع اليد بالنسبة للسارق مثلا ، والاعتراض على الجلد للمخالفين في الاماكن العامة واعتراض على حرمان المرأة من الاختلاط مع الرجل في الميادين العامة ونحوها ، والاعتراض على مسائل كثيرة ذات مساس بالقيم الدينية، وهذه المنظمات الدولية تدرك الآن أن السعودية دولة اسلامية وحكومتها تعلن صراحة أن قوانينها قوانين اسلامية ، وبالتالي ستطبق النصوص الاسلامية ، ولهذا فمن الصعب التوفيق بين كل ماورد من تاريخ لحق الانسان وفق تصور هذه المنظمات أو التصور الغربي وحق الانسان وفق التشريع الاسلامي.

□ **وهل هناك في الاسلام ما يمنع المراة من قيادة سيارة مثلا؟.**

○ هناك عادات وتقاليد أيضا وهناك رؤية ، هذه ليست مسألة تتعلق بالحكومة مباشرة وهناك المجتمع السعودي مجتمع متدين ومجتمع محافظ أيضا، ومجتمع له عادات وتقاليد طواها على مدى السنوات الطويلة، المرأة التي كانت لا تعمل في ميادين مختلفة مثل التعليم ، الحكومة ساعدت المرأة على العمل أخيرا في ميادينها الخاصة في الطب في التعليم ونحو ذلك، المرأة لم تكن لتذهب قبل ذلك للمدارس .

في الستينات بدأت المملكة بفتح مدارس للبنات وكانت هناك اعتراضات على هذه المسألة ولكن في نهاية الامر قبل الجميع مبدأ تعليم المرأة.

□ **بشكل عام حول الحريات في المملكة العربية السعودية وهذا شيء اورده اعضاء «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، حرية الكلمة ، حرية الصحافة. لماذا يفترض في المواطن السعودي ان يسمع اخبار بلده على الموجة القصيرة؟**

○ أولا أن المملكة أكثر الدول مفتوح فيها شراء الاجهزة المختلفة من أجهزة فاكس، تلفون، راديو، تلفزيون، وأشياء كثيرة، ولكن نعم السعودية ليست كلمة الله على أرضه، والسعودية ليست بلد للحريات التامة ولهذا أسباب لها علاقة كما ذكرت بالرؤية الاسلامية ، ولها علاقة بالعادات والتقاليد ولكن حقوق الانسان في العالم العربي أمور نسبية ، أي يجب أن تؤخذ الامور من حيث النسبية، نعم هناك دول مثلا تمارس انتخابات ديمقراطية أو بعض الحريات المحدودة للصحافة ، لكن يجب أن ننظر للحقوق الاساسية الاولى، بمعنى هناك حكومات عربية تمنع مواطنيها من السفر الا بإذن خاص ، وهناك بعض حكومات تعاقب من لا يضع صورة الرئيس في مدخل دكانه، أو في صالة البيت .

إن حقوق الانسان في العالم العربي في هذه المرحلة في هذا العصر الحديث الذي نعيشه حاليا ماتزال في مرحلة متأخرة.

السعودية ليست هي الدولة المثلى في العالم في كل شيء، ولكن على الاقل عندما تقارن بدول مجاورة ودول من العالم الاسلامي والعالم العربي، ليست بهذا السوء الذي صورته .

عزيز بو حمد (المدير المساعد لمنظمة ميدل ايست واتش)

○ أعرب الدكتور عزيز أبو حمد المدير المساعد لمنظمة (ميدل إيست واتش) عن الامل في أن تتخلى الحكومة السعودية عن أسلوب القمع الذي اتبعته في التعامل مع أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في المملكة العربية السعودية.

جعفر الشايب (رئيس اللجنة الدولي لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية)

○ ان الاجراءات الصارمة التي تتخذها الحكومة ضد لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ليست مشروعة حيث تتواصل حملات التفتيش لمنازل أعضاء اللجنة ومناصريها ومراقبة الهواتف .

ولا نعلم الى أين تصل هذه الاجراءات التي تتخذها الحكومة.

رئيس منظمة ليبرتي لحقوق الانسان سلطان عزام

ليس هناك مجال لانكار وجود معتقلين سياسيين في السعودية

أجرى القسم العربي في راديو البي بي سي في الخامس عشر من مايو مقابلة مع رئيس منظمة ليبرتي لحقوق الانسان ، ومقرها في لندن وهذا نص المقابلة :

□ هل تؤكدون بأن السيد محمد المسعري الناطق بلسان ما تسمى «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» قد اعتقل؟ ومازال رهن الاعتقال وماهي مصادركم؟

○ حتى هذه اللحظة لم يأتنا ما يغير في الحقيقة، إنه اعتقل فجر هذا اليوم، ولا يدرى أين يعتقل حاليا، وفي مثل هذه الحالات نعلم أنه يطلب من الناس الا يسألوا عمن يعتقل. اما مصادرنا فهي مصادر مقربة من اللجنة نفسها وموثوقة، حيث أن اللجنة نفسها بادرت بالاتصال بنا عندما بدأت نشاطها بعد أن علمت بوجودنا ونشاطنا عبر المؤتمر الذي عقدناه هنا في لندن من قبل وعبر الكثير من النشاطات التي قمنا بها.

□ وانتم تشيرون الى «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» التي تأسست في المملكة العربية السعودية، وانتم اول من بدا بنشر اخبار نشاطات هؤلاء ولا زلتم على ذلك. هل تشنون حملة على السلطات السعودية ، ام ما هو الهدف؟

○ نحن ليس بيننا وبين السلطات السعودية أو غيرها من السلطات أي عداوة أو خصومة حتى نشن عليها حملة . لقد استغربنا وانزعجنا من الاجراءات التي اتخذتها السلطات السعودية ، لأن تأسيس اللجنة محاكاة التجارب الحضارية والقائمة في معظم دول العالم ، وكان من المقرر أن تكون هذه اللجنة منبر حوار بين هذه الفئة وبين الناس وبين السلطات الرسمية للحد من بعض التجاوزات التي تحدث ، والتجاوزات واردة وتحدث في كل الاماكن ، وأيضا للمطالبة بتحسين الاداء في الجهاز القضائي وفي رفع المظالم وفي الدفاع عن بعض المظلومين.

□ ما تختلف فيه هذه اللجنة السعودية عن سواها في سائر انحاء العالم هي انها تستند فقط الى الشرع الاسلامي والسلطات السعودية ايضا، تستند في كل قوانينها وتشريعاتها الى الشرع الاسلامي . من هنا منطلق السلطات السعودية انه لا ضرورة لهذه اللجنة؟

○ أولا، لا يوجد مثل الشرع الاسلامي في الدفاع عن حقوق المظلومين وفي انصافهم. ثانيا: إنه ليس صحيحا أن قوانين السعودية كلها قائمة على الشريعة الاسلامية. إن معاملة العمال الاجانب أو الموظفين الذين يأتون من الخارج أي الوافدين معاملة سيئة جدا، تماما على عكس ما تأمر به الشريعة الاسلامية من حسن ضيافتهم ومن حفظ حقوقهم . هناك الكثير من الوقائع تدل على أن كثيرا من هؤلاء الوافدين يؤخذون بالشبهة ويلقون في غياهب السجون بتهمة معينة ، ومن ثم بعد فترة بعد أن يقضي الواحد منهم أشهرا عدة في السجن، يصدر قرار بتسفيره مباشرة وفي كثير من الاحوال تضيع عليه كل أمواله وكل مستحقاته.

□ اللجنة اعضاؤها اتصلوا بالسفارة الاميركية في الرياض، الا ترون ان الاتصال بجهة اجنبية من قبل لجنة حقوق الانسان او الحقوق الشرعية يقلل من مصداقية هذه اللجنة؟

○ الحقيقة ، أود تصحيح هذه المعلومة ليست اللجنة هي التي اتصلت بالسفارة وإنما السفارة هي التي اتصلت باللجنة، واذا أسست لجنة للدفاع عن حقوق الانسان وهذه اللجنة ليست لها أهداف سياسية «على الاقل كما هو معلن في الظاهر»، فليس مستغربا أنه اذا اتصلت بها جهة لها سفارة معتمدة أن تتحدث معها وتتحاور معها، وهذا يحدث في كل أنحاء العالم وخاصة أن الولايات المتحدة لها نفوذ كبير في السعودية، والولايات المتحدة الآن ترفع شعار الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان فيجدر بالولايات المتحدة أن تعلم ان الغرض من تأسيس هذه اللجنة هو الترويج لهذه المبادىء الانسانية السامية.

□ الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي ، تحدث في مقابلة تلفزيونية يوم امس وقال واشهد الله على قوله «لا يوجد عندنا سجناء سياسيون»، الا يشير ذلك الى ان وضع حقوق الانسان في السعودية ليس بالسوء الذي تصوره وسائل الاعلام ربما؟

○ الحقيقة أن في السعودية، كما علمت هناك شيء في القضاء يسمى الامور التي تتعلق بالسيادة ، وربما يقصد الامير نايف أنه يفسر وضع هؤلاء المساجين الذين لا يستطيع أن ينكر وجودهم في السجن كمساجين ، يفسرهم على أنهم غير سياسيين «أي يعتبرون سجناء جنائيين».

منظمة العفو الدولية

□ تصريح صحافي ــ 18 مايو

تم اعتقال الدكتور محمد المسعري الناطق باسم لجنة الحقوق الشرعية التي نشأت مؤخرا ، من ضباط المباحث العامة في 15 مايو. وتعتبر منظمة العفو الدولية الدكتور محمد المسعري بأنه أحد سجناء الضمير، حيث اعتقل تحديدا للتعبير السلمي للمعتقدات الداخلية التي يحملها. وقد كتبت المنظمة الى صاحب السمو الملكي نايف بن عبد العزيز وزيرو الداخلية تطالب بشدة بالافراج الفوري المباشر وغير المشروط عن البروفسور المسعري.

الدكتور محمد المسعري البالغ من العمر 49 عاما، استاذ الفيزياء في جامعة الملك سعود بالرياض، كان يمارس نشاطه كناطق باسم اللجنة. وقد اعتقل من سكنه في مجمع الجامعة في 15 مايو واقتيد الى المباحث العامة الى موقع غير مجهول. وقد تسلمت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن عضوين ــ على الاقل ــ وعددا من المؤيدين قد تم التحقيق معهم من قبل المباحث العامة في الرياض والقصيم.

الملف

الاستاذ جعفر الشايب في لقاء مع التلفزيون العربي الاميركي

اللجان الحقوقية متهمة من قبل الحكومة السعودية أيا كانت اتجاهاتها

أجرى تلفزيون الشبكة العربية الاميركية «آنا» مقابلة تلفزيونية مع الاستاذ جعفر الشايب رئيس اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية ، والتي تتخذ من واشنطن مقرا لها ولها العديد من الفروع في عواصم غربية وعربية ، وكان اللقاء ضمن البرنامج الاسبوعي للتلفزيون «وجها لوجه» الذي يقدمه حافظ المرازي، وذلك في الحادي والعشرين من مايو الماضي، وموضوعه حدث تأسيس «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، ودور اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية وموقفها تجاه الحدث.

لقد استغرق اللقاء التلفزيوني ثلاثة أرباع الساعة ، وشمل مواضيع عديدة سياسية وحقوقية ، وفيما يلي عرض لبعض الجوانب المهمة من المقابلة:

□ هناك عضوان من الاعضاء الستة المؤسسين للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية وهما الشيخ عبد الله بن جبرين والتويجري وكلاهما وقعا على مذكرة النصحة ، مما يعطي البعض الاساس او السند في ان لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ماهي الا غطاء لبعض الاصوليين المتشددين الذين لا يعجبهم ما يتم من تطبيق للشريعة الاسلامية في السعودية ، ويريدون قيودا اكثر؟

○ هذه بالطبع تهمة، ونعتقد بأن المجتمع في السعودية في المستوى الديني هو مجتمع محافظ ، ولا أظن بأن هناك اختلافا كبيرا بين الشيخ عبد العزيز بن باز والذي يرأس الدورة الحالية لهيئة كبار العلماء، أو الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين في تفكيرهما السلفي، وفي طريقة فهمهما للدين ، فهي قضية متكاملة وفهمهما واحد تقريبا لأنهما تخرجا من المدرسة السلفية.

وفي ظل هذه الافكار وهذه المفاهيم، أعتقد أن الموضوع لا يبعد أن يكون تهمة موجهة الى المجموعة باتهامها أنها مجموعة متطرفة دينيا وأنها تسعى لأن تشكل غطاءا لنشاط سياسي مستقبلي، وأعتقد أنه لو كانت هناك جماعة أخرى مثلا من الليبراليين أو أي فئة اجتماعية أخرى بادرت للقيام بهذا النوع من العمل، لتم البحث عن تهمة أخرى تتناسب مع توجهها الفكري.

وفي الحقيقة، فأن بيان هيئة كبار العلماء لم يثر هذه القضية وانما طرح بدائل موجودة داخل البلاد لممارسة هذا النشاط ، بمعنى أن بيان هيئة كبار العلماء لم يتهم مؤسسي المشروع الجديد بأنهم متطرفون كما روج في الاعلام الخارجي، بخلاف مذكرة النصيحة التي تم التوقيع عليها في مايو الماضي من قبل 109 من العلماء واساتذة الجامعات ، حيث أن بيان هيئة كبار العلماء في ذلك الوقت اتهم الموقعين بأنهم بعيدون عن العلم الشرعي.

أما حجة كبار العلماء هذه المرة ، فتختلف نوعا ما ، بسبب اختلاف القائمين عليها ،

□□

هيئة كبار العلماء لم تتهم مؤسسي اللجنة بالابتعاد عن العلم الشرعي بخلاف تهمتها للموقعين على مذكرة النصيحة واكتفاء البيان بذكر البدائل

□□

وعرض العلماء أن في البلاد مجالس مفتوحة ومحاكم شرعية ، وديوان مظالم، فلم الحاجة لتأسيس هذه اللجنة الجديدة.

ويهمنا أن نذكر هنا أن أحد الموقعين على هذه المذكرة وهو الشيخ عبد الله المسعري «والد الدكتور محمد المسعري المعتقل حاليا»، كان رئيس ديوان المظالم سابقا ، وديوان المظالم هو المؤسسة الحكومية التي تعالج شكاوي المواطنين تجاه موظفي الدولة، وكان هو يرأس هذه المؤسسة لفترة طويلة. وبالتأكيد، أن الشيخ عبد الله المسعري يشعر بالحاجة الى مثل اللجنة التي شارك في تأسيسها ، نظرا لمعرفته بعجز ديوان المظالم عن القيام بدوره الكامل ، فهو يشعر بضرورة وجود مؤسسة رديفة للمؤسسات الحكومية كي تمارس هذا الدور.

□ ولكن الذين وقعوا بيان تاسيس اللجنة يعلمون ان الاجراءات الحكومية متوقعة ، وليس من السهل ان تقبل الحكومة بان تكون هناك .. لا اريد ان اقول حكومة داخل الحكومة ، ولكن هيئة تقوم بقضايا في منتهى الحساسية جدا لنظام الحكم السعودي؟

○ في تقديري ، أن التفكير في الموضوع كان في بادىء الامر مقتصرا على أن الحكومة لن تقوم بالتصعيد الحاصل حاليا، وكان الانطباع الاولي المستند على معطيات لقاءات المجموعة مع أمير الرياض والتي كانت في المجمل ايجابية، واتفقوا على تحويل الموضوع الى اللجنة الخماسية ، وهي لجنة دينية شكلتها الحكومة لمعالجة مثل هذه القضايا المرتبطة بالامور الدينية وقضايا الشرع غير مجلس هيئة كبار العلماء، وكان هذا الانطباع موجودا لدى بعض أعضاء اللجنة، مع توقعهم بأن تقدم الحكومة على اتخاذ بعض الاجراءات ضدهم، ولكن بصفتهم من كبار شخصيات المجتمع ، فلم يتوقعوا بأن تتخذ هذه الاجراءات الصارمة ضدهم.

«اللجنة» في الصحافة العالمية

الدعوة للديمقراطية يشجع قيام حركات معتدلة

□ كاثي ايفانز . الجارديان 10/ 5/ 1993

قال أحد الذين حضروا الاجتماع في مكتب الامير سلمان حيث تم استدعاء اعضاء اللجنة: (كان الامير غاضبا ومتوترا فيما كانت الكلمات الساخنة تتبادل بشأن المستقبل السياسي للسعودية ونظام الحكم).

واضاف: (كل ما أعطاه كان كلاما فارغا . وكان يقفز من نقطة لأخرى، ويمضى تارة قبلا وأخرى دبرا ، فكان الاجتماع بلا جدوى أو فائدة).

وقد ذكرت المصادر المقربة من اللجنة قولها أن الامير سلمان أخبرهم بأن الحكومة لن تتعاون مع اللجنة على الاطلاق ، والتي ينظر اليها كنواة لحزب سياسي . إنه تشكيل بدون ترخيص حكومي ولذلك فإن اللجنة غير قانونية وغير اسلامية. وقد ذهب ــ الامير سلمان ــ الى حد تهديد العلماء باصدار فتوى من المؤسسة الدينية توصم اللجنة بأنها غير اسلامية.

وهنا رد اعضاء اللجنة بالقول بأنه بموجب القانون القرآني فإن الدولة ليس لها الحق في التدخل في مثل هذه الامور. وخلال الاجتماع الذي دام نحو تسعين دقيقة، ناقش العلماء عددا من مطالبهم السياسية ، والتي تضمنتها عريضة رفعت الى الملك فهد في نوفمبر من العام الماضي.

وأضاف الناطق باسم اللجنة : (كان رد فعله – اي الامير سلمان – كما توقعنا تماما. نتمنى أن يأتي اليوم الذي يقلع فيه آل سعود عن هذه الطريق، ولكن في الوقت الراهن فإنهم يريدون الابقاء على دولة قبلية، ونحن في السنوات العشر الاواخر من القرن العشرين ، ولكنهم مازالوا يحاولون أن يحكموا كما في الايام الاولى قبل الاسلام).

وتطالب اللجنة العائلة الحاكمة بالسماح بالانتخابات حيث يكون بمقدور النساء والرجال التصويت ، والمشاركة في تحديث البلاد، وهكذا نظامها القانوني.

(ان النموذج الاسلامي السعودي الحالي ليس نموذجا جيدا. فهو يشبه الايام الاخيرة من الامبراطورية العثمانية المنحلة. ويجب أن تدار الحكومة وفق السنة بالتشاور ، عن طريق الانتخابات وضمان بأن حقوق الافراد محمية).

إن انبثاق مجموعة تطالب بالديمقراطية في البلد الذي ولد فيه الاسلام من شأنه تنشيط حركة اسلامية معتدلة في الشرق الاوسط.

لقد حذر الامير سلمان العلماء بأن مطالبهم تهدد باشعال شرارة المواجهة الجارية حاليا في الجزائر ومصر، حيث تعيش الحكومات حالة الحرب مع الجماعات الاسلامية المحلية.

أعضاء اللجنة عبروا ــ بدورهم ــ عن أملهم بأن لاتتبنى الحكومة موقفا عدائيا تجاه حركتهم. وقال ناطق باسم اللجنة (في هذين البلدين ــ مصر والجزائر ــ كانت الحكومة هي التي بدأت المعركة) وأضاف : (نحن نبحث عن حوار أو اصلاح).

وقد وسعت اللجنة من دعوتها باطلاق وعد بالعمل على تحسين الاوضاع الحقوقية للشيعة السعوديين. وقال عضو في اللجنة في مقابلة هاتفية (هذه اللجنة هي لكل واحد، وتشمل الشيعة كما السنة وغير المسلمين).

ويمثل هذا التصريح أول فاتحة للمؤسسة الدينية السنية قبالة الاقلية الشيعية في البلاد، بموازاة القوانين التمييزية والتعصب الاجتماعي.

وقد تعطي هذه الفاتحة قوة دفع لحركة المعارضة وتوسيع قاعدة المساندة الشعبية. وقد تم الترحيب على الفور ــ بالتصريح ــ من قبل الحركة الاصلاحية الشيعية .

ففي فاكس ارسل الى اللجنة يوم أمس قالت الحركة (نحن نرحب بهذه الخطوة المتميزة ونتمنى أن تكون اللجنة تبتغي مساندة كافة المناطق والافراد في المملكة).

إن اعضاء اللجنة هم من المنطقة الوسطى من نجد ، وقد ناشدت الحركة القائمين على اللجنة توسيع الاطار لمشاركة شخصيات أخرى من المنطقة الغربية /الحجاز، والمنطقة الشرقية حيث تعيش الغالبية الشيعية .

المتحدث باسم الحركة ناشد العلماء بأن يضربوا على كل يد تحاول بعث الطائفية من جديد.

السعودية صاحبة أسوأ سجل للحريات في الشرق الاوسط

□ كريستوفر والكر . التايمز 10/5/1993

تشكلت أول لجنة للدفاع عن حقوق الانسان داخل السعودية ، صاحبة أسوأ سجل للحريات المدنية في الشرق الاوسط.

وهناك انتقاد قوي ضد العائلة المالكة في السعودية لتحقيق الاصلاحات السياسية ، والتي تم الدعوة اليها لعدد من السنوات من الخارج من قبل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في السعودية والتي تأسست على يد توفيق الشيخ من المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وهو من المسلمين الشيعة، وقد غادر البلاد في عام ١٩٨٠، وقامت اللجنة بتوجيه انتقادات قوية للاخطاء التي تصدر عن العائلة المالكة ، وطالبت باجراء اصلاحات سياسية.

تبني المطالب السياسية يعني تغيير شكل العلاقة مع اميركا

□ كاثي ايفانز . بي بي سي 13 مايو

إن كثيرا من الجدل حول سياسة العائلة السعودية الداخلية والخارجية ، واكبه تزايد قوة جماعة من رجال الدين من ذوي الاراء المختلفة عن آراء المؤسسة الدينية الرسمية.

وبين وجهات نظر هؤلاء بون شاسع ، فبعضهم يريد انتخابات يمكن للرجال والنساء التصويت فيها، ونظاما قانونيا يسود في البلاد بحيث يتمكن المحامون من تأمين نظام دفاعي

أفضل لموكليهم.

ولكن الى جانب هذه المطالب ، فانهم يراهنون على قائمة طويلة من المطالب السياسية ، ولو تبنيت هذه المطالب فإن أهم حليف لاميركا في المنطقة سيتغير.

إن بروز مثل هذه التوجهات في بلد مهم كالعربية السعودية سيكون له تفاعلات بعيدة المدى في العالمين العربي والاسلامي . والى الآن يعد العالم الاسلامي منقسما الى نوعين من الاسلام: الاسلام الثوري المعادي لأميركا، كالذي في ايران، واسلام من النوع المحافظ جدا مؤيد لأميركا كالذي في العربية السعودية.

ويظهر في السعودية الآن نوع آخر من رجال الدين يقفون خلف اسلام جديد محافظ معاد لأميركا ، وهؤلاء يتمركزون في نجد في منطقة القصيم التي أصبحت الآن مركز رجال الدين المعارضين، الذين منهم سلمان العودة، والشيخ العبيكان ، وسفر الحوالي. ويقال أن هؤلاء الشيوخ المغمورين حتى الآن يتعاطفون مع الانظمة الثورية كحكومة الجبهة القومية الاسلامية في السودان، والجماعة الراديكالية السرية في مصر (الجماعة الاسلامية) ، وخلال السنتين الماضيتين استمروا في استخدام أشرطة الكاسيت في نشر آرائهم. إن عائلة آل سعود تواجه انتقادات متزايدة لتبعيتها لاميركا ، وهناك تقارير متواصلة عن تزايد مستوى الفساد ، وهذا هو التحدي الذي يضع مسئوليتها الاخلاقية في التحكم بأقدس بلد اسلامي أمام الامتحان الصعب.

الاميركيون يتعهدون بالدفاع عن الرياض

□ كاثي ايفانز . بي بي سي 13 مايو

أن الستة علماء والاكاديميين الذين أنشأوا لجنة الحقوق الشرعية قد تعرضوا جميعا للحرمان من صناديق بريدهم.

وفي الماضي، كانت السلطات السعودية قد قامت باجراء مماثل ضد كل من عارض الحكومة. وعلى أية حال فإن جماعة حقوق الانسان مازالوا يتعهدون بالاستمرار في عملهم ويزعمون أنهم قد التقوا بمسئولين في السفارة الاميركية في الرياض.

وقد علق مسؤول أميركي مقيم في لندن أن السعوديين يعلمون بتحركات الولايات المتحدة والى أي مدى واشنطن مستعدة للعمل من أجل الرياض.

واشنطن متهمة بتجاهل حقوق الانسان في السعودية

□ كم مرفي . لوس انجلس تايمز . 21 مايو

مع وجود التغييرات الدولية حاليا، فإن هذه المملكة الصحراوية تتعرض مرة أخرى الى مناقشات حادة حول فتح قفل البيت السعودي المغلق من أجل توسيع حجم المشاركة الشعبية مع احتمال نمو حركة اسلامية نشطة قد تقيم ــ اذا ما أتيح المجال لها ــ نظاما تكون فيه ايران معتدلة بالقياس معه.

وتواجه الحكومة الاميركية وهي متهمة بتجاهل انتهاكات حقوق الانسان في السعودية بسبب التحالف بين الدولتين إبان حرب الخليج، تواجه مشاكل عويصة في سياستها تجاه هذه الحالة لمعرفة ما اذا كان دعمها للحركة المطالبة بالتغيير في السعودية سيخلق متاعب جديدة للعلاقات الخاصة مع الرياض.

وينتقد السعوديون العاملون في مجال حقوق الانسان موقف الغرب بخصوص تجاهله لخرق الحكومة السعودية بمواعيدها المتواصلة من أجل الاصلاحات السياسية. فوعد الملك الاخير في سبتمبر الماضي بتشكيل مجلس الشورى مثلا لم يتم الالتزام به.

النشطون في مجال حقوق الانسان من سعوديين وعرب في الخارج أيدوا بقوة تأسيس

□□
الامير سلمان أخبرهم بأن الحكومة لن تتعاون مع اللجنة على الاطلاق ، والتي ينظر اليها كنواة لحزب سياسي
□□

هذه اللجنة . يقول عيسى أحمد المتحدث باسم اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية والتي تتخذ من واشنطن مقرا لها (قد لا نتفق مع الكثير من الافكار والاهداف التي يحملها البعض منهم ، ولكن ماقدموه بقولهم أنهم سيدافعون عن حقوق الناس في البلاد بغض النظر عن أصلهم أو عقيدتهم أو جنسهم فذلك أمر يساهم في عملية الاصلاح).

ونقطة مهمة بالنسبة للسعوديين والغربيين هي ماذا سيحدث فيما اذا لم تعط الاصلاحيات السياسية فرصة في البلاد. يقول عيسى أحمد : (إذا لم يقم أحد بالضغط على الحكومة السعودية من اجل الانفتاح أكثر ، واذا ما فشلت هذه المجموعة ، فستكون للمتطرفين اليد الطولى ، وهم الذين يفضلون اللجوء الى خيار التخلص من الحكومة).

لجنة انسانية متطرفة وحكومة سعودية معتدلة !!

□ مامون فندي . كريستيان ساينس مونيتر 25 مايو

مع الأسف ، لقد تم اطلاق اوصاف مختلفة على هذه الجمعية الحقوقية من قبل الصحافة الاميركية كالقول بأنها (متطرفة) ، وحصلت الحكومة السعودية (المعتدلة) على ثناء ومديح لاجراءاتها ضد مؤسسيها . ولكن وعلى الرغم من أسلوبهم الديني في التعبير عن مطالبهم ، فإن هذه الجماعة لقيت ترحيبا من قبل الكثيرين المهتمين بقضايا الحريات في منطقة الشرق الاوسط. فقد أيدت اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية تشكيل لجنة لحقوق الانسان في السعودية واعتبرته (مؤشرا ايجابيا ويمثل حلقة جديدة من الاحداث التي تعكس رغبة الناس للمطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية).

من هنا، يبدو أن المجتمع السعودي يمر بتحولات وأن مخالفي النظام السعودي لم يعودوا منقسمين الى محافظين وليبراليين، بل أصبحوا أقرب الى التحالف الذي بدأ في التشكل حديثا من الشيعة والليبراليين والجماعات المحافظة. وهذا التحالف هو ما قد يخيف العائلة المالكة ويدفعها الى اعتبار

عمل مثل الاعلان عن اللجنة وكأنه بؤرة لنشاط سياسي محظور .

وهذه تهمة خطيرة فالاحزاب السياسية ممنوعة في السعودية ويقول المتحدث باسم اللجنة بأنهم جماعة تهتم بحقوق الانسان فقط ، في البلدان الاخرى يكون تشكيل جمعيات حقوق الانسان أمرا طبيعيا ، وهدفنا الوحيد هو أن تكون الحكومة مسئولة..

ويأتي الهجوم السعودي على المجموعة بعد أن أصدرت لجنة دينية فتوى تدين هذه الجماعة وتدعي بأنه لا توجد حاجة لمثل هذه اللجنة في بلاد تحكم استنادا على قوانين الاسلام، ولكن مثل هذا الادعاء في هذه الفترة قد لا يكون مقبولا حتى من قبل أكثر الجماعات تحفظا في السعودية لسببين:

الأول : أن الظلم الذي ترغب هذه اللجنة في الحد منه، منتشر بصورة كبيرة ويستشعره قطاع كبير من أبناء المجتمع . وثانيا: أن مؤسسي هذه اللجنة ليسوا من الليبراليين الذين قد يتهمون بكونهم (علمانيين غربيين) وهي تهمة تستخدمها عادة المؤسسة الدينية لاضعاف المطالبين بالتغيير. إن الذين ينتقدون انتهاكات السلطة للحقوق هم أناس من قبائل معروفة قد تشكل خطرا على الدولة . وفي الوقت الحاضر فإن هؤلاء الناس يطالبون النظام باحترام الحقوق الاساسية للمواطنين كالحماية من الاعتقالات العشوائية والتعذيب ويطالبون الحكومة الاميركية بتشجيع السعودية على المرونة الكافية والا فإن حالة التطرف قد تعود عبر استعمال السلاح ضد النظام كما هو الحال في مصر والجزائر.

السعودية تمنع جمعية حقوقية

□ كاريل مرفي – واشنطن بوست ١٤ مايو ١٩٩٣

في سعيها للحد من نشاط لجنة حديثة التأسيس مهتمة بالدفاع عن الحقوق الشرعية للمواطنين ، قامت الحكومة السعودية بفصل مجموعة من مؤسسي هذه اللجنة من وظائفهم الحكومية ، كما أقفلت مكاتب المحاماة لبعضهم.

وتأتي هذه الخطوة بعد بيان صدر من قبل هيئة كبار العلماء الذي قال بان لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية تخالف التعاليم الاسلامية.

ويقول منفيون سعوديون مؤيدون لهذه اللجنة المحظورة بأن اثنين من مسؤولي السفارة الامريكية في الرياض التقوا برئيس اللجنة الشيخ عبد الله المسعري وذلك للحصول على معلومات حول أهدافها. والمسعري هو الرئيس السابق لديوان المظالم ، وهو الذي يتبنى شكاوي المواطنين ضد المسؤولين.

ويقال ان المسؤولين الامريكيين أعربوا عن استيائهم تجاه اوضاع حقوق الانسان في السعودية ، ولم ترد السفارة الامريكية في الرياض على اتصالات هاتفية للتعليق حول هذا الامر .

وكانت ردات الفعل مختلفة من قبل السعوديين بسبب الخلفية الدينية المحافظة لمؤسسي هذه اللجنة ، فالجبرين على سبيل المثال كان قد أصدر فتاوى شرعية ينتقد فيها المسيحيين وكذلك المسلمين الشيعة الذين قال بأنهم كفار.

ولكن الكثير من الشباب السعوديين المتواجدين في الخارج يرون بأن الجهات الدينية هي المجموعة الوحيدة التي تتحدى الاسرة الحاكمة في المطالبة بالتغيير السياسي ، رحبوا بخطوة تأسيس اللجنة.

وتقول اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية والتي تتخذ من واشنطن مقرا لها ، ان تشكيل هذه اللجنة يمثل تطورا جديدا في سلسلة الاحداث والمبادرات الناتجة عن زيادة وعي المواطنين السعوديين .

احراج ال سعود

□ كاريل مرفي – واشنطن بوست ١٥ مايو ١٩٩٣

يرى بعض السعوديين ان تأسيس اللجنة ما هو الا محاولة اخرى من قبل المحافظين الاسلاميين لاحراج الاسرة الحاكمة في السعودية ، وللدعاية لبرامجهم السياسية التي تتضمن تطبيقات صارمة لاحكام الدين ، ولكن سعوديين أخرين أبدوا هذه الخطوة كسعي شرعي للحد من انتهاكات حقوق الانسان التي تمارسها الحكومة السعودية بما في ذلك الاعتقالات غير المحددة وسوء المعاملة التي تمارسها أجهزة الامن السعودية.

وأثار هذا الحدث من جديد الانطباع المعروف بأن المحافظين المتدينين اصبحوا أكثر الجماعات مطالبة بالتغيير السياسي في المملكة . ومنذ نشوب حرب الخليج في ١٩٩٠ ازدادت نشاطاتهم واتهموا أعضاء الاسرة المالكة السعودية بأنها لا تطبق الاسلام وأحكامه وأنها ترفض المشاركة الشعبية السياسية وأنها مرتبطة بالولايات المتحدة الامريكية.

وينفي المسؤولون السعوديون عادة مقولة أن المعارضة الدينية غير ممثلة ، ولكن إجراءات الحكومة الحاسمة ضد هذه المجموعة الجديدة التي تأسست منذ عشرة أيام تنبه الى رفض الحكومة الكامل لهذه النشاطات.

المسعري : لسنا حزبا سياسيا

كاثي ايفانز – الغارديان في الثامن من مايو

شكلت مجموعة من الفعاليات الاسلامية السعودية منظمة ، قالوا عنها بانها ستكرس للتعامل مع انتهاكات حقوق الانسان في المملكة . وتبدو هذه الحركة حسبما يرى مراقبون سعوديون وعرب بانها بداية الحياة السياسية العلنية في البلاد.

في حديث هاتفي من الرياض نفى الناطق باسم اللجنة ، وهو استاذ جامعي وقد منع من قبل الحكومة من مغادرة البلاد ، بان تكون مجموعته اول حزب سياسي في البلاد ، وأضاف : قد تنظر الحكومة اليها على أنها كذلك – أي كحزب سياسي – ولكن مجموعة حقوق الانسان تعمل في اي بلد هو امر اعتيادي . نحن نطالب بان تكون ممارسات الحكومة واضحة ومحسوبة بالنسبة للناس.

لقد أصبح السعوديون – حسب الناطق باسم اللجنة – أكثر حنقا على الفساد في الدوائر الملكية، وعلى غياب الموقف الحكومي تجاه البوسنة، وأخيرا بسبب السيطرة الحكومية على حسابات جمعيات خيرية قائمة على التبرعات.

وقال متحدث باسم الشيعة السعوديين في لندن بأن من بين الموقعين عبد الله بن جبرين الذي صرح مؤخرا بأن الشيعة كفار ويجب أن يستأصلوا ، وأضاف (نحن ندعم أي حملة بخصوص حقوق الانسان الديمقراطية في السعودية ، ولكن نشك في أن تشمل هذه المجموعة حقوق الشيعة في برنامجها).

الملـــف

اذاعة هولندا : السفير السعودي رفض الادلاء بتصريحات حول اللجنة

اذاع القسم العربي في راديو هولندا في الرابع عشر من مايو الماضي تقريرا حول التطورات الحاصلة بخصوص لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، بعثه الاستاذ الصحافي فتحي مورالي من العاصمة البريطانية لندن . هذا نص التقرير:

المعارضة السعودية في لندن ، والممثلة في الحركة الاصلاحية ، تابعت بقلق شديد التفاعلات السريعة لقضية لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية داخل المملكة العربية السعودية.

المعروف أن ست شخصيات سعودية من أصحاب المناصب العالية في الدوائر الدينية والاكاديمية والقضائية اعلنت في مطلع شهر مايو عن تشكيل لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية. الستة أصدروا بيانا ذكروا فيه عناوينهم وأرقامهم الهاتفية ودعوا أصحاب المظالم في المملكة الى عرض قضاياهم على اللجنة لتحقق فيها. وبتعبير آخر أعلن الستة عن تأسيس لجنة سعودية للدفاع عن حقوق الانسان .

وبما أن مؤسسي هذه اللجنة أتوا من داخل النظام نفسه، فإن الحدث كان له وقع ثقيل، خاصة وأن المتحدث باسم اللجنة الشيخ عبد الله المسعري ، كان من كبار قضاة المملكة بل كان رئيس ديوان المظالم . خبر تأسيس اللجنة تناقلته وسائل الاعلام الاجنبية، ولكنه لم يصل الى مسامع الاعلام السعودي حتى يوم أمس عندما نشرت صحيفة الشرق الاوسط في صفحتها الاولى بالاحرف الكبيرة أن هيئة كبار العلماء في السعودية تدين لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية وتعتبر أن هذه اللجنة لا شرعية لها. وينتهي البيان بتحذير مؤسسي اللجنة من أمور لا تحمد عقباها. هذا التعبير أثار مخاوف الحركة الاصلاحية المعارضة التي كانت بمجرد سماعها بتأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية أسرعت لتبارك هذه الخطوة وتعرب عن تضامنها معها.

وكانت مخاوف الحركة الاصلاحية في الحقيقة بدأت قبل أيام عندما سمعت بأن أمير الرياض الامير سلمان شقيق الملك فهد ، استدعى اعضاء اللجنة ووجه لهم توبيخا وعتابا ، كما أن الملك فهد الذي كان منذ أكثر من اسبوعين معتكفا في أحد منتجعاته قطع فجأة اعتكافه ليحضر يوم الاثنين الماضي اجتماع مجلس الوزراء . ومنذ ذلك الحين أخذت التفاعلات تتسارع. واليوم أعلنت السعودية عن فصل اعضاء لجنة الحقوق الشرعية من وظائفهم وسحب رخص المحاماة من اثنين منهم ، وكذلك اغلاق مكتبيهما.

الحركة الاصلاحية تعتقد بأن الاوضاع تنحو باتجاه التوتر، ولذلك فإنها وجهت نداءا الى السلطات السعودية تدعوها فيه الى التعقل ومعالجة المشاكل من جذورها بدلا من مواجهة ظواهرها.

وتعتقد الحركة الاصلاحية أن السلطات السعودية هي التي تحرك هيئة كبار العلماء. وقال متحدث عن الحركة الاصلاحية، أن الشارع السعودي أصبح يطالب بالانفتاح وحرية التعبير عن الرأي، وحرية الصحافة. والشيء الجديد الذي من شأنه أن يطمئن عن مصير أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق هو قيام موظفين في السفارة الاميركية بالرياض بزيارة المعنيين بالأمر. وربما يكون في ذلك اشارة الى أن اميركا لا تريد الحاق الاذى بهم.

وأضاف المتحدث عن الحركة الاصلاحية بأن الادارة الاميركية لا بد وأن تجد نفسها الآن مضطرة للضغط على الملك فهد ليعلن عن أسماء اعضاء مجلس الشورى من أجل امتصاص النقمة الداخلية واحتواء العنف المتوقع اذا استمرت الاوضاع على ما هي عليه.

ومما تجدر الاشارة اليه أن السفير السعودي في بريطانيا الدكتور غازي القصيبي قال بعد بيان الحركة الاصلاحية الذي طالب بالتعجيل في الاعلان عن مجلس الشورى إن هذا الاعلان سيتم في خلال الاسابيع القادمة وعندما أردنا التحدث مع السفير اعتذر لنا لأنه لا يستطيع أن يدلي بأية تصريحات. الاعلام البريطاني من جرائد واذاعات يتابع باهتمام كبير التطورات لكبيرة في المملكة السعودية ، ونحن كذلك.

السعودية لا يمكن أن تسجن نفسها في نظام عائلي منفرد

نشرت صحيفة la press , montereal الكندية في عددها الصادر في الثامن عشر من مايو الماضي مقالا للصحافي جونيد خان ، بعنوان «واشنطن تأخذ مسافة وجها لوجه مع المنشقين السعوديين» ، جاء فيه:

الادارة الاميركية أوضحت أمس «17 مايو» أن بعض أعضاء لجنة الحقوق الشرعية مرتبطون بالعرائض السنية لتطبيق الشريعة ولهم موقف متشدد تجاه المرأة والاقليات. «إن اعضاء سفارتنا في الرياض أمضوا لقاءا جيدا وجميلا مع أعضاء اللجنة في اطار مسئولياتهم أو في السياسة العامة تجاه حقوق الانسان» .. هذا ما قاله المتحدثة الرسمية ساندرا مكارثي. وأضافت : إننا لا نعتقد بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. بيد أنها لم تعلق على تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان ومقرها القاهرة باعتقال أكثر من 400 مشارك في اللجنة ، كما لم تتحدث عن عزم حكومة كلينتون للمطالبة باطلاق سراح الدكتور محمد المسعري المتحدث الرسمي باسم اللجنة.

وقال متحدث باسم اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية : نحن تحدثنا مع مسؤولي الادارة الاميركية بأن المسعري اعتقل بسبب لقائه مع دبلوماسيين امريكيين في الرياض ، ولكنهم نفوا ذلك وأكدوا بأن اللقاء كان بمبادرة شخصية من الدبلوماسيين هناك ـ في الرياض ـ ولم يكن ناتجا بسبب توجيه سياسي ، واعتبروا التصرفات الحكومية ذات جذور اجتماعية طبيعية.

وصرح أمين هاشم ، ممثل اللجنة السعودية في مونتريال : «إن مبنى مجلس الشورى جاهز ورئيس مجلس الشورى معين، وهو وزير العدل السابق محمد بن جبير، ولكن المجلس نفسه ينتظر التنفيذ» ، وأضاف بأن السعودية لا تستطيع أن تسجن نفسها في اطار نظام عائلي منفرد بدون دستور مكتوب ولا مجال للحرية السياسية في وقت أصبحت فيه بقية دول الخليج والجزيرة العربية تنحو باتجاه الديمقراطية.

الامير نايف : لاسجناء سياسيين في المملكة والعالم ضدنا !

شن وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبد العزيز هجوما شديدا على وسائل الاعلام والمنظمات الحقوقية الغربية متهما إياها بممارسة سياسة متحيزة ضد المملكة ، والخضوع بشكل مباشر للنفوذ الصهيوني.

وجاءت تصريحات الوزير السعودي بعد انتقادات عنيفة وجهتها المنظمات الدولية والصحافة الغربية بشأن سجل المملكة المتعلق بحقوق الانسان ، وقمع الحريات ، واتخاذ اجراءات تعسفية ضد لجنة الحقوق الشرعية التي اعلنت في الرياض في الثالث من مايو الماضي.

ورأى الأمير نايف أن الاعلام الغربي في أمريكا وأوروبا له «أهداف خبيثة» ضد العالم العربي والاسلامي ، و«يعمل ضد المملكة بصفة خاصة ، وهو يعمد في ذلك للاساءة للعالم الاسلامي».

وكرر الامير نايف في مؤتمره الصحفي الذي عقده في مكة المكرمة في الثالث والعشرين من مايو الماضي ، ماسبق واعلنه عن «احترام الحكومة السعودية لحقوق الانسان» بل أنه أضاف «اننا نحترم حقوق الانسان اكثر من الدول التي تهاجمنا».

وفي حديث سابق قال الامير نايف لمحطة تلفزيون الشرق الاوسط في الرابع عشر من مايو : نحن لا نعتدي على أي انسان ، لا من أي سلطة حكومية ، ولا من أي جهة كانت ، وكل ما يقال او يذكر او نسمعه للأسف عن بعض الامور تنسب الى المملكة مع بعض من يسمونهم سجناء سياسيين .. نحن لا يوجد لدينا هذا الموضوع.

وأضاف قائلاً : أنا أستطيع أن أؤكد كوزير للداخلية وأتحمل هذا امام الله أولاً ، ثم أمام ولي الأمر ، ثم أمام المجتمع السعودي ، وأمام المجتمع العربي ، والمجتمع الاسلامي ، اننا نحترم الانسان ولا نتعامل معه في التحقيق بأي وسيلة تسئ الى جسمه او إلى فكره.

وفي كلا التصريحين تساءل الأمير : أين حقوق الانسان الفلسطيني ، وأين مبادىء حقوق الانسان التي تنتهك يوميا في البوسنة والهرسك ؟.. ويذكر ان وزارة الداخلية السعودية شنت حملات اعتقالات في صفوف الفلسطينيين المقيمين في المملكة اثناء ازمة الخليج وطلبت من بعضهم مغادرة البلاد ، ردا على تعاطف منظمة التحرير مع العراق.

ومن مفارقات تصريحات الامير انه وفي الوقت الذي كان تلفزيون الشرق الاوسط يبث المقابلة معه مساء الرابع عشر من مايو كانت قوات الامن تحاصر سكن اعضاء لجنة الحقوق الشرعية ، وتعتقل بعض مؤيديها.

وردا على تصريحات الامير نايف قال مصدر مقرب من اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية أن معلومات اللجنة التي تؤكدها المنظمات الحقوقية تشير الى ان هناك نحو الفي مواطن تعرضوا للاعتقال السياسي خلال العـــقد الماضي ، وان نحو سبعين شخصا نفذ فيهم عقوبة الاعدام بسبب نشاطهم السياسي ، كما ان هناك عدة آلاف من المواطنين السعوديين ممنوعون من مغادرة البلاد.

وقال المصدر : ان السجناء في المملكة يتعرضون عادة للتعذيب من أجل انتزاع اعترافات منهم ، كما يفتقدون اي نوع من الضمانات القانونية او الانسانية. وأعاد عضو اللجنة الحقوقية الى الاذهان رفض حكومة المملكة حتى الآن التوقيع على اي من المعاهدات الدولية المتعلقة بضمان حقوق الانسان ووقف التعدي ، ومنع التمييز بين السكان.

ولي العهد : تأخير الشورى كان كارثة

قالت معلومات موثقة ان الأمير عبد الله ولي العهد السعودي قد ابدى استياءه من طريقة تعاطي الأمير سلمان واجهزة الأمن مع اللجنة ومؤسسيها ، ونقل عن رواد مجلسه أنه داثب النقد للممارسات الخاطئة التي تزيد الأمور سوءا ، وردد مقولة ان تاخير إعلان مجلس الشورى كان السبب المباشر وراء كل الأزمات. تجدر الإشارة الى ان ولي العهد قد فتح قنوات حوار مع مختلف الفعاليات في المملكة وبينهم شخصيات من التيار السلفي نفسه ، رغم ان بعض قيادات التيار تتهمه بانه يهدد باستخدام العنف.

واضافت المصادر ان امراء آخرين من العائلة المالكة انتقدوا الجناح السديري ، خاصة الأمير سلمان الذي يقولون انه اراد إذلال مؤسسي اللجنة فراح يهددهم ويتوعدهم بإصدار بيان من هيئة كبار العلماء ، الأمر الذي اوضح أن الهيئة مخلب قط بيد السلطة. وبات في حكم المؤكد ان البيان الصادر عن هيئة كبار العلماء بشان اللجنة كان من إعداد السلطات ، وان الأخيرة اخذت البيان وطافت به على اعضاء الهيئة لتوقيعه ولم يكن هناك اجتماع للهيئة كما اعلن.

وانتقد امراء آخرون في العائلة المالكة حالة الفوضى المستشرية في الأجهزة الحكومية ، ووجهوا عتابا قاسيا للسلطات العليا ، واشاروا الى ان الفساد المالي والتبذير لازال قائما رغم العجز المتواصل في الميزانية. فقد اعطى الملك الشهر الماضي شركة سعودي اوجيه التي يمتلك إبنه عبد العزيز أغلب أسهمها مناقصة لبناء مساكن للحرس الملكي في منطقة الحمراء بجدة ، بكلفة 950 مليون ريال ، مع ان مباني الحرس الملكي كثيرة وليست هناك حاجة لها بل هناك في حقيقة الأمر فائض في هذا المجال. ولهذا فسرت هذه الإجراءات بأن المطلوب لا يعدو أن تكون سعودي اوجيه فاعلة على الدوام حتى ولو استدعى الأمر خلق مناقصات لا حاجة لها.

وتاتي هذه المناقصة بعد ان كشفت اوساط مطلعة في منتصف شهر مايو الماضي عن مناقصة اخرى لنفس الشركة بقيمة 800 مليون دولار ، وذلك لإنشاء قصر للمؤتمرات خاص بقمة الخليج التي ستعقد في السعودية ، مع ان المملكة بها العديد من القصور.

الملف

اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية

اجراءات الحكومة متشددة ونطالب باطلاق سراح المسعري

○ (١٥ مايو ١٩٩٣)

استنكرت اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية حملة المضايقات التي تقوم بها الحكومة ضد أعضاء (لجنة الحقوق الشرعية) ، والتي وصلت ذروتها بالهجوم على منزل الناطق باسم اللجنة الدكتور محمد المسعري واعتقاله.

فقد ورد الى علم اللجنة الدولية عبر مصادر مطلعة وثيقة الصلة بلجنة الحقوق الشرعية التي أعلن عن تأسيسها في العاصمة السعودية الرياض بتاريخ 3 ـ مايو من قبل ست شخصيات سعودية بارزة ، بأن عشرة رجال مسلحين من قوات الامن السعودي قد داهموا منزل الدكتور المسعري في الحي الجامعي التابع لجامعة الملك سعود بالرياض في الساعة الثانية والنصف صباحا. وبعد حملة تفتيش دقيقة قام المسلحون بمصادرة محتويات مكتبة الدكتور المسعري ووثائقه الخاصة ، ثم تم إقتياده الى جهة مجهولة.

وأفادت ذات المصادر أن ادارة المباحث السعودية قامت باستدعاء الشيخ عبد الله المسعري، وهو من أبرز الاعضاء المؤسسين للجنة، وأجرت معه تحقيقا مطولا .

وتأتي هذه الاجراءات المتشددة لأجهزة الامن السعودية ضمن سلسلة من المضايقات ضد اعضاء اللجنة والتي بدأت باستصدار بيان استنكاري من قبل هيئة كبار العلماء مما مهد لقيام الحكومة بفصل بعضهم من وظائفهم الرسمية واغلاق مكاتب المحاماة لآخرين.

واللجنة الدولية إذ تعرب عن إدانتها لهذه الاجراءات المخالفة للمواثيق الدولية لحقوق الانسان ، فإنها تدعو السلطات السعودية للاطلاق الفورى لسراح الدكتور محمد المسعري، ولاعادة اعضاء اللجنة الى وظائفهم ، ولارجاع رخص المحاماة لمن سحبت منهم، كما تطالب اللجنة الدولية أيضا المسئولين في السعودية بالسماح بتشكيل اللجان والمؤسسات الشعبية التي تدافع عن حقوق الانسان في البلاد.

المنظمة العربية لحقوق الانسان : المحاكم الشرعية ليست بديلا عن اللجان الحقوقية

○ 16 ـ 5 ـ 1993 .. نداء عاجل ..

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ الاجراءات التي اتخذتها السلطات السعودية تجاه قيادات لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية والتي شملت حل اللجنة وفصل أربعة من أعضائها من وظائفهم وهم، د.عبد الله حمود التويجري رئيس قسم السنة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، د. عبد الله الحامد استاذ اللغة العربية بذات الجامعة ، والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين عضو افتاء حمد الصليفيح مستشار التربية الدينية بوزارة المعارف واغلاق مكاتب المحامين المؤسسين للجنة وهم الشيخ عبد الله بن سليمان المسعري أمين اللجنة والرئيس الاسبق لديوان المظالم بالمملكة السعودية والشيخ سليمان بن ابراهيم الرشودي أول من زاول مهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية، واعتقال د. محمد عبد الله المسعري المتحدث باسم اللجنة وفصله من وظيفته كأستاذ للفيزياء بجامعة الملك سعود بالرياض (كلية العلوم)، وكذا اعتقال عدد من المؤيدين للجنة في مختلف مناطق المملكة ويتردد أنهم حوالي 400 شخصا، فضلا عن توقيف الهواتف والفاكسات التي أعلن عنها للاتصال باللجنة.

كذلك تلقت المنظمة وكافة قطاعات الرأي العام العربي بخليط من الصدمة والآسى بيان هيئة كبار العلماء في المملكة الذي قرر عدم شرعية قيام لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية وخاصة أنه خلى تماما من أي دليل على النتيجة التي انتهت اليها فضلا عن خلوه من التنويه الى اقرار الاسلام بحقوق الانسان. وكذلك فيما استند اليه من أن وجود المحاكم الشرعية يغني عن لجان حقوق الانسان ، وهو أمر غير صحيح اذ لم يمنع قيام المحاكم ووجود السلطة السياسية في كل بلدان العالم من وجود لجان حقوق الانسان تناصر قضايا المظلومين وتمنع الاعتداء على حقوقهم بالوسائل السلمية ومن خلال المحاكم نفسها وضغط الرأي العام .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان تعرب عن قلقها البالغ حيال هذه الاجراءات ، تناشد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة السعودية باطلاق سراح المحتجزين والمعتقلين على الفور واعادة المفصولين الى وظائفهم، وفتح مكاتب المحامين التي تم اغلاقها ، ووقف كافة هذه الاجراءات التي تتعارض مع ماسبق أن التزمت به المملكة في اطار موافقتها على اعلان حقوق الانسان في الاسلام الذي يؤكد في مادته الثانية والعشرين (ف أ) على حق كل انسان في التعبير بحرية عن رأيه بشكل لا يتعارض مع المبادىء الشرعية، وكذا الفقرة (د) التي تنص على حق كل انسان في الدعوة الى الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفقا لضوابط الشريعة الاسلامية، والسماح لهذه اللجنة باستئناف عملها .

كما تناشد المنظمة كل منظمات حقوق الانسان الوطنية والقومية والدولية مساندة هذه المطالب المشروعة لدى السلطات السعودية.

«الجزيرة العربية» تلتقي الروائي الكبير عبد الرحمن منيف

مئات في مسيرة وطن .. ثلاثون عاما في المنفى

□ كثير من المواطنين العرب يعرفون عبد الرحمن منيف من خلال عطائه الأدبي ، ولكن القليل منهم يعرف انه مواطن من الجزيرة العربية ، ترى كيف تفسر ذلك ، وكيف يقدم عبد الرحمن نفسه لقرائه الكثيرين في العالم العربي؟.

□ أنا من الجزيرة العربية ، من منطقة نجد التي عشت فيها لفترة من الزمن، ثم لدواعي الدراسة ولإنشغالي بقضايا عامة ، وبعد سحب جواز سفري سنة 1963 ، اضطررت أن أقيم في أماكن متعددة ، ولازلت خارج الجزيرة العربية بحكم هذه الظروف التي آمل أن تنتهي ، وأن يعود الإنسان الى وطنه والى أهله. بالطبع تجولت في أماكن عديدة، بحكم الضرورة، بين القاهرة وبيروت وباريس وبغداد وأخيرا دمشق ، من أجل تأمين صيغة للحياة ، خاصة بعد أن تفرغت بالكامل الى الرواية والى العمل الأدبي.

□ الأستاذ عبد الرحمن منيف، تقول إن جواز سفرك سحب منك قبل ثلاثين عاماً ، وخلال هذه الفترة عرف عبد الرحمن منيف واشتهر ، فقد كان المنفى فترة ابداع وعطاء ، رغم انها مليئة بالألم الدفين بسبب النفي والغربة ، الا تعتقد انك مدين للمنفى بالشيء الكثير رغم تاثرك؟.

□ طبيعي أن أتأثر بسبب بعدي عن وطني ، فعندما يسحب جواز سفر الإنسان فمعنى ذلك أنه معاقب وأنه معرض للإضطهاد، ولذلك أفترض أن العقوبة التي أوقعت بي عقوبة ظالمة ، وبالتالي لن أتمكن من العودة الى وطني إلا إذا زالت هذه العقوبة ، وإذا تسوى هذا الأمر بشكل لائق يحفظ الكرامة ويعيد الحق لأصحابه.

يكفيني الآن أن أكون كاتباً مقروءاً ، وأن أحاول قدر الإمكان إيصال صوتي ورسالتي عبر وسائل عديدة .. ولكن مع ذلك أعتبر أن موضوع الجنسية وجواز السفر ، حقوقاً بديهية لا يمكن أن تنتزع من الإنسان ، لأنها من مستلزمات شخصيته وتكوينه، وأستغرب أنه لاتزال هناك حكومات تمارس مثل هذه التصرفات في بلادنا وفي منطقتنا ، لأن الجنسية ليست حقاً ممنوحا من قبل الحاكم الى الفرد، وإنما هي حق طبيعي لا يسقط لأي سبب كان ، حتى لو كان هناك خلاف أو تفاوت في وجهات النظر بين الحاكم والمحكوم. خلال فترة ابتعادي عن بلدي، وخلال فترة تجوالي الطويلة والتي لا تخلو من قسوة ـ على الأقل نفسية ـ حاولت الإستفادة من الوقت وأن أنجز أعمالا فيها كم كبير من الحنين الى الوطن.. فيها نوع من العلاقة مع مواطني بشكل أو آخر من خلال الرسائل التي أوجهها عبر الكتب ، ومن خلال التعبير عن هموم وطموحات المواطن في منطقتنا ، ومن خلال محاولة إيصال الصوت العربي الى العالم، وربما أتاحت لي صفتي ككاتب فرصة إيصال هذا الصوت، وأن أعطي ـ مع آخرين ـ ملامح الى الأدب العربي وأهميته في المرحلة الحالية.

□ عندما اسمعك تتحدث عن حدث تم قبل ثلاثين عاما ، ارى ان الصورة واضحة حاضرة امام عينيك ، وكما يبدو من حديثك فإن الموضوع ترك الما بالغا في داخلك .. هل كانت طريقة سحب السلطات السعودية لجواز سفرك وجنسيتك لعبت دورا في خلق تلك المرارة ، هل قدم المسؤولون لك تفسيرا؟.

□ ليتهم قدموا ذلك..! لقد كان الأمر أقرب الى الخدعة. فقد ذهبت لتجديد جواز السفر، فاستقبلت من قبل الموظف المختص استقبالا بدا لي أول الأمر فيه حرارة وعناية ، ولكن ما كاد يستلم جواز السفر حتى وضعه في الدرج، وأقفل عليه وتغيرت ملامح وجهه ، وابرز لي برقية من الرياض بسحب جواز السفر .. هناك تصرفات غير منطقية وغير مقبولة وتتم بكثير من المكر والخداع، وطبيعي لا يستتبعها اي توضيحات وتبريرات ، وحتى الآن يبدو لي ان موضوع سحب الجنسية وجواز السفر غير منطقي وغير مبرر وحتى غير واضح.

الموضوع الآن تجاوز الألم ، الى نوع من المحاكمة المنطقية ، أن يحرم الإنسان من حقوق اساسية، يعتبر تعدياً لا يجوز أن يستمر . يمكن أنني استطعت حل مشكلتي بنفسي من حيث انني استطعت أن احصل على جواز سفر آخر وبالتالي أتنقل ، ولكن تبقى المشكلة قائمة : كيف يحرم انسان من حق طبيعي أصيل له؟. إن ما يستتبع ذلك ليس سوى الشعور بالغبن وبالظلم وبالقهر وبعدم المنطق .

الحق في العودة.. في رؤية الأصدقاء والأهل في وطني أمر طبيعي ، وبالتالي يولد آلاما ومصاعب من نوع أو آخر، ولا تقتصر القضية في مرحلة لاحقة على مجرد الشخص، فتصبح الأسرة الأولاد، والنتائج المترتبة على الموضوع متداخلة ومعقدة بحيث أن بعض الناس ، يشعرون بأنهم ما كان لهم أن يعاقبوا بجرم الآباء أو أولياء الأمر، وهكذا القضية تتضاعف ككرة الثلج.

لاتزال هذه الحقوق المعترف بها في كل انحاء العالم غائبة مع الأسف في بلادنا، وبالتالي فإن حركة المواطن مقيدة وفق رغبة السلطة وتقديرها الذي هو في أغلب الأحيان معتمدا على أسباب كيفية ، وعلى معلومات خاطئة ، أو على إحتمال بأخطار غير قائمة وهكذا.

ظاهرة اللجوء السياسي

□ استاذ عبد الرحمن، من الملاحظ ان ظاهرة اللجوء السياسي من بلدان الخليج الى الخارج تبدو في غاية الغرابة لدى أغلب الناس في العالم العربي وغيره ، فالجميع يتحدث عن جنة الفردوس في ديار النفط التي يقصدها الجميع من أجل رغد العيش ، هل تعتقد ان ظاهرة اللجوء السياسي امرا غير مبرر كثيرا بالنسبة لنا نحن ابناء الجزيرة العربية؟.

□ اللجوء السياسي هو الإستثناء ، هو الضرورة القاهرة، هو الحالة التي يجب أن لا تعم او تنتشر ، الوطن هو المكان الطبيعي لإقامة الإنسان

ويجب أن يحاول وبوسائل عديدة أن يصل الى حقوقه وأن يحقق صيغة منطقية للعيش هناك. لكن مع الأسف فإن كثيراً من الأنظمة تلجيء المواطنين بسبب السجون والحرمان والإضطهاد والملاحقة لإختيار هذا الحل. وطبيعي أنا أفضل أن تحل هذه المشاكل بطريقة مختلفة من خلال اعطاء الحريات وتوفير مناخات ملائمة.

بلد بلا قانون

□ هل تعتقد ان معاناة المواطنين في المملكة تعود بالدرجة الأساس الى غياب القوانين التي تؤكد على حقوق المواطن واحترامه وعدم التعرض له بالإهانة والإنتقاص .. هل كان عدم وجود القانون والدستور سببا في كل هذا ، او كان احد اهم المسببات؟.

□ أنت الخصم والحكم.. ! لو كان في المملكة دستور فعلاً ، لو كانت هناك قوانين .. لو كان هناك مجتمع مدني يحدد التزامات الحاكم والمحكوم، ولو كانت هناك علاقات طبيعية كما هو الحال في أماكن كثيرة في العالم، لما حصلت المشكلة من أساسها، ولكن باعتبار ان هذه الأمور ليست موجودة أصبحت هناك تعديات ضارة حتى بأولئك الذين قاموا بها .

لا شك أن هناك عددا غير قليل من المسحوبة جوازات سفرهم.. ولا شك أن هذا العدد يتزايد فترة بعد أخرى ، وإذا كان هناك تعتيم إعلامي ، فأن الأمور تتضح يوما بعد اخر ، وربما كانت المنظمات الحقوقية الدولية والأجهزة التي تتابع موضوع انتهاكات حقوق الإنسان على دراية ومعرفة أكبر بهذا الأمر. الشيء الآخر هو أن هناك كما متزايدا أيضا فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذ بحق من يعتبرون معارضين في الداخل.. المنع من السفر، الحرمان من العمل، المضايقات العديدة.. وأتصور أن الأمور تزداد سوءا، وهذا أمر غير طبيعي ويولد احتقانا قد يؤدي الى مضاعفات خطيرة ، لأن حركة التغيير والتطور يمكن أن تحد لبعض الوقت ، ولكن لا يمكن أن تمنع طوال الوقت .

ومن هنا، فإن الجزيرة العربية ، حالها حال الدول الأخرى، يجب أن تكون على تماس مع العصر ، وأن تكون على علاقة مع التطورات التي تجري في العالم كله، سواء كانت من الناحية الديمقراطية، أو من ناحية حرية الأفراد في الإنتقال، وحرية التعبير، وحرية التنظيم المهني بأشكال متلائمة مع الحاجة، والصيغ القانونية الأخرى وحكم الدستور، بعيدا عن الرغبات الكيفية والقيود التي تمس حرية الإنسان والتي هي امتداد للعصور القديمة المتخلفة. لا بد من إصلاح الأخطاء ، ومن إعادة الحقوق لأصحابها بما في ذلك حق الذين سحبت جنسياتهم وجوازات سفرهم بقصد منعهم من السفر، وأمور أخرى كثيرة يجب أن تعدل ضمن منطق العصر والضرورة.

وضع متفجر

□ استاذ عبد الرحمن منيف تتحدث عن معارضة داخل السعودية، وانت تعيش منذ ثلاثين عاماً بعيدا عنها، هناك شكوى دائمة او قل هناك اتهامات مستمرة بأن من يعيش في الخارج غير مدرك للوضع الداخلي وبالتالي يعتمد المبالغة . ترى ما مدى اتصالك بالشان الداخلي ، واين تضع نفسك من مسائل التغيير في المملكة طالما انك تحمل رايا مختلفا على الأقل؟.

□ لا حاجة ان يدعي المرء أنه على معرفة بكل التفاصيل، بكل ما يجري، لكن ايضا ينبغي أن ندرك بأن العالم أصبح صغيراً ، وما يحدث في مكان ينتقل خبره خلال ثوان الى جميع أنحاء العالم، ومهما كانت القيود فإن ما يتسرب من البلاد من المعلومات ، وما يتوفر من الوقائع يشير بوضوح الى تزايد عدم الرضا والى وجود الإحتقان ، من الواضح أن ليس هناك قدرة على المواءمة بين الحاجات والضرورات. من جانبي ، فأنا كما هو الحال بالنسبة لآخرين أهتم بما يجري في بلادي ولدي الكثير من المعلومات حول ما يجري هناك، لكن لا أزعم بأنني قائد سياسي، أو رجل يريد أن ينظم المعارضة، أو يريد أن يحدث تغييرا قسريا .

كل ما أطالب به، أن تتوفر حقوق معينة للمواطنين .. أن تتاح لكل من له حق حرية التعبير عن حقه، وأن تعطى الحريات بطريقة مناسبة ونظامية، وبداية هذا الأمر في الديمقراطية، التي أصبحت شعارا شمل العالم كله، وأدى الى تغيير عميق في بنية العالم وفي موازين القوى، ومهما حاول الإنسان أن يهرب من هذه الحقيقة ، فإنها تجبهه وتواجهه في كل لحظة. ووجهة نظري بناء على استقراء الوقائع والمعلومات إضافة الى المراقبة ، فإن حالة عدم الرضا لا بد وأن تؤدي الى نتائج وخيمة في فترة غير بعيدة.

مبدعون في السجون

□ كيف تقيم تفاعل المواطنين السعوديين مع نتاجك الأدبي وانت في المنفى ، وهل يمكن لتفاعل ان يتم بالنسبة لأناس يقطنون مملكة عرفت بمملكة الصمت ، وعرفت بمحاصرة الكلمة الحرة ومراقبتها ومنعها من المروق بل ومعاقبة من يتداولها ايضا ؟.

□ أعتقد أنني نلت تكريما كبيرا من خلال اعتراف مواطني بي ككاتب ، ومن خلال الإهتمام والمتابعة ، ومن خلال الحنان والدفء الذي أحسه في عيون الناس وفي قلوبهم تجاه العمل الإبداعي الذي أنا أحد رموزه، وهو تكريم للموهبة إن صح التعبير، وللهموم المشتركة التي ألتقي بها مع الآخرين ، أكثر مما هو تكريم شخصي فردي .

ربما يكون الأديب أقدر من آخرين على نقل الرسالة ، وعلى إيصال صوت وتوضيح قضية ، وبالتالي يجب أن يحاول التمتع بقدر من الحرية يتيح له إيصال هذا الصوت. وربما كان المنفى – رغم سوئه – عاملا مساعدا في هذا المجال. أنا في بعض الأحيان لا أستطيع إلا أن أحس بالظلم ، أو بالصعوبات الواقعة على مبدعين موجودين في أمكنة معينة سواء داخل الوطن ، أو على التحديد في سجونه، فكم من الأصوات التي كان من الممكن أن تعبر عن أشياء جميلة ومهمة، لم تتح لها الفرصة مع الأسف.

محاصرة الكلمة عبث

□ ولكن ألا تشكو من الحصار الذي يمنعك من التلاقي مع الناس.. خذ مثلا روايتك مدن الملح التي جسدت تاريخ المملكة الحديث وتحولاتها الضخمة ورموزها وشخصياتها في عمل أدبي رائع ، كيف يمكن للمواطن اقتناؤها وهضم الرسالة التي تحويها الرواية طالما هي ممنوعة؟.

□ من حسن الحظ أن الكلمة ، وخاصة في العصر الذي نعيش فيه، أصبحت مثل الطير لا يمكن لأحد أن يمنع طيرانها ووصولها ، وبالوسائل الحديثة أصبح وصولها أسرع وأعم، فلذلك وأنا باعتباري أتعامل مع الكلمة ، وباعتبار أن كلماتي تصل ، فهذا نوع من المكافأة بالنسبة لي، ونوع من التقدير بأن ما أقوله ليس لأحد قدرة على منعه والحد من انتشاره. رغم كل شيء ، أنا متأكد بأن الكلمة تصل الآن كما أشياء كثيرة وجميلة ، لا أحد الآن يستطيع أن يمنع الأقمار الصناعية من إيصال أمواجها واصواتها وصورها الى الأمكنة البعيدة. وأستغرب أنه لا

يزال في نهاية القرن، أن هناك من يفكر في منع الخبر والصورة. هذه الأساليب كان يمكن أن تفيد وتؤدي الى نتائج في أزمنة سابقة ، أما في عالمنا المعاصر، عالم ثورة الإتصالات والمواصلات، فإنه لم يعد بالإمكان الحجر على الأفكار والكلمات والصور والأشياء الجميلة والأمنيات والأحلام ، فهي تتطاير في كل مكان وتصل الى الأمكنة التي يمنع الوصول اليها، وإن محاولة منعها هو نوع من الحمق والنظرة القصيرة التي لا تجدي ، وربما تكلف ثمنا غاليا في المستقبل.

المهجر.. والأشجار واغتيال مرزوق

□ كيف اثر المهجر على عملك الأدبي ، وهل كان الحرمان من حق العودة، حافزا لك في اعمالك الأدبية ولطرق مواضيع معينة او ذات خصوصية؟.

□ تجارب الإنسان وحياته التي يعيشها تنعكس على عمله الأدبي ، وهذا احد المصادر المهمة للأديب والفنان ، لأنه يعبر عن معاناة وتجربة . إذا كان الإنسان بعيدا عن القضية فإن إحساسه بها يكون أقل ممن يعانيها. فمثلا كنت على تماس بموضوع السجن، الإعتقال ، الإضطهاد وقمع الحرية ، وفي روايتي الأولى: الأشجار واغتيال مرزوق ، كان أحد محاورها الأساسية ذلك المواطن الذي يُسحب جواز سفره ، وكيف يتعرض لمصاعب ومعاناة ، وربما لم أكن أفكر في الموضوع لولا معاناتي الشخصية ، رغم أن الموضوع اتسع وامتد ليتجاوزني ، فالقضية تطال الآن مئات الناس بل آلافا منهم.

علاقة خاصة بموضوع النفط

□ الى جانب هذه القضية الشخصية، هل هناك في المجتمع بعض القضايا تبحث عن كاتب ، وشعرت أنت ككاتب بأنك ذلك الشخص الذي يجب أن يعالجها ويتحدث عنها؟.

□ ربما ساعدتني الظروف على أن التقط بعض الموضوعات التي كان العامل الشخصي سببا للتطرق اليها ، مثل موضوع النفط، الذي خصصت له أكثر من رواية مثل «مدن الملح» بأجزائها الخمسة ، ثم موضوع سباق المسافات الطويلة ، وأتصور لو لم أكن من تلك المنطقة النفطية ، ولو لم أكن اختصاصيا في حقل النفط ، ولو لم أعرف وتتوافر لي كمية من المعلومات حول هذا الموضوع ، فلربما لم يخطر الموضوع ببالي ، أو لم أعالجه بهذه الطريقة. لا شك أن هناك عشرات من الموضوعات الأخرى، التي تبحث عن مؤلف او كاتب .. تبحث عمن يعبر عنها بطريقة أو بأخرى ، وقد تتوافق الظروف وتحصل معادلة تكون في بعض الأحيان خيرة وجميلة ومناسبة، بحيث يتطابق الممثل مع النص ، وبالتالي يكون العمل أكثر اكتمالا وأكثر قدرة على التأثير والوصول. عندما حاولت أن أتصدى لموضوع النفط من خلال مدن الملح، كنت على تماس وعلاقة أساسية بهذا الموضوع بحكم دراستي ، وأيضا بحكم اطلاعي وتقديري لأهميته وحجمه بحيث يفرض علي التصدي له ومعالجته.

مدن الملح أم مدن النفط

□ مدن الملح هي أفضل اعمالك واقواها.. هل يمكن ان تفسر لماذا اخترت الإسم مدن الملح لا مدن النفط؟.

□ المدن التي قامت على أسس واهية .. المدن التي نشأت في أمكنة غير أمكنتها، والمدن التي سوف يتعرض جذرها الى الغياب حينما تداهمها المياه، هذه المدن التي صنعت من أجل أن تكون أفرانا للأجيال القادمة، والتي صممت في طريقة بنائها وبأحجامها لا لتكون مستوطنات بشرية ولكن لتكون مدافن.. هذه المدن هي بالتأكيد مدن الملح .

وقد حاولت من خلال تصوير مرحلة تاريخية انتقالية أن أشير الى أن هذه المدن لا تتمتع بالحد الأدنى الإنساني، لكي يقيم فيها الإنسان ويستمر ويستقر ثم يسلمها للأجيال القادمة. من المستغرب تماماً أن تكون هذه المدن بواجهات زجاجيـــة وبهياكل حديديـــة في منطقة تبلغ درجة الحرارة فيها في الظل ما يزيد عن 50 درجة مئـــوية، إذا كانت هذه الناطحات للسحاب، ملائمة لمدينة مثل نيويورك ، أو كانت الشبـابيك الكبيرة ملائمة لبلد مثل السويد ، حيث تكون الشمس مثل القمر والحرارة فيها أمنية ، فإنني أعتقد أن بلادنا بحاجة الى نمط اخر من البناء ، والى نمط آخر من التعامل الإنساني مع الطبيعة ، حتى تكون المدن مرشحة للبقاء والدوام. هذه مسألة ، أما الأخرى فإن الملح عبارة عن عنصر أساسي ، وكما يقول السيد المسيح : إذا فسد الملح بأي شيء تملحون، لقد أردت أن يكون في هذا الأسم أكثر من دلالة وأكثر من رمز ، وعسى أن يفهم ذلك من وجهت لهم الرسالة!!

ربع ساعة أخيرة قبل الطوفان

□ هذا يجعلني افكر في مقولة شائعة وهي ان الإنسان لا يعيش بالخبز وحده ، ربما هناك من يعتقد أن الإنسان يمكن ان يعيش بالنفط وحده؟.

□ كنت أتمنى أن يستخدم النفط كرافعة، كوسيلة من وسائل بناء المستقبل، خاصة أنه مادة ناضبة ومدته ليست طويلة مهما حاول البعض أن يوهمنا بوجود كميات كبيرة غير قابلة للنفاذ من هذا النفط .. وبالتالي من حق الجيل الحاضر كما هو من حق الأجيال القادمة أن تتمتع بهذه الثروة وأن تبني مستقبلها ضمن أسس تستطيع لها الدوام والإستقرار والإستمرار. لكن طريقة استخدام هذه الثروة والتصرف بها مع الأسف الشديد، تتم الآن بطريقة خاطئة وتؤدي الى تبديدها ونفاذها في فترة قصيرة، وكأنها عبء يحاول الحكام التخلص منه في أقرب وقت ممكن. النفط بذاته ليس ذنبا، وإنما طريقة استعماله ، وطريقة توظيفه والتعامل به او معه، كان يمكن أن يكون طريقا للمستقبل، طريقا لمنطقة لا تمتلك سوى هذه الثروة ، لكن تكاد هذه الثروة تتبدد وتطير دون أن يفكر في الأجيال القادمة أو في المستقبل وايضا دون الإحتراس من عواقب الدهر. وإذا كان شعبنا في الجزيرة العربية عاش في فترات سابقة بدون النفط ، إلا أن طريقة بناء الحياة والنمط الإستهلاكي الذي يسود الآن، يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل امكانية العيش ضمن قيمه وعلاقاته السائدة وايضا محاولة نقل صيغته الى المستقبل. ولا ابالغ إذا قلت أن كثيرا من الأمور تغيرت بحيث لا يمكن الرجوع فيها الى الزمن القديم ، كما أنه لا يمكن تسليمها الى المستقبل فتستطيع الإستمرار ، وطبيعي فإننا حين نصبح فقراء فإن الغرب لن يحاول أن يمد يدا ، ولن يحاول أن يمنع أي كارثة قادمة ، وعسى أن نحاول بما تبقى من نفط أن نفكر في الربع ساعة الأخيرة، قبل أن يداهمنا الطوفان.

ديمقراطية الصحراء!

□ ننتقل أستاذ عبد الرحمن الى موضوع آخر.. لا شك أنكم تابعتم التطورات الكبيرة التي طرأت على الوضع الداخلي في المملكة والنقلة النوعية في المجتمع السعودي باتجاه الضغط من أجل التغيير والمشاركة السياسية والتعبير عن الذات وعن الراي .. ومع هذا لاحظنا ولاحظنا ان العلاقة الملكة

سدت الأبواب بشكل كامل أمام التغيير وماطلت فيه حتى كاد المواطنون يصلون الى اليأس . الحجة التي يقولها الأمراء ان الديمقراطية لا تتناسب مع قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا ، وكأنهم يريدون أن يقولوا بانه لا يفيد مع شعب الجزيرة العربية سوى السيف والعصا ، ما هو رأيكم عموما في موضوع الديمقراطية وفي الحجج المضادة لها؟.

□ الديمقراطية عبارة عن مناخ ومجال للتعبير عن الرأي، وللمشاركة في صنع القرار ، وأيضا للمساهمة في بناء المجتمع، وهذه القواعد العامة مقبولة من كل الشرائع الدينية والأرضية ، ومهما حاول الإنسان أن يمنعها أو يهرب منها فإنها تفرض نفسها. المشكلة الأساسية كما أراها هو أن هناك ضرورة ان يشترك الناس في صنع حياتهم وتقرير مصيـرهم، وهذه الصناعة يجب أن يساهم فيها كل من له قدرة وله حق في هذه الممارسة .

ومن هنا فإن الديمقراطية تعبر عن نفسها على شكل علاقات من نمط معين بحيث تلائم كل الأماكن. حتى الصيغ التي طرحت أخيراً في البلاد والتي لم يجر تنفيذها حتى الآن، هي كما عبر عنها أصحاب القرار، بداية إطلالة نحو الديمقراطية، وأظن أننا نخطىء كثيرا حينما نضع الديمقراطية في مواجهة الأخلاق والأصالة ، لأن من جملة مستلزمات الأخلاق والأصالة أن يشترك الشعب في اختيار نظامه ، وأن يساهم في صنع مصيره .

ولذا أرى أن الديمقراطية صيغة ملائمة حتى للأنظمة القائمة في الخليج ، إذ من خلالها يتم خلق مناخ يمنع الإحتقان وبالتالي يمنع الثورة، ولكن هذه الأنظمة تضع الحصان خلف العربة، وتزعم أن هذه اخلاقنا وقيمنا التي ورثناها ، علما ان العصور تتغير، والأوضاع تتغير، ومطالب الناس بالتالي تتغير.

الأميركيون وحقوق الإنسان

□ فيما مضى كان البعض يتساءل لماذا يدعم الغرب الديمقراطية في اوروبا الشرقية ولا يدعمها في الشرق الأوسط ، ثم أصبح السؤال لماذا يدعم الغرب الديمقراطية بنحو او باخر في الجزيرة العربية والخليج ولا يقبل بها في السعودية .. لماذا ينظر الأميركيون الى موضوع الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان في المملكة بعين الريبة في حين انهم رحبوا به في اليمن والكويت وبلدان الخليج الأخرى؟.

□ إذا أخذنا تجربة الإتحاد السوفياتي ، فإننا نجد أن نقطة الضعف الأولى والهامة التي أدت الى تقويضه كانت : غياب الديمقراطية .

والدول الغربية التي أسقطت النظام الشيوعي بحجة الديكتاتورية، هي نفسها التي تحمي الأنظمة المتخلفة التي ليس لها علاقة بالديمقراطية وهذه إحدى المفارقات التي تبرهن على وجود ازدواج المعايير ، وعلى وجود محاولة لتمرير الشعارات حسب الحالات وعلاقات التحالف والرضا.

الأولى بالدول الغربية ان تضغط على السلطة لإعطاء الحريات ولتغيير الصورة القاتمة، خاصة وكلنا يعرف بأن الأوضاع في الجزيرة العربية والخليج، لا تقوم ولا تستمر إلا من خلال الدعم الغربي ، ومن خلال العلاقة العضوية التي نشأت وقامت واستمرت بين هذه الأنظمة وبين الدول الغربية، كما أن الوسائل الحديثة من المراقبة والسجون ووسائل التعذيب الأخرى ، هي عبارة عن صادرات غربية الى تلك المنطقة .

إننا نلاحظ كما هائلا من النفاق الغربي ، والضرورة تقضي أن يطبق المقياس الواحد في الأمكنة المتعددة بنفس الطريقة وبنفس المقدار. لقد مورس الضغط على المعسكر الإشتراكي ، وكان منصبا بالدرجة الأولى على موضوع الديمقراطية، الأمر الذي يغيب بالكامل عندما يتم الحديث عن الجزيرة العربية ودول الخليج، وهذا أحد مظاهر النفاق الغربي وتغليب المصالح على القناعات الفكرية.

المؤسسة الدينية

□ كيف تنظر الى تحالف رجال الدين في المملكة – رجال المؤسسة الدينية الرسمية – مع نظام الحكم الحالي .. ما هي النقاط المشتركة التي تجعل من تحالف كهذا يلعب دورا جوهريا في صناعة القرار في البلاد؟.

□ حدث نوع من التوافق خلال فترة تاريخية معينة بين السلطة السياسية والسلطة الدينية ، الأمر الذي أدى الى نشوء حالة وحكم من نمط معين ، هذه الحالة كان لها إيجابيات في مرحلة زمنية معينة، إلا أن طابع الجمود وطابع استغلال الدين من أجل خدمة الحاكم واعطاء المشروعية لكل تصرفاته ، جعل المؤسسة الدينية اقرب الى التزمت ، والى محاولة حصار المجتمع ضمن قيم ومقاييس أصبحت متخلفة وقديمة ومن هنا لا بد من تغيير هذه الصيغة وإيجاد حالة جديدة تقتضيها طبيعة الظروف والأوضاع التي استجدت وتستجد كل يوم. الحاكم ومن أجل تبرير وتسويغ الكثير من تصرفاته لا بد وأن يستغل رجال الدين ، ولا بد أن يستغل المرونة المبالغ فيها في النصوص وبالتالي تفسر الأمور بأشكال متعددة ، ولكن الهدف الأساسي هو حماية المصالح وحماية الحالة القائمة ، بغض النظر عن النتائج التي تترتب عليها، ومن هنا أصبحت المؤسسة الدينية في بلادنا عبارة عن مؤسسة سياسية أو امتداد للسياسة بشكل آخر .

فغالبا ما نرى قسما من رجال الدين كأدوات بيد الحاكم يستخدمهم ، ويحاول أن يحارب بهم ، يستفتيهم ويفتون كما يريد .

الحركة الدينية المعارضة

□ مع هذا ظهرت في السنوات الثلاث الأخيرة حركة دينية قوية في مختلف مناطق المملكة ، تريد أن تتخلص من سيطرة النظام وتدعو للفكاك منه .. كيف تقيم نشاط التحركات ذات الأساس الديني في المملكة خصوصا وفي العالم العربي عامة؟.

□ لا بد من الإعتراف أولا بأن هناك دين شعبي ، بمعنى أن كثيرا من الناس متدينون بالسليقة ، بحكم القناعة وبحكم التكوين التاريخي، ومن حق كل مواطن أن يمارس طقوسه بشكل كامل بدون أية عقبات أو قيود .

ليس هناك شك، بأن الدين إذا ما أخذ في جوهره وفي طبيعته الأصيلة هو عبارة عن عامل مساعد في تطهير الإنسان من كثير من العوامل السلبية ، حيث ينقي سريرته ويجعله أكثر صدقا وأكثر حرصا تجاه وطنه.. لكن هناك جوانب سلبية فيما يتعلق بالموجة الأصولية الحالية، فهي موجة يغلب عليها التعصب، ويغلب عليها الغاء الآخر ، وعدم الإعتراف به، وعدم القناعة بأن له حقوقا يجب أن يمارسها ، وبالتالي تقطع الطريق على إمكانية قيام المجتمع المدني الديمقراطي القائم على حق التعدد والمشاركة .

أعتقد أن المرحلة الآن هي مرحلة وطنية ، وتعني أنه يجب أن تكون هناك قواسم مشتركة للدفاع عن حرية الوطن وأبنائه ، حقه في الإستقلال والغاء التبعية السياسية والإقتصادية والفكرية ، واختيار النظام السياسي الذي يساعد على تقليص الفروق بين الأغنياء والفقراء ، بين من يملكون ومن لا يملكون ، وبالتالي خلق مجتمع متوازن تسوده العدالة والمساواة والمنطق والحرية ، وتتساوى فيه الفرص ويكون كل ذلك أساسا لبناء علاقات من نمط جديد .

سحابة الديمقراطية هطلت حول الجزيرة العربية

رسالة الانتخابات اليمنية الى المملكة

فـــؤاد ابراهيـــم

ماذا كان يهدف رؤساء تحرير الصحف والمجلات السعودية من عرض صور النساء اليمنيات وهن يقترعن في الانتخابات الاشتراعية اليمنية، وهل ثمة رسالة أو انطباعا كان رؤساء التحرير يودون بعثها الى المواطنين؟.

أكثر من رئيس تحرير سعودي، قال بأنه كان فعلا يعني شيئا ما من نشره صورة النساء اليمنيات وهن يدلين بأصواتهن في صناديق الاقتراع، وأحدهم قال: إنني أردت أن أثير سؤالا في أذهان المواطنين حول غياب الانتخابات في بلادنا وحضورها في اليمن دونما مبرر.

هذا التساؤل يعضده الانطباع السائد في أوساط المراقبين الدوليين والمحليين، بأن المملكة هي الطرف الاكثر تضررا من نجاح الانتخابات اليمنية ، وأن فلاح أو اخفاق التجربة الديمقراطية في اليمن ستترك ظلالها على الداخل السعودي وعلى طبيعة التغيير السياسي فيه على الاقل في المدى البعيد.

فقد كتبت مجلة التايم في عددها الصادر حتى 17 مايو الماضي، أي قبل اعلان النتائج النهائية للانتخابات اليمنية «أن النتائج المسجلة حتى الاسبوع الماضي، يصعب القول بأنها أدخلت السرور على الملك فهد، الذي أخر خطوته الموعودة لجهة تقاسم السلطة، باعلان مجلس الشورى».

وخلصت التايم للقول «أن الانتقال من حكم الفرد الى ديمقراطية التعددية الحزبية قد تشجع في وقت لاحق على الاصلاح السياسي في السعودية وتعزز امكانية الاستقرار في كل من الدولتين ــ السعودية واليمن ».

وربما كان هاجس انعكسات التجربة اليمنية على المملكة، هو الدافع الرئيسي لأن تبحث الحكومة السعودية عن تطمينات حيال تأثيرات التجربة اليمنية وتموجاتها على الداخل السعودي، فالاخير محاط بغيمة الديمقراطية التي هطل غيثها على اليمن والاردن والكويت، وأمسكت عن المركز «اللهم حوالينا ولا علينا».

إن التجارب الديمقراطية في هذه الدول الثلاث، كانت مخيفة بالنسبة لدولة تنازع من أجل الابقاء على الاوضاع القديمة، حتى بات معروفا أن أي تجربة ديمقراطية في هذه المنطقة المتحلقة حول المملكة، لابد أن تبعث برسائل تطمين الى المملكة، تخبرها بأن الاخيرة ليست مقصودة من نجاح التجربة الديمقراطية وأنها مقتصرة على أصحابها دون ماعداهم، للتخفيف من روع الملك والامراء.

في مقابلة مع صحيفة «الخليج» الاماراتية في 4 مايو الماضي، قال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح «إن الديمقراطية اليمنية تخص الشعب اليمني ونحن لا نصدر النظريات أو التجارب للآخرين»، وهي رسالة حاول اليمنيون بثها في أكثر من مناسبة بعد فترة

> **وافقت واشنطن على تجاهل ملف حقوق الانسان في السعودية بشرط دعم الاخيرة لمفاوضات السلام بين العرب واسرائيل**

الانتخابات اليمنية خصوصا وهم في صدد تسوية الخلافات بينهم وبين الحكومة السعودية، وكانوا على معرفة تامة بأن الديمقراطية هي واحدة من أبرز المعوقات في طريق التسوية السياسية بين البلدين .

الحكومة الاميركية هي الاخرى بعثت رسالة تطمين الى المملكة ، حتى أنها أوفدت أحد مسؤوليها لأن يتوقف في الرياض لاخبار الملك بأن ادارة كلينتون متمسكة بالحلف الاميركي ــ السعودي، وقد ذكر مصدر سعودي بأن الرئيس كلينتون طمأن الملك فهد بأن الولايات المتحدة لن تشجع تصدير الديمقراطية الى المملكة، وستبقي على نمط الشراكة القديم بين الحكومتين.

ثم تأكد هذا في بيان وزارة الخارجية الاميركية في السادس عشر من مايو الماضي بشأن منع أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية من مزاولة مهنهم ، حيث ورد في البيان أن وزارة الخارجية الاميركية «لا تتدخل بأي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية للسعودية» .

مصادر أميركية نقلت عن مسؤول حقوق الانسان في وزارة الخارجية الاميركية قوله أن الولايات المتحدة اتفقت مع السعودية على أن تغض ادارة كلينتون الطرف عن انتهاكات حقوق الانسان في المملكة، في مقابل مشاركة الاخيرة الفاعلة في عملية السلام في الشرق الاوسط.

والمشكلة، أن الحكومة مازالت تتعامل مع الديمقراطية كمعلب يمكن تصديره، وكقضية مادية ملموسة يمكن السيطرة عليها، وبالتالي حظر دخولها الى المملكة، ونسي الرقيب السعودي أن الديمقراطية هي تفاعل داخلي

وتموجات خفية تنتقل عبر الحدود وأجهزة الاتصال ووسائل النقل والاعلام واللقاءات الثقافية والتواصل الحضاري والتفاعل الاجتماعي وهي أمور غير خاضعة للرقابة. وتأسيسا على ذلك، فإن الخوف من تسرب الديمقراطية اليمنية الى الداخل، قد تحقق وأن الرسالة اليمنية قد وصلت بالكامل ، فقد تناقلت وسائل الاعلام السعودية تفاصيل الانتخابات ونتائجها بدءا من التحضيرات الاولية مرورا بنصب صناديق الاقتراع وانثيال الناخبين والناخبات في اليمن للتصويت «سجلت نحو 700 ألف امرأة في جداول الناخبين ، كما بلغ عدد المرشحات أكثر من خمسين مرشحة».

لقد شعر المواطنون في المملكة ــ كما أظهرت رسالة اليمن ــ عميقا بضرورة الحاجة الى انتقال تجربة الانتخابات اليمنية الى الداخل ، ومن المصادفات الجميلة أنه في اليوم الذي نشرت الصحافة تصريح الرئيس علي عبد الله صالح حول خصوصية التجربة الديمقراطية بالشعب اليمني، كان راديو بي بي سي يذيع مقابلة مع الدكتور محمد المسعري سكرتير لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ، أبدى فيها اعجابه بتجربة الانتخابات اليمنية، وقال بأن نسبة المتعلمين في السعودية أكبر منها في اليمن، كما أن مكونات الطبقة الوسطى هي أكثر تأهيلا لنوع الانتخابات، فلماذا لا تكون هناك انتخابات في بلادنا .

وكان واضحا أيضا، المتابعة المنتظمة والاعجاب الكبير من جانب الرأي العام في المملكة ، وهذا ما ظهر بعد اعلان النتائج، فقد بعثت بعض الشخصيات الدينية والسياسية رسائل التهنئة الى المرشحين الفائزين ، فقد أرسل الشيخ سلمان العودة الى عبد الله الاحمر رئيس التجمع اليمني للاصلاح برقية تهنئة، أشار فيها الى تأييد المسلمين المقيمين في كل مكان للتجمع، فيما بعثت شخصيات سعودية أخرى رسائل تأييد الى الرئيس علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، بما في ذلك رسالة الملك الى الرئيس اليمني، الى جانب طائفة من الكتابات الصحافية الايجابية والتي نشرتها الصحف المحلية أو الصحف السعودية في الخارج، حول انتخابات اليمن.

دلالات الحدث اليمني

تجربة الانتخابات الاشتراعية الاولى في اليمن، كانت فوق اعتبادية بكل المقاييس ، وهي بحق تمثل ثاني مرحلة تحول حضاري في اليمن بعد تجربة الوحدة التي تمت في 22 مايو 1990، فقد انطلقت تجربة الانتخابات من تجربة فريدة في العالم العربي «باستثناء تجارب محدودة حصلت في لبنان ومصر»، كما أنها تجربة محاطة بكل عوامل التعويق، فالبناء الاجتماعي القبلي غاية في التعقيد، والبناء الثقافي البسيط «حيث تصل الامية في اليمن الى نسبة 70 بالمئة تقريبا»، والبناء الاقتصادي المتردي خصوصا في الثلاث سنوات الماضية أي بعمر الوحدة «بصرف النظر مؤقتا عن الفورة الاقتصادية الواعدة بعد اكتشاف النفط»، والبناء السياسي غير المستقر سيما بعد الوحدة، على المستويين الداخلي والخارجي، والتقاليد اليمنية المحافظة والاوضاع الامنية المتوترة..

كان يفترض باجتماع هذه العوامل المعوقة، أن يكون مصير الانتخابات اليمنية الفشل، وأن يصاب اليمنيون بالاحباط لأنهم لم يأتوا الى الديمقراطية من أبوابها وضمن سلسلة التحول الطبيعي في المجتمعات، لأن عوامل التأهيل للديمقراطية كما كان يروج ليست متوفرة في اليمنيين.

ولكن جاءت انطباعات المراقبين الدوليين الذي تابعوا تفاصيل مسيرة الانتخابات اليمنية منذ البداية الى النهاية، عكسية تماما ، فقد أجمعوا على أن الانتخابات جرت بطريقة حضارية ، وقد أظهر اليمنيون وعيا كبيرا بالموضوع الديمقراطي وكان هناك حرص تام من قبل الجميع على انجاح التجربة بصرف النظر عن النتائج، بل أن توقعات الدبلوماسيين الغربيين بخصوص احتمال تفجر نزاعات مسلحة بين القوى السياسية الكبرى في اليمن ،وخصوصا بين الاشتراكي والاصلاح قد جاءت هي الاخرى عكسية ، فقد أعلن عبد الله الاحمر قبل أيام من بدء الاقتراع « في مقابلة مع الحياة في 24 أبريل» بأنه سيقبل بنتائج الانتخابات مهما كانت ، وأنه ينطلق في ذلك من «حرصه على البلاد»، واعتبر علي سالم البيض في مقابلة مع الحياة في 5 مايو ، تحقيق انجاز الانتخابات في وقتها المحدد وهو 27 أبريل «مكسبا لنا جميعا بصرف النظر عن نسبة أي من الاحزاب ومكانته».

اثمرت التجربة الديمقراطية سمعة طيبة لليمن في العالم فاقت باضعاف دور المليارات السعودية

وربما كان الاكثر وضوحا، هي لياقة قادة الاحزاب الرئيسية الثلاث ومرونتهم في التعاطي أولا مع «الآخر» والقبول به، وثانيا، في التنازل له في حال نجاحه امتثالا لأمر واحد فحسب وهو «مصلحة البلد»، فقد أظهر الرئيس علي صالح بأنه على استعداد للتنازل عن الرئاسة إذا كان ذلك يحقق المصحلة العامة، كما أبدى علي سالم البيض مرونة في التنازل عن قيادة الحزب ومن ثم التنازل عن منصب نيابة الرئيس، كما أبدى الاحمر عن استعداده القبول بالنتائج وإن كانت تتضمن تجاوزات في بعض الدوائر الانتخابية.

ولابد من تقرير امر آخر، أنه رغم ماقيل عن المخالفات والتجاوزات في بعض الدوائر الانتخابية والتي تعود في الاساس الى مشاكل فنية وإدارية مثل قيام بعض أعضاء اللجان الانتخابية بالكتابة للاميين ، وعدم السماح لهم باصطحاب ذويهم أو المتعلقين بهم للكتابة عنهم، أو مثل وجود أفراد الامن والجيش مسلحين في مراكز الاقتراع، ومشاكل فنية وادارية أخرى، الا أن الحقيقة أن التجربة الانتخابية في اليمن أثبتت نزاهة اللجنة العليا للانتخابات، وهذا ما أظهرته النتائج أيضا.

ويبقى السؤال حول ماذا قدمت الانتخابات الاشتراعية اليمنية على المستوى المحلي والعربي والعالمي، وهل يمكن اعتبار ما حصل في اليمن مثالا قابلا للتداول ونموذجا قابلا للاستنساخ في البلاد العربية ، بصرف النظر عن خصوصيات التجربة الديمقراطية في اليمن؟

يمكن القول للاجابة على السؤال السابق ، بأن هناك بعض الدلالات الكبرى التي خرجت بها تجربة الانتخابات اليمنية، يمكن الاشارة الى بعض منها :

أولا : توازن القوى

من المفاجئات المثيرة في الانتخابات اليمنية، أن الاخيرة تمخضت عن توازن سياسي داخلي حيث حصل حزب المؤتمر على 40 بالمئة من مقاعد مجلس النواب ، أي مادون الغالبية

المطلقة ، بمعنى آخر أن المؤتمر لم يصبح الحزب الحاكم، أو القوة السياسية الغالبة في اليمن، وإنما تقاسمت الاحزاب الرئيسية الكبرى النسب بطريقة معتدلة ، وهي حالة لم تتكرر في الوطن العربي.

وبالتأكيد أن هذا التوازن، يوفر المناخ الطبيعي والموائم لعملية التحول السياسي، فالمؤتمر يمسك «الرئاسة» والاشتراكي «رئاسة الوزراء» والاصلاح «البرلمان»، وبناء على قاعدة التوازن السياسي هذه يمكن تأسيس نظام حكم تعددي ائتلافي، يحفظ لكل الاطراف حقه وحصته في الحكم دون غلبة لحزب أو لعائلة أو لشخص.

ثانيا: تمثيل شعبي واستقرار سياسي

إن الذين ناقشوا المسألة اليمنية، لابد وأن تعرضوا لموضوع الاستقرار الداخلي، ولابد أيضاً أنهم ربطوا الاستقرار بنظام الحكم، فاليمن المحكوم الى الاقليم والمنطقة والحزب والاوضاع الاقتصادية والتحالفات الاقليمية والدولية، لا يمكن أن يكون مستقرا تحت حكم فردي أو جهوي أو حزبي، باستبعاد العناصر الاخرى، ولذلك كان اتفاق الجميع على الاعتراف المتبادل بين مجموع القوى العاملة في البلد، بحيث يستوعب الاعتراف كافة المواطنين رجالا ونساءا، ومن كافة الانتماءات المناطقية والحزبية والمذهبية والقبلية، لأن تشكيل انتماء جديد يستوجب بداية الاعتراف بالانتماءات الخاصة القائمة قديما ، ومن ثم صياغة الانتماء الجامع والشامل الذي يتناسى فيه الجميع انتماءاتهم الخاصة لصالح الانتماء الجديد العام والشامل، وهذا من شأنه توفير الاستقرار الداخلي، لشعور الجميع بأن لهم مصلحة يمكنهم الحفاظ عليها ضمن اطار الوطن والسلطة، وقد كان هذا الامر موضع اهتمام كبير من جانب اليمنيين في سبيل اسقاط خيار السلاح في لغة الحوار الداخلي.

ثالثا : تقاسم السلطة قوة

كان التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لليمن، احد الثغرات الواسعة في جدار الحكم في اليمن، كما أنه أحد النقاط الرئيسية لضعفه، والسبب في ذلك أن هناك قوى سياسية أو اجتماعية غائبة أو مغيبة عن السلطة، تجد في اضعاف النظام السياسي في اليمن قوة لها ، وهذا يلتقي مع رغبة في الخارج، فالعائلة المالكة – ممثلة في الامير سلطان المسؤول عن موضوع اليمن – ترى في بعض القبائل ذراعها الطويل للنفوذ في الشأن الداخلي اليمني .

ولذلك، كان التعويل على قيام نظام ديمقراطي تعددي يستوعب كافة الاطراف عن طريق اجراء انتخابات عامة، للوصول الى مستوى تقاسم السلطة بصورة عادلة وتاليا قيام حكم شعبي يجمع ممثلي الشعب ، ومن نتائج ذلك مشاركة الجميع في المغنم والمغرم واستشعار المواطنين اليمنيين بأن لهم مصلحة، لابد من الدفاع عنها وحمايتها، بخلاف الحال في دول عربية كثيرة تعتمد الحكم الفردي أو الفئوي أو الجهوي او القبلي.

رابعا : سمعة الدولة

أثمرت الديمقراطية سمعة طيبة لليمن على المستوى الدولي أكثر مما فعلته مليارات الدولارات بالنسبة لبلد كالسعودية التي مازالت تفقد كل يوم الكثير من سمعتها على المستوى العربي والاسلامي والدولي .

لقد فرضت التجربة الديمقراطية احترامها على العالم، وهو ما دفع بوسائل الاعلام في الغرب والشرق الى تغطية وقائع الانتخابات اليمنية ونشرت تقارير مليئة بالاعجاب والتمجيد بحيث أظهرت اليمن في صورة البلد الحضاري.

لقد توقف صحافي أميركي عن الكلام بعد أن عجز أن يستدعي من لغته الانجليزية مفردات كافية يستطيع التعبير بها عن دهشته لما حصل

قيام نظام حكم تعددي في اليمن يوفر الاستقرار والامن والقوة ، لشعور ابناء اليمن انهم شركاء حقيقيون في السلطة

في اليمن، ولم يكن بحاجة الى الافصاح باطراء عن موقفه من الانتخابات اليمنية فلسنا من اليمن ولم يكن ينتظر منا شرهة نقدمها له ، ولكن تمنينا لو أن المملكة استعاضت بمثل هذه التجارب عن تخصيص الاموال لتحصيل السمعة المصطنعة . كانت حقا تجربة تستحق الاحترام من الجميع.

فقد بعث الرئيس كلينتون في 10 مايو الماضي رسالة عبر ديفيد ماك الوكيل المساعد لوزارة الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى، الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، عبر فيه عن تهنئته بنجاح الانتخابات النيابية العامة، وأعرب عن أمله في «أن يواصل الشعب اليمني وحكومته عملية البناء على أساس المثل الديمقراطية العليا في اليمن الموحد» وقال «أن العملية الديمقراطية تكون أحيانا صعبة. وتدعو في معظم الاحيان الى الشجاعة والصبر والمثابرة ومع ذلك فإن ثمن الديمقراطية وجوائزها المتمثلة في الشرعية السياسية واشاعة احترام حقوق الانسان وكرامته، وشعور المواطن بأن له مصلحة في وطنه، إن ذلك كله سيكون مجديا».

ليس ثمة شك، أن ديمقراطية اليمن كانت أجدى وأجدر من الثروة المالية في تحسين صورة اليمن ، فقد تحدث العالم عن الديمقراطية اليمنية دون مقابل، ولم يعد حديثه تزلفا أو نفاقا سياسيا، وإنما تحدث عنها لأنها فعلا حدث يستحق التبجيل والتمجيد .

وكان مؤسفا ووسائل الاعلام الاجنبية تتناقل وقائع الانتخابات اليمنية، أن يشار في كل الاحوال الى دور المملكة المعوق للديمقراطية في اليمن، كما يشار الى قلق الحكومة السعودية من هذه الديمقراطية فقد جاء عنوان التايمز معبرا : «انتخابات اليمن تثير قلق السعوديين»، وقالت مجلة التايم «أن ازدراء السعوديين للديمقراطية لن يعيق اليمنيين» وجاء تعليق الفايننشيال تايمز في ١٤ مايو اكثر تعبيرا وهو ما اثار حساسيه السفير السعودي في لندن خاصه ما قاله ايريك واتكنز بان اخر شي تريده العائلة المالكة هو ديمقراطية ناجحة نسبيا في اليمن.

على أية حال، أن التجارب الديمقراطية التي بدأت حول المملكة قد تسربت فعلا الى الصحراء، لتلتقي مع نهر المطالب الشعبية المتصاعدة.

نحو أوسع جبهة معارضة «تعاونية» لإنتزاع الديمقراطية

عبد الرحمن النعيمي

لقد علق المسعري وإخوانه الأشاوس الجرس ، وكانوا شجعانا بكل معنى الكلمة ، وفتحوا الأبواب على مصراعيها ليدخل المزيد من أجل كرامة الأنسان في أقليم النفط العربي . لقد فصلوه من العمل ، هو وأخوانه أعضاء لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان الشرعية ، وأغلقوا مكاتبهم واعتقلوه . وتلك ضريبة لابد من دفعها في معركة الحرية . وليس المسعري أول معتقل ، فقد سبقه الآلاف في المملكة خلال السنوات الاربعين المنصرمة ، اذا لم نتحدث عن الآلاف الذين اعدموا في معارك عبد العزيز منذ معركة السبلة. وليس المسعري أول مضطهد من أجل قيم العدالة ، فقد سجل التاريخ العربي والاسلامي الملايين، وفي المقدمة منهم الرسول العظيم الذي اضطهده قومه، وهو من أشرافهم ، وعمار بن ياسر وأبوذر الغفاري والكوكبة الطويلة من الصحابة الذين ساموا الويل في مكة على أيدي أبي جهل وأبي لهب، أولئك الذين صمدوا حتى نشروا راية التوحيد والعدالة ، بالكلمة والتبشير بها وبحد السيف عندما لزم الامر ذلك، سجل متواصل عربيا وأمميا، من أجل حشد الملايين من البشر ضد الظلم، ومن أجل أن يبقى الانسان خليفة الله على الارض، حرا كريما متساويا مع أخوانه من بني البشر، لافضل لعربي على أعجمي أو أسود على أبيض الا بالعمل الصالح. وبدخول المسعري وأخوانه من التيار الاسلامي المتنور، والمحسوب على التيار الوهابي، بات واضحا أن هناك أوسع حشد نخبوي وشعبي الى حد ما- يطالب بالحرية ويراها في مقدمة الاهداف والمهمات التي يجب النضال من أجلها في الوقت الحاضر بل وتتصدر كافة المطالب والمهمات الوطنية والاجتماعية.

خلال السنوات الثلاثين المنصرمة، دخل في صفوف المعارضة تلاوين من المناضلين، في كل بلد من بلدان الجزيرة والخليج، وعبرت هذه التلاوين عن الحاجة الى اجراء تعديل ، كبير أو صغير، جذري أو اصلاحي، في المعادلة بين البناء التحتي والبناء الفوقي للمجتمع، أي بتعبير أدق بين الحاكمين والمحكومين، بحيث يتوافق البناء الفوقي الحقوقي مع المتغيرات المتسارعة في تركيبة المجتمع والقوى الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا فيه، ولاشك أن الجميع متفق بأن للنفط الأثر الاساسي في هذه المتغيرات ، سواء من ناحية القوى الاجتماعية والاقتصادية المحلية التي خلقها ، أو المتغيرات التي فرضها في تركيبة البلاد الاساسية أو من حيث الحاجة الى متعلمين وقوى عاملة، أو من ناحية الدول والشركات والافراد والمغامرين الذين جذبهم الى هذه المنطقة وأصبحت لهم كلمة متزايدة في القرار السياسي والاقتصادي في دولها.

وخلال سنوات المد التحرري العربي الذي شهدته البلدان العربية منذ الخمسينات وحتى السبعينات كان مطلب التغيير الجذري هو السائد في برامج القوى الوطنية والديمقراطية وحتى الاسلامية في مطلع عهدها ، سواء تمثلت في محاولات الانقلابات العسكرية التي أرادت الاطاحة بآل سعود أو الثورة المسلحة العمانية التي أرادت اسقاط عائلة البوسعيد واقامة نظام جمهوري ، أو الهجوم المسلح الذي قاده الشهيد جهيمان، أو غيرها من المحاولات التي لم تر النور.

إلاّ أن النضال الذي خاضته مختلف القوى في كافة دول الخليج والجزيرة لم يكلل بالنجاح في تغيير الأنظمة وإسقاط الأسر الحاكمة ، وإقامة أنظمة جمهورية كما جرى في العديد من البلدان العربية ، لأسباب عديدة ، ليس هنا مجال البحث والتحليل فيها ، ولكن يمكن القول بأن النفط والقوة القابضة عيه ، الخارجية والداخلية كان تدخل بين الفترة والأخرى تغييرات في البناء الفوقي ، تتيح لها الإستمرار في الإمساك بالسلطة السياسية بقوة أكبر من السابق ، وتسحب البساط من تحت القوى المعارضة ، سواء بجر بعض من هذه القوى المعارضة الى صفوفها ، أو سحب القاعدة الإجتماعية من حولها ، عبر إتاحة المزيد من الفرص للجماعات المحلية أو الأفراد بالإثراء السريع ، وإدخالهم في عملية الإنتفاع من بعض الثروة المتدفقة أو المتاجرة بقوة عمل قوى إجتماعية جديدة مثلتها العمالة الإجنبية التي أصبح مجموع المجتمع المحلي مستفيدا منها بهذه الدرجة أوتلك ، من الملك الى العاطل عن العمل المحلي الذي يمكنه الإستفادة من كونه مواطنا يستطيع استغلال قوة العمل الاجنبي. وإذا كانت قوة السبعينات والثمانينات قد شهدت بعض الركورد في الحركة السياسية المعارضة التقليدية التي مثلتها البرجوازية الصغيرة ، فانها بالمقابل راكمت متغيرات كبيرة في البنية الإجتماعية في عموم المنطقة ، فتحت المنطقة برمتها أمام رياح التغيير الموضوعية ، سواء بدخول أساليب المواصلات والإتصالات الحديثة أو ثورة المعلومات التي عبر عنها الكومبيوتر وأنتشاره في المنطقة بشكل لا شبيه له في أي منطقة عربية ، وتمثلت المتغيرات في بنية المجتمع في التداخل الكبير بين أفراد المجتمع ، وتراجع نسبة البداوة ، وأنتشار التعليم حيث أصبح ربع السكان في المدارس ، وتخرج مئات الآلاف من حملة الشهادات العليا في مختلف التخصصات من الدول الغربية بشكل خاص ، وبالتالي تأثرهم بنمط الحياة الغربية اليومي أو السياسي ، وبات واضحا أن هناك عشرات الألاف من التكنوقراط ، إضافة الى الآلاف من التجار والصناعيين والماليين وسواهم من شرائح البرجوازية التي لم تقف عند حدود طموحاتها عند دول مجلس

التعاون الخليجي ، وانما انتقلت الى بلدان عربية وأجنبية أخرى ، سعى جاهدة لتوسيع نطاق أعمالها ، وتهرب في الوقت ذاته من القوانين والمضايقات والحدود العشائرية التي لم يتمكن مجلس التعاون الخليجي من التغلب عليها رغم للقرارات والإتفاقيات الإقتصادية وغيرها التي وقّعها الحكام الستة!!

وخلال السنوات المنصرمة ، جرت تغييرات في الوضع السياسي وفي طبيعة الأسر الحاكمة ، فلم تكتفي هذه الأسر بالحكم ، كما جرى العرف بينها وبين القبائل الأخرى في بعض البلدان ، وإنما امتد نشاطها ليشمل الإستيراد والتصدير في كل مناحي الحياة من العمالة الأجنبية الى السلاح ، وباتت تمارس كافة المحرمات والتلاعب على القوانين لأنها تلك القنوات الخاصة التى تحميها من القوانين التي فرضتها على بقية القوى الإجتماعية الأخرى ، وأصبحت بالتالي شرهة جشعة تسعى لخطف اللقمة من أفواه الآخرين حتى لو كانوا من كبار التجار والعقاريين والمضاربين ، وللحفاظ على مصالحها ومصالح القوى الأجنبية المرتبطة معها ، فقد كان من الضرورى إجراء تحديث واسع النطاق في جهاز الدولة ، وخاصة الأجهزة القمعية من الجيش الى المخابرات التي وصل اليها العلم الحديث والتكنولوجيا والعقلية الحديثة أفضل مما يمكن رؤيته لدى أعرق الدول القمعية أو العسكرية ، ولذا فإن القوانين التي وضعت لحماية المصالح الواسعة في عموم المنطقة أدى الى أستخدام القمع بالإعتماد على نظريات القمع في الإتحاد السوفيتي ، كان ذلك في العراق وفي الوقت الحاضر إيران ، ولابد - كما يقول الأميركان - من البحث عن عدو باستمرار لتبرير سياسة عسكرة المنطقة وبيع أحدث الانواع من معدات السلاح المتطورة الغربية , إن المتغيرات في المجتمع وإنعكاساتها غير المرئية مسائل في غاية التعقيد ، إلاّ أن المجتمعات الحية تسعى باستمرار الى حل التناقضات الجديدة عبر فتح قنوات جديدة وإتاحة الفرصة للممزيد من القوى الحية للمشاركة ف تقديم حلول للمشكلات والمعضلات التي يفرزها التطور ، وبالتالي فإن المجتمع الذي يفرز التناقضات والصراعات ، هو ذاته ، أي أفراده الذين يفتشون عن حلول للمشكلات التي صنعوها أو ساهموا في صناعتها بشكل مباشر أو غير مباشر ن وهذا ما يجب الإقرار به بالنسبة لبلدان الجزيرة والخليج التي جرت فيها كثرة من المتغيرات وبسرعة كبيرة في مختلف الميادين ، الاّ أن الأسر الحاكمة التي تمددت في كافة ميادين الحياة ، لا تكتفي بالنهب المادي ، وإنما تريد الإستمرار في الطريقة القديمة للحكم وبشكل أكثر قمعية ، مقدمة باستمرار فزاعات محلية أو خارجية لتبرير سياستها المعادية للقوى الإجتماعية المطالبة بالتغيير أو الإصلاح وبالتالي رفضها إشراك هذه القوى في إتخاذ القرارات السياسية.

أمام العواصف التي هبت على المنطقة ، والتي لعب النفط وإزدياد العائدات منذ السبعينات ، الأثر الأكبر فيها ، فإن القوى مطالبة بالتغيير أو الإصلاح تمتد الى كافة الشرائح الإجتماعية بما في ذلك الأسرة الحاكمة نفسها ، وليس بالتالي مستغربا أن نجد الذي عرفه الناس أيام المجلس التأسيسي أو نجد الأمراء الأحرار في المملكة الذين لايزال طلال يتصدرهم ، وتبرز عنه بين الفترة والأخر تصريحات تعكس تطلعه نحو الإصلاح ونحو دستور للملكة ، لايقل عن الدستور الذي وضعه عام 1962م ، وستجد الأسر الحاكمة بإستمرار أن هناك أفراد من طراز عبدالعزيز بن باز أو أبن محمود أو العالي وغيرهم من هذه المنطقة أو تلك ممن يقفون

دخول المسعري واخوانه في التيار الاسلامي المتنور الى العمل السياسي الحقوقي كشف عن اهداف مشتركة للقوى السياسية في المملكة

بإستمرار مع الأسر يدافعون عن سلوكها المشين ويودون لها النجاة بإستمرار الأمن ، وفي المؤسسة الحاكمة الدينية أو القبلية أو الشريحة الإجتماعية من يتمرد عليها كأبن جبرين أو عبداللطيف المحمود أو عبدالعزيز بن خليفة آل ثاني ليضم صوته الى جانب قوى المعارضة من هذا الموقع السياسي أو الديني أو ذاك ، إلاّ أن الملاحظ أن المعارضة تتسع في عموم المنطقة ، بحيث شملت فئات وشرائح وشخصيات إجتماعية تطالب بالتغيير أو إصلاح العلاقة بين أطراف المعادلة حتى يمكن ضمان سير وتطور المجتمع دون هزات عنيفة قد تهدد البناء السياسي برمته.

ما هي لوحة الصراع في هذه المنطقة؟

إن تسليط الضوء على واحدة من هذه الدول الخمس «عدا الكويت الى حدّما» يعطي صورة عامة ، قد تحتاج الى المزيد من الأضواء لكل من دول المجلس لمعرفة التفاصيل ، فالسمات العامة الأساسية لهذه الدول قريبة من بعضها البعض ، ففي كل بلد من هذه البلدان أسرة حاكمة ، كبرت أو صغرت.

وهناك أمير أو ملك أو سلطان لديه صلاحيات مطلقة. وهناك ثروة نفطية أو إمكانيات إقتصادية ، يعتبرها الحاكم ملكا شخصيا له ولعائلته ، وخاصة الأقربون منها ، ولمملكته التي هي أقطاعيته الخاصة وبها رعيته!!

وهناك السكان الذين ميّز النفط والحكم بينهم , ففي قاع المجتمع يقع الملايين من البشر الذين لا حقوق لهم ، سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية بل وجهل الأمر الى درجة حرمانهم من حرية المعتقد وضرورة الطاعة لرب النعمة!!

وبالتالي فإنهم يعاملون كأشياء أو كبضائع أحيانا نفيسة وأحيانا ليست بذات قيمة!! وتختلف النظرة اليهم حسب قوميتهم أو دينهم أو مذهبهم ، والمتغيرات السياسية التي قد ترمي بعضهم الى خارج الحدود « كما جرى مع الجنسات العربية الخمسة أبان الإجتياح العراقي للكويت وللوقت الحاضر » ، وقد تجلب الأقدار الأمريكية جنسيات أخرى لضمان الهدوء والإستقرار في سوق العمل لمالك النفط الخليجية.

وهناك المواطنون الذين يميز الحكم بينهم بالأقدمية أو المذهب أو القبيلة , وهناك الكتل البشرية المتزايدة من المتعلمين ذوي الكفاءات العالية في مختلف الميادين والذين أنتشروا في كل قرية ومدينة وحي ، كما أنتشر الهاتف والفاكس ليضع المنطقة ، ليس فقط تحت الأجواء الكاشفة ، وإنما ليجعلها تطل على آخر صراعات العالم الغربي الذي يجاهد ليبقى مصالحه مضمونه في هذه المنطقة المحتقنة ، في الوقت الذي يطلع الكثيرون على الإستفادة من المنجزات السياسية للغرب وليس فقط الى المنجزات الأقتصادية والتكنلوجية.

وهناك أصحاب المصالح من التجار والصناعيين والماليين وأصحاب الطموحات الإقتصادية الذين يحلمون بدور يتعدى حدود دولهم وسقف الأسر الحاكمة السياسي , وهؤلاء جميعا محكومون بسقف الأسر وقوانينها وبالأوهام التي تشيعها حول خصوصية المنطقة والعادات والتقاليد والدين وسواه « هذه الأوهام التي لا تجد مكانها في صفوف الأسر وحركتها الأقتصادية والسياسية بل وأخلاقها ، ولكنها ضرورية ، عدة الشغل لمواجهة القوى التي تريد الحدّ من تسلط الأسر الحاكمة المالكة ».

ولقد سلطت حرب الخليج وما تلاها الأضواء على المنطقة ، وحيث لحق الدمار الكبير بإمكانيات دول المنطقة كلها دون إستثناء من

جراء إستئجار الأسر الحاكمة للتحالف الدولي بقيادة واشنطن لحماية أنظمتها ، والسلب الذي مارسته ولا تزال تمارسه هذه الدول كضريبة لإبقاء هذه الأسر متلسطة وحاكمة وضامنة لمصالح الغرب ، فإن الأضرار الناجمة عن سياسات الأسر الحاكمة قد شملت الغالبية السابقة من الناس ولم يعد ممكن السكوت عن سلوكها في كافة الميايدين السياسية والإقتصادية والمالية والعسكرية وغيرها ، فقد أصبح القمع شاملا وباتت هذه الدول مدينة ، وهي القابعة على أكبر الإحتياطات النفطية في العالم ، وأصبح قرارها العسكري وأمنها مرهون لدى الأجانب ، وتحولت في حقيقة الأمر الى مستعمرات من طراز جديد.

المراجعة في البرامج :

لقد كان لحرب الخليج وإنهيار الإتحاد السوفيتي ألأثر الكبير في المراجعة التي حصلت لدى القوى اليسارية ، فبسقوط الرجعية ، بات ضروريا التفتيش عن الأسباب التي أدت الى الإنهيار سواء في الإيدلوجيات أو السياسة أو التنظيم ، وبات من الضروري تأجيل الحديث عن الهدف النهائي الى بعض الوقت ، وبالرغم من الإيمان بالحاجة الى جنة على الأرض للجميع بدلا من جنة يحتكرها الأغنياء في الدنيا ويسعون الى إختطافها من الفقراء أيضا في الآخره !!

لقد بات من الضروري إسقاط سلسلة من المسلمات حول أساليب العمل ، وضرورة الإمساك بالعلنية ما أمكن « دون أهمال السرية التي تفرضها أساليب القمع » وحشد أوسع الجماهير وسيادة الديمقراطية في العلاقات بين المناضلين وبين المنظمات الوطنية وإحترام الرأي والرأي ألآخر وسط صفوف المعارضة قبل المطالبة بالديمقراطية في الحياة السياسية من قبل الحكم ، فلا يحق لحركة سياسية غير ديمقراطية أن تطالب الأنظمة القمعية بالديمقراطية وهي لا تعرف في صفوفها أو مع الآخرين وخاصة المختلف معهم ، الديمقراطية.

وعلى صعيد الحركة الدينية بات من الضروري إعادة النظر في السلوك والعلاقات بين المنظمات السياسية العاملة في الحقل الحقوقي حيث بات من الضروري أن تتعايش وتتعاون الحركات السنّية والشيعية وأن تفتش عن القواسم المشتركة الراهنة قبل العودة الى التاريخ الذي لا يمكن إعادة كتابته من جديد ، ولعل المثال الذي يقدمه الشيخان الجليلان عبدالأمير الجمري وعبداللطيف المحمود في البحرين وتعاونهما في المناسبات الدينية والسياسية على حدّ سواء ، والحقد الشديد الذي يسود الأسرة الخليفية وهندرسون ، والمردود الإيجابي على الصعيد الشيعي ، إن هذا المثال يجب أن يكون في قدوة للكثير من رجال الدين المتنورين في المملكة وعمان وغيرها ، خاصة وأن الأسرة الحاكمة السعودية وغلاة المتعصبين من الوهابيين يصادرون حق الشيعة في الحياة والعمل والعقيدة ، وبالتالي يمسحون جزاء كبيرا من التاريخ الإسلامي بطريقة إرادية لها إنعكسات سلبية وخطيرة على المجتمع.

إن الخطوات التي خطتها القوى الوطنية والإسلامية في الميادين السياسية وخاصة في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان ، والوفود المشتركة التي شكلتها الأوضاع في منطقة الجزيرة والخليج ، إضافة الى الجهود الكبيرة التي تبذلها هذه الحركات والأفراد المتنورين في داخل المنطقة والتي كان أبرز تجلياتها التجمع الوطني الخليجي الذي ضم كوكبة من أصحاب

اعلان اللجنة اكد بان الايديولوجية لاقيمة لها اذا لم تكن في خدمة الناس ودليل عمل يرشدهم للطريق السوي

الرأي والمناضلين من أجل حرية الانسان وحقوقه وأن مجمل هذه الخطوات قد كشفت أن هذه التنظيمات قد تمكنت من التغلب على العثرات التي واجهتها في العلاقات بين بعضها البعض ، وأنها تمكنت من التغلب على النفس والروح القمعية الفكرية والسياسية التي سادت الحركة السياسية في مرحلة سابقة ، وباتت مستعدة لسماع الرأي والرأي الأخر والتفاعل معه والتنازل عن الأراء الخاطئة ، وبالتالي باتت مقتنعة بأن يد الله حقا مع الجماعة ، وأن الحقيقة التي يملكها تنظيم أو فرد هي نسبية ، بل أن الحقيقة الكلية التي يملكها جميع المناضلين هي نسبية أيضا!!

نحو أوسع جبهة للنضال من أجل الديمقراطية

أمام عناد الأسر الحاكمة عن الإستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية ، وإصرارها على السير في الطريق القديم ، فأن من الضروري أن تفتش كافة الفئات والشرائح الإجتماعية والقوى السياسية المعارضة عن الصيغ المناسبة لحشد أمكانياتها وتأطيرها للنضال ضد هؤلاء الطواغيت وإجبارهم على الرضوخ لإرادة الشعب.

ولاشك أن الخطوة التي أقدم عليها العلماء والسادة الستة الأفاضل في المملكة بتشكيل لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ، والتعاطف الشعبي الكبير في المملكة وخارجها مع اللجنة وقادتها تشير الى أن مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان هي القضية المشتركة لجميع الناس المتضررين من سياسات القمع والمصادرة التي تسير عليها الأسر الحاكمة في دول المجلس ، وإن بالإمكان أن يلتقي الجميع من مختلف التيارات السياسية والمذهبية والعقائدية للدفاع عن حقوق بعضهم البعض في التعبير عن آرائهم ، وان العدوا الحقيقي لحرية الكلمة هم الأسر الحاكمة ومن يقف ورائهم من الدول الغربية.

والخطوة الجريئة التي أقدم عليها السادة الأفاضل في تشكيل لجنة علنية في الرياض ، هي التي يجب الإحتذاء بها في عموم المنطقة من مسقط الى البحرين ، حيث لا بد من تشكيل اللجان في كافة المناطق للدفاع عن حقوق الإنسان ، وإذا كان النظام السعودي يدعي بأن الحريات الشرعية مصونة في مملكته فلماذا يخاف من لجنة تشكل للتأكيد على الحقوق الشرعية ! فإن كانت موجودة ، فلن يكن لها عمل ، وأن لم تكن موجودة ستساعد الحكم أن كان يريد النصح والمشورة على تقديم ذلك لإجلاء المشورة البشعة عن سلوكه ، أما الإعتقال وإغلاق المكاتب والتهديدات ، فإنها عرّت النظام وكشفته من حيث لا يدري ، وأبرزته على حقيقته .

إن اللجان للدفاع عن حقوق الإنسان في الأحزاب السياسية القادمة في المنطقة , فقد تراجعت كافة المطالب أمام هذا المطلب الحيوي وأمام تراجع الإيديولوجيه أمام السياسة والمصالح الإقتصادية والحياتية للنسان « هذا إذا لم نؤكد بأن الأيديولوجيه لا قيمة لها إذا لم تكن لخدمة الناس ، ودليل عمل يرشدهم للطريق السوي لأتباعه».

وأمام هذه الوضعية والحاجة الى حشد أكبر قدر من الناس ، وكسب التعاطف العالمي في الشرق والغرب فإن الجميع مطالب بأن يضع صراعاته وتعارضاته جانبا ليضم صوته الى جانب المناضلين من أجل الحقوق الطبيعية المشروعة التي أقرّتها الأديان والأعراف والمواثيق الدولية والتي أصبحت بشكل متزايد القانون العالمي والمعيار الذي يجب الإحتكام اليه في تقييم سلوك الأنظمة السياسية في كافة البلدان.

هكذا خسر الدكتور القصيبي المعركة مع ليفين !

سلمان محمد

ثمة اعتقاد لدى عدد من المسؤولين السعوديين ، مفاده أن الدكتور القصيبي لم يتقن ادارة العملية الاعلامية لصالح حكومته بصورة مرضية ، رغم اخلاصه الواضح في الدفاع عنها وإن كلفه الامر أحيانا مجانبة الحقيقة أو الالتفاف عليها.

ويبني هؤلاء اعتقادهم على أساس وقائع عديدة حصلت منذ أن اختارته العائلة السعودية المالكة ليكون سفيرا لها في لندن في مايو العام الماضي، وليتحمل مسؤولية احتواء المواقف الاعلامية المتشنجة ضد المملكة وسياستها والتي تظهر بين فترة واخرى في الصحافة البريطانية ، وقد اعتبر الدكتور القصيبي أن صيانة سمعة العائلة المالكة واحدة من أهم أولويات العمل الدبلوماسي في لندن، إن لم تكن المهمة الأولى.

هناك من بين المسؤولين السعوديين ممن هم على دراية ومعرفة بالشأن الاعلامي ومن ذوي الخبرة والاختصاص، شعروا بالحرج للطريقة التي تم فيه عرض مواقف الحكومة من قبل السفير القصيبي، بحيث جاءت النتائج سلبية في أقل تقدير، كما في مثال تقديم الملك فهد المساعدات المالية الى طفلين بريطانيين للعلاج، والتي تحمل السفير القصيبي مهمة عرض حالتيهما على الملك ومن ثم على وسائل الاعلام ، وتحديدا على محطة تلفزيون الشرق الاوسط، بطريقة منفرة خصوصا وانها جاءت في وقت تزايدت فيه عمليات الابادة الجماعية ضد الاطفال والنساء في البوسنة.

وكان طبيعيا والحال هذه أن ترفض الصحافة السعودية المحلية الإنسياق في الإتجاه الذي ذهب فيه السفير في طريقته الدعائية المضرة . وحدثت حالات أخرى كثيرة تدخل فيها السفير القصيبي بصورة مباشرة كالرد على منظمات حقوقية في وسائل الاعلام، أو استخدام لغة متشنجة في التعامل مع النقد الموجه الى سياسة المملكة، فجاءت النتائج في الغالب سلبية ، باستثناء حالات محدودة.

والمشكلة بالتاكيد ليست في كفاءة السفير القصيبي ولا في قدرته على التعاطي مع الموضوعات المختلفة، وانما هي نابعة في الاساس من حقيقة الدور الذي اضطلع به أو اوكل إليه قبل قدومه الى لندن، وهو أن يتحول الى مجرد مراقب اعلامي ، وهو للاسف دور يمارسه عدد لا باس من المسؤولين الكبار في الحكومة.

الدور الموكول الى الدكتور القصيبي، يلزمه القيام بكل ما من شانه تاكيد اخلاصه وتفانيه وإن كان يضطره أحيانا لخوض مجالات لا يجيد العوم فيها ، مع ما يفترض أنه يفهم الغرب وعقليته وطريقته في التعبير عن آراء افراده ، بسبب بقائه فترة طويلة في اميركا وبريطانيا . وقد رايناه خلال الأشهر القليلة الماضية يطل على الإعلام الغربي بعقلية الرقيب الإعلامي ، ويتعاطى مع الصحافيين الغربيين كما يفعل كبار الأمراء في المملكة بالنسبة للصحافيين المحليين، ومثل هذا هو الذي جعل من مهمة السفير صعبة والنجاح فيها مستحيلا. خاصة وأن الدفاع عن الحكومة السعودية وعن العقلية التي تدير بها البلاد لا تفيد معه كل وسائل الدفاع وكل مساحيق التلميع.

وربما كان لا بد من وجهة بعض الإعلاميين السعوديين وضع حد لاسترسال السفير الدكتور القصيبي في عمله الاعلامي، لأنه من جهة أكبر من أن يحشر نفسه في الدفاع عن نظام حكم متخلف وفي مواجهة قضايا باتت موضع اتفاق عام ، مثل قضية تردي أوضاع حقوق الانسان في المملكة .

وللحق فإن الكثير من أصدقاء الدكتور القصيبي مشفقون عليه ، ويرون أن سمعته التي ابتنيت طيلة سنوات من العمل والنشاط داخل المملكة أنهاها وحطمها بنفسه بشكل مؤلم سواء كان ذلك بوعي أو بدون.

معركة ليست أخيرة

لقد خاض القصيبي معارك اعلامية فشل فيها جميعا تقريبا ، مرة مع صحيفة الديلي تلغراف – وقد كانت أولى معاركه – حين نشرت خبرا عن عزم الحكومة السعودية هدم بعض الآثار الإسلامية في الحجاز، ثم تصارع على الهواء مباشرة في حديث اذاعي مع ممثلة للجنة المحامين الدولية التي تتخذ من ولاية منسوتا مقرا لها، وذلك بعد صدور تقرير : عار في البيت السعودي ، الذي شدد النكير ضد ما تقترفه الحكومة السعودية من انتهاكات لحقوق الإنسان.

وخاض القصيبي معارك مع صحيفة جنك الباكستانية ومع صحافيين هددهم بقطع العلاقات ، في حين انه – وكما يقول أحدهم – لا يمتلك صلاحية منح فيزا لصحافي ليزور المملكة!

ولعل المعركة التي تفجرت بين السفير القصيبي قبل نحو شهرين مع الكاتب البريطاني برنارد ليفين ، تعيد ترتيب الحسابات في ذهنية السفير، فرغم ما ظهر كتغطية لها في الصحافة السعودية وأخواتها ، فإن النتيجة كانت خسارة فادحة .. إذ بدل أن يدافع عن الحكومة السعودية بطريقة لبقة ، حرض آخرين على الكتابة ضدها وعلى التمادي في ذلك!

ففي الثالث والعشرين من مارس الماضي، كتب الصحافي البريطاني برنارد ليفين مقالا في صحيفة التايمز إنتقد فيه نظام االحكم السعودي وقال بأن ليس هناك – كما هو شائع – شيء يمكن أن يقال عنه قانون في السعودية ، وأن ارداة الحاكم هي كل شيء.

الدكتور القصيبي، كتب رسالة في السادس والعشرين من مارس ، نشرت في التايمز في 30 مارس ، نشرت في بريد القراء ! رد فيها على ما

جاء في مقالة ليفين برر فيها مخالفات الحكومة السعودية بانها تطبق الإسلام ، وقال في الرسالة إن هذه – النظرة – هي ليست نظرة المواطنين السعوديين ، الذين يبدون احتراما كبيرا للمحاكم الشرعية ، كما انها ليست نظرة المسلمين في العالم الذين يعتبرون الشريعة هي المصدر النهائي والوحيد للقانون.

واضاف القصيبي قائلا أن السيد ليفين محكوم بنظراته، حتى وإن كانت تتشابه مع العنصرية واللاعقلانية، وأن ليفين يحاول فبركة الاحداث لتتناسب مع نظراته. ومضى قائلا إن كافة الحالات التي نقلها – ليفين – مصطنعة بالكامل او بصورة جزئية ، ومن الواضح انه لم يكن في صدد البحث عن الحقيقة ، مقتفيا اثر السيد الذي قال ذات مرة : لقد حزمت امري ، فلا تخلط علي الحقائق.

وكان يفترض بعد رد السفير السعودي ، أن يقفل الملف ، فقد عبر ليفين عن رايه الخاص، وفي المقابل قام السفير القصيبي بواجب الرد والدفاع، الا ان القضية ما لبث أن تفاعلت مرة اخرى ، بعد ان دخلت اطراف اخرى في القضية، فبعد أيام من نشر مقالة ليفين ، بعث مواطن انجليزي يهودي الى السفير يساله عن إمكانية الذهاب الى السعودية وممارسة طقوس ديانته فيها. وكان رد السفير هكذا، انه لو كان يهوديا لكان ضميره منزعجا اكثر كثيرا بمحنة الفلسطينيين على أيدي ابناء ملته اليهود منه بحقوق الانسان في السعودية.

ووصلت هذه الرسالة الى ليفين – وربما كان الامر مدبرا – فيما كانت هناك ردود تصدر من قبل شخصيات انجليزية على علاقة وثيقة بالسفير او بالحكومة السعودية، أعربوا فيها عن تاييدهم للسفير السعودي.

في غضون ذلك، نشرت صحيفة نيويورك تايمز في الثالث عشر من ابريل الماضي مقالا للصحافي الاميركي ا.إم . روزنتال بعنوان : القساوة والصمت، وهو عنوان كتاب لكنعان مكية ، حمل فيها على الانتلجنسيا العربية وحملها مسئولية تردي أوضاع حقوق الانسان العربي، كما انتقد الانظمة السياسية العربية وقال بانها فشلت في اقامة حكومة واحدة تتقاسم السلطة مع شعبها، حكومة واحدة تخضع لمحاسبة شعبها، حكومة واحدة يقوم على أساس برلمان حقيقي ، وحرية دينية ، وتقييدات ديمقراطية، إن فشل الديمقراطية الأخذ في التجذر في الشرق الاوسط ساعد القادة العرب على قتل وخنق شعوبهم .. ولكن ربما نحن في الغرب أكثر ارتياحا مع تبرير الدكتاتورية.

هذه وغيرها من العوامل، دفعت برنارد ليفين بعد شهر كامل على رد القصيبي أن يعاود الدخول الى الحلبة بكتابة مقال آخر أشد وطئة ، وذلك في السابع والعشرين من ابريل بعنوان : نفى من أجل بلاده ، أو بمعنى آخر كذب من أجل بلاده، وكان المقال تعقيبا على رسالة القصيبي سالفة الذكر ، وقرر ليفين أن يخوض المعركة كشخص تماما كما فعل خصمه القصيبي وهكذا الاطراف الاخرى، مستخدما لغة هابطة ابتعدت عن كل ما يمت الى الموضوعية والتجرد والحيادية بصلة.

قال ليفين بعد أن استعرض ما قاله القصيبي في رسالته للمواطن الانجليزي اليهودي : بطبيعة الحال ، إنني اعلم بأن السفراء يجب ان لا ينقلوا آراءهم وإنما آراء حكوماتهم ، ولكن يجب أن أقول بعد قراءة رسالته – أي رسالة القصيبي – إنني مندهش لأن السلطات السعودية كان عليها بالتاكيد ان تختار رجلا لهذا المنصب الهام، ظهر بانه غير كفوء ، كما برهن على ذلك من خلال الرد الصفق والهجومي على خطاب يبحث عن معلومات حول الاوضاع في السعودية.

وكانت هذه الفقرة هي الامر كله، ومفزع الخطاب، فقد أضاف ليفين الى مقالته لونا شخصيا ودينيا قاتما قلل من أهمية الموضوع ، حتى لنجد الردود التي ظهرت بعد نشر المقالة مصبوغة بذلك اللون.

تسع دول فقط أسوأ من السعودية

وشرع ليفين هجومه على السفير القصيبي بهذه الطريقة: كان هناك عبر القرون، وبالتاكيد في قرننا الحالي، ممثلون – لدول – رفضوا خدمة المستبدين. وهؤلاء الرجال الشرفاء جاسوا المخاطر للتخاضم مع الشر، وقد واجه بعضهم انتقاما بشعا. ورغم ذلك فنحن لا يجب أن نكون أشداء على السفراء وموظفيهم، حتى وإن كانوا من تلك الدول الشريرة ، فهم ليسوا من يعتقل ويعذب ويقتل، فمازالت هناك حدود ، فالسفراء كما في حال الممثل السعودي وممثل السودان يجب أن يقدموا المجاملات الدبلوماسية الصحيحة فحسب، وبالتاكيد ليس هناك شخص محترم غير ملتزم بالبروتوكول سيقبل دعوة لحضور – ولنقل حفلة – في قلاع الظلم.

في هذا المجال، يورد ليفين ملاحظات حول الاوضاع العامة لحقوق الانسان في السعودية باتت معروفة وموضع اهتمام من قبل المنظمات الحقوقية الدولية ، رغم انها اقحمت بقوة وتعمد في أتون المعركة الشخصية مع القصيبي، وربما هكذا جاءت في سياق السجال قبالة النفي الذي قاده القصيبي من أجل بلاده، مثال ذلك قوله هناك تهمة يجب أن تؤخذ في نظر الاعتبار بالاستناد على المرجعين الموثقين دليل حقوق الانسان في العالم والحصول على المعلومات، والحرية، والرقابة ، ودعنا نرى كيف حال هاتين الدولتين – السعودية والسودان – . ويمكن أن نحصل على صورة في جملة قصيرة : فمن اصل 104 بلدا تم فحصها وتوثيقها ، هناك تسع دول فقط هي أسوأ من السعودية.

ويعلق قائلا : وهذا أمر ليس ملحوظا كما يعتقد، لأن السعودية تدار من قبل شخص واحد، هو الملك الذي يعتبر الحاكم المطلق في البلاد التي لا يوجد بها دستور مكتوب، ولا برلمان، ولا هيئات منتخبة من أي نوع ، كما ليس هناك بالطبع حرية تعبير، وهناك سيطرة صارمة على الصحافة، كما انها ممنوعة من انتقاد الحكومة، وبخصوص الانتهاكات ، فليس هناك شيء مثل المحاكم ، لأن سيطرة الملك التامة والمفوضة لأجهزته كافية.

واستعرض ليفين صورة الانتهاكات الخاصة بحقوق الانسان في المملكة فقال إن الاعتقال بدون محاكمة هو السائد ، كما هو الحال بالنسبة للتعذيب. وبالنسبة للنساء فيتم التعامل معهن بصورة مختلفة ، وانهن اصناف بشرية هابطة.

وخلص ليفين الى القول: لست مهتما بأن أُدعى بالكذاب من قبل اناس مثل هؤلاء، لأنني اعرف بانها من ضمن تجارتهم ، وأن من واجبهم الاخبار بالكذب بالنيابة عن ملاكهم ، واذا كان لدى السفيرين – السعودي والسوداني – الشجاعة والاخلاص للانضمام الى فرقة الشرف من الممثلين الذين تخاصموا مع الشر واعلنوها حربا على الاستبداد فليكن.

واختتم مقالته بنبرة تتسم بالتشنج وقال : ولكن أستطيع أن أتمنى بانهم سيقومون بتربية كذابين دولهم المحترمين ولكن بدون اخراج ذلك الى النور، وعلى الاقل فساحتسب ذلك بانه هبة منهم .

وبطبيعة الحال، لم يكن المقال مريحا بالنسبة لشخص القصيبي، خصوصا وقد طغى عليه الجانب الشخصي، ولم يعد فيه ذكر لحكومته سوى ما يعزز حملة ليفين الشخصية عليه . هكذا استقبل القصيبي رسالة ليفين، فقد اعتبرها معركة شخصية، ولذلك جاءت الحملة المضادة أيضاً شخصية، فسقط الجميع في شرك الشخصية، كما ظهر في رسائل الاحتجاج على ليفين من قبل بعض

الشخصيات السياسية البريطانية والتي انتقدت بشدة لغة ليفين الهجومية حيث اعتبرت هجومه على السفير سخفا، وجهلا، وهبوطا.

ودخلت الصحف السعودية المعركة الى جانب السفير القصيبي ، فقد كتبت جريدة الشرق الاوسط في الثامن والعشرين من ابريل مقالة دافعت فيه عن موقفه مقابل ليفين الذي خصص حسب قولها مقالا مسموما تهجم فيه على شخص السفير، والسبب من وجهة نظرها انه – اي القصيبي – دافع بلباقة عن موقف بلاده وشريعتها الاسلامية.

وكتب جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة ، مدافعا عن الشريعة الإسلامية ضمن المقياس السعودي في زاويته: عيون وآذان ، وذلك في مقالين في يومين متتالين في التاسع والعشرين والثلاثين من ابريل الماضي ، وبطريقة مثيرة حشر نفسه في معركة كان لها طابعها الخاص وغرضها الخاص، فقد اعتبر يهودية الكاتب ليفين عنصر توهين، واختار اشهار السلاح الديني – وهو المسيحي الليبرالي البناني – في معركة يفترض ان تكون بعيدة عن هذا التوظيف البشع للمعركة، يقول الخازن : ووجدنا انفسنا أمام كاتبين يهوديين على جانبي المحيط الاطلسي لا هم لهما سوى حماية حقوق الانسان العربي ، وهو تعبير قد لا نجد نسخة أخرى له في مقالات الخازن حين يرتبط الامر بموضوعات أخرى تتجاوز سمعة الحكومة السعودية، ولنقل الهجوم الغربي على الاسلام او كما يسميها الاصولية.

وقال الخازن : وليفين لم يكلف نفسه عناء درس تاريخ غازي القصيبي قبل ان يفيض اناؤه بما فيه، فالسفير كذا وكذا . واضاف : والحملة الشرسة الاخيرة على جانبي الاطلسي لم تات من فراغ فاليوم المملكة العربية السعودية بشخص سفيرها ، وبعقيدتها الدينية ، ربما لأنها ترفض الغاء المقاطعة اسرائيل.!!

وردد عبد الله الجفري في زاويته نقطة حوار في الخامس من مايو بعض مفردات الخازن ، مضيفا اليها نكهة ادبية خاصة وقال إن هذا الـ ليفين: مصدور .. اي مصاب بالسل، لأن الهجوم الذي شنه المذكور : مصدور بحقد اليهود على العرب.. والصهيونية على الاسلام.!

ورغم أن ليفين كان صفقا في بسطه موضوع حقوق الانسان في المملكة أو الدول الثلاث الاخرى ، وهكذا انظمة الحكم فيها ، وهي طريقة حاول ان ينفذ منها لتوجيه النقد المباشر للاسلام ، الا ان ذلك لا يقدم مبررا كافيا لأن يحشد السفير القصيبي طابورا من المؤيدين والمدافعين، تحشد فيه كافة الاسلحة كما في زمن الحرب، وتعتبر المعارك الشخصية معارك بين الاسلام واليهودية او الصهيونية ، ويصبح معها انتقاد اوضاع حقوق الانسان في المملكة يعني حقدا يهوديا على العرب وعلى الاسلام كما يريد ان يعلمنا اسلامنا الأستاذ جهاد الخازن.!!

القصيبي والبيان الرسمي

لقد حول الدكتور القصيبي المعركة من موضوع نقد المملكة وسجلها الحقوقي الى معركة شخصية ، ولذلك لم يصدر بيان استنكار أو (تصريح مصدر سعودي مسؤول)! ، على مقالتين نقديتين لبرناد ليفين ومقالة ثالثة لروزنتال، وهي مقالات أشد وطئا على الحكومة السعودية من مقالة ميري كولفين في الثالث عشر من ديسمبر في الصنداي تايمز حين كتبت حول خلفيات قرار الملك فهد بعزل سبعة من هيئة كبار العلماء حيث صدر بيان رسمي من الحكومة السعودية في الرابع عشر من ديسمبر الماضي ندد فيه ماجاء في تقارير الصحافة الاجنبية، واعتبرها حملة اعلامية تستهدف تشويه سمعة المملكة. لقد قرر الدكتور القصيبي ان يتحمل ردود الفعل لوحده وتحييد حكومته عن اي مواجهات مع الصحافة الاجنبية، حتى ليمكن القول أن السفارة السعودية في لندن تحولت الى مكتب اعلامي وعش للصحافة.

مصدر سعودي فسر خطوة الدكتور القصيبي، ان المملكة وبعد تزايد اهتمام وسائل الاعلام الدولية بالاوضاع الداخلية السياسية في المملكة، وخصوصا في مجالي نظام

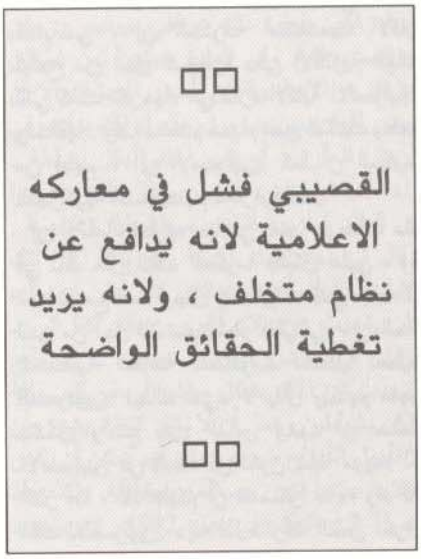

الحكم وحقوق الانسان، وجدت المملكة نفسها أمام طوق من الرقابة الاعلامية المباشرة، فهي تشعر بالعجز في المواجهة والرد ولذلك فقد خولت لممثليها في الخارج التعامل مع ما ينشر في وسائل الاعلام الاجنبية، فالسفير السعودي في هولندا السديري قد خصص وقتا للقاء مسؤولي اذاعة هولندا العربية بصورة منتظمة ، أما السفير القصيبي فالى جانب تصديه للحملات المثارة على المملكة في الاعلام البريطاني، فهو قد قرر استقطاب الصحافيين المشاغبين المهتمين بالشان السعودي وخصوصا الصحافيين الانجليز، بعد أن استحكمت قبضة البترودولار على الصحافة العربية. وبطبيعة الحال، فإن المسافة بين الشخصي والحكومي في الحملات الصحافية كبيرة جدا، ولا بد ان التعاطي الشخصي هو تمييع للقضايا وتقليل من شانها، وتصويرها على انها خلاف بين أشخاص ولا علاقة لها بالقيم او المبادىء العامة المجردة وحسب ما أشار الى ذلك الصحافي والكاتب سعيد ابو الريش في رده على سفير الجامعة العربية لدى بريطانيا ورئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية حاليا عمر الحسن في التاسع والعشرين من ابريل الماضي حيث قال (أن تحويل الاتهامات ضد السعودية الى المستوى الشخصي هو تضعيف وتقليل من شان الاتهامات الموجهة للسعودية).

وايا يكن الحال، فإن ليفين والدكتور القصيبي وطابور المؤيدين لكل منهما، لم يكن من المفترض أن يصبحوا الاطراف المعنيين في هذه المعركة، فلا ليفين طرف يستحق أن يتمثل نقد اوضاع حقوق الانسان في المملكة او نظام حكمها، ولا الدكتور القصيبي طرف الدفاع عن قضايا هي واقعة كما في مثال سجل حقوق الانسان السيء في المملكة، وغياب القوانين، وحاكمية الملك المطلقة، وهكذا يمكن أن يقال أيضا عن الاشخاص المتورطين في سجال ليفين والدكتور القصيبي. ويفترض بناء على تلك الحادثة، أن يختار الدكتور القصيبي معركة توازي مرتبته ومقامه الثقافي والادبي والدبلوماسي، بشرط أن لا يتورط في تبرير ما هو بديهي وشائع لدى العامة كتخلف نظام الحكم، وغياب الحريات والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان لأنها موضوعات ليست أسرارا بل الحديث عنها بات شائعا، وثانيا أن لا يمارس دور الرقيب الاعلامي فهي مهمة اقل بكثير من طاقته العلمية والادبية، وان يدع ما للاعلام للاعلاميين.

السعوديون يكسرون جدار الصمت

اتجاهات التفكير السياسي والمطالب الشعبية والسلطة في المملكة

ترجمة : أحمد عبد الله

نشرت مجلة «لندن ريفيو أوف بوك» في عددها المخصص للفترة مابين «8 ـ 22 أبريل» الماضي، وهي مجلة نخبوية تلقى احتراما في أوساط المثقفين والباحثين السياسيين في بريطانيا والولايات المتحدة، نشرت تحقيقا مفصلا للكاتبة الصحافية هيلجا جراهام ، حوى عرضا للتحولات السياسية والاجتماعية في المملكة على امتداد الستة العقود الماضية ، مستندة في ذلك على لقاءات عدة مع مسؤولين وباحثين سعوديين، وهنا النص الكامل للتحقيق:

يبدو أن المملكة العربية السعودية ـ الحليفة الرئيسية للولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط وحلقة الوصل بين الغرب ومصادره النفطية ـ تنحدر بشكل مطرد نحو الكارثة. بالطبع لا يمكن الكلام حول هذا الامر في داخل السعودية. ولذا ترك عدد من السعوديين بلادهم لكي يتمكنوا من التحدث حوله بأمان.

المملكة .. والخطر الاصولي«!!»

ويحتمل أن يكون هناك أناس يعتبرون مثل هذا الاعتقاد غارقاً في التشاؤم. الا أن البلاد تواجه مشاكل هائلة ـ الاصولية، التعاقب على الحكم ، الضغوط الاقليمية ، والاقتصاد والرغبة في التحرر والاصلاح. ولأن المملكة العربية السعودية هي عبارة عن شركة عائلية تابعة ـ ولو بشكل غير متساو ـ للعائلة السعودية ولشركائهم الوهابيين الاصوليين، فإن الهجوم الاصولي الحالي المتزامن مع النزاع داخل العائلة الحاكمة يعني أن الحكومة «وهي التي تمثل كل شيء في البلاد» في مأزق.

لذا فإن من الحكمة بالنسبة للغرب الذي لازال يمتلك تأثيراً على المنطقة ـ وكما يطالب السعوديون ـ أن لا ينظر الى الامر بشكل معكوس ، أي كما فعل مع كل من ايران والعراق، بل يواجه الوضع القائم الان قبل أن تدخل المملكة في مأزق قد تصيب آثاره البلاد الاسلامية المجاورة . إن سيطرة الاصوليين على البيت الحرام في عام 1979 كانت عبارة عن اشارة تحذير. وقد حدث ماحدث في الوقت الذي كانت البلاد تمتلك احتياطياً نقدياً ـ ومنذ سنة 1973 ـ يقدر بـ «180» مليار دولار. فكيف بها وقد أصبحت بلداً مديناً للآخرين.

ويعيش السعوديون في حالة من الترقب المتوتر ، حيث أنهم خائفون من أن تقوم هذه الجماعة الاصولية أو تلك بانقلاب أو أن تستخدمهم الحكومة ، أي الاصوليين، كمبرر لفرض أحكام عرفية وللامتناع عن تحقيق الاصلاح السياسي. «إننا نعلم أنه قد بدأ العد التنازلي لشيء سيء»، هكذا قال لي أحد الاشخاص الذين تحدثت معهم وطلب مني عدم ذكر إسمه. «لذا علينا مواجهة الاقلية الاصولية عن طريق توسيع النظام السياسي ، إن الحكومة استخدمت الاقلية كشبح من أجل السيطرة على الاكثرية الهائلة التي كانت تكرهها، أي تكره الاقلية الاصولية ، وتخالفها . وقد استخدم صدام نفس التكتيك وطعن من قبلهم ، أي الاصوليين. كما أن الحكومة الجزائرية اضطهدتهم فأغرقوها.».

إن الانتماء لحزب سياسي يعتبر جريمة ، مثله في ذلك مثل انتقاد الحكومة بشكل علني ، وقد تحدثت مع أحد رجال المصارف الذي جاء الى لندن من أجل التمتع بالمطر فقال لي: «إن الحالة الصحية العامة للحكومة تشكل تحذيراً للسعوديين. فهناك شيء لا يقال ولكنهم مفهوم بشكل واسع بين الناس وهو: أن سلطة الاصوليين في البلاد لن تكون شيئاً مريحاً لكم أكثر منا ، لذا عليكم أن تتمسكوا بنا»، وقد قال الملك للاصوليين: «إنه اذا ماتركنا الناس أحرارا ، فإنكم سوف تواجهون أوقات عصيبة ، لذا مارسوا معارضتكم فيما توجب عليكم ذلك، بشكل خاص وغير علني»، وبكلمة أخرى، وكما قال لي الرجل المصرفي: « إن السياسة بالنسبة لغالبية السعوديين ، لاتعدو كونها رياضة مشوقة».

ولقد استخدم الاصوليون من أجل المحافظة على الامور كما هي. الا أنهم في الوقت الحاضر يزدادون قوة يوماً بعد آخر مستفيدين في ذلك من المشاكل اليومية : المستشفيات المزدحمة ، الامدادات المائية المتقطعة والفوضوية في المدارس، الرواتب المنخفضة ، البطالة المتزايدة والركود منذ عام .1982 ونتيجة لعدم وجود طرق أخرى لاستيعاب السخط الشعبي، فإن الاقلية الدينية تتوسع بحيث تصبح حركة سياسية.

ويأتي أتباع الاصولية من الجامعات الدينية. كما أن قادتهم هم من المثقفين الدينيين الجدد، الذين هم ـ وعلى العكس من العلماء السابقين ـ ليسوا دائماً في جيب الحكومة. وبالتالي فهم يشكلون خطراً عليها الى حد الموت. إن بعضهم متعلمون الى حد كبير واصلاحيون متشددون . الا أن الحركة نفسها قبيحة ، كثيرة الشكوى والتبرم ، شبيهة بالنازية وتكره الاجانب.!!

إن الاصوليين يتصرفون في الوقت الحاضر وكأنهم دولة في داخل دولة . فالحديث في البلاد يدور حول ما أقدم عليه الاصوليون من هجوم ضد حفلة أقيمت مؤخراً وسحبهم للضيوف المتواجدين فيها بسبب تناولهم المسكرات ولبسهم الملابس الفاضحة، نعم لقد تجاوز الاصوليون كل

الخطوط والضوابط، الى حد أنهم اعتقلوا شخصاً واستجوبوه حتى منتصف الليل لأنهم رأوه يصطحب امرأة معه وهو يخرج من أحد الاسواق. وحقيقة الامر أن الرجل قد ترك زوجته في السوق وعاد ليأخذها معه، الا أن الاصوليين رأوه وهو يدخل وحيداً الى السوق ولم يروه وهو يدخل معها . بالطبع في بعض المناسبات ، عوقب بعض صغارهم، الا أن غالبية ماقاموا به مر من دون عقاب . ويقوم الاصوليون بنشر وتوزيع أشرطة يتحدون فيها السلطات الحكومية وذلك حتى عبر الحديث عن عبد العزيز، الا بن المدلل للملك فهد، وأغنى مراهق في العالم، الذي يقولون عنه بأنه لا يملك من التعليم مايخوله لأن يكون خادماً فكيف وهو يراد له أن يحكم البلاد. ويقتحم الاصوليون المجالات المختلفة حيث تفشل الحكومة : فهم يزودون الفقراء باللحم في الاعياد ويعطون القروض وملابس الزواج للشباب الذي لايقدرون على تحمل تكاليف الزواج.

ويعمل الاصوليون بشكل واسع بطريقة سرية. هذا مانقله لي أحد المسئولين الكبار المقربين من الملك فهد والمطلعين على ملفات المخابرات والذي ادعى كذلك بأن ملفات الاصوليين معروفة لدى وكالات المخابرات الغربية. «إن الاصوليين قد اقتحموا كل الدوائر الحكومية من دون استثناء ، من الطيران المدني الى الخطوط السعودية ، ومن السجون الى وزارة الداخلية . إن خلاياهم منظمة جداً ومرتبطة بمجموعات خارجية، وحتى بالجيش. وقد أحدثوا مشاكل طيلة السنتين الماضيتين في الحرس الوطني، إنهم يريدون السلطة ولديهم السلاح. بالطبع، لا تسألي من أين لهم ذلك ، فالسلاح هو جزء من حياة البدوي».

وسوف يكون دعم أية محاولة انقلابية أصولية في السعودية أكثر صعوبة مما كان عليه الحال في ايران. الا أن المحاولة لن تكون أقل خطورة . إن بدو الجزيرة العربية ليسوا «شديدي التدين»، هذا ماقاله عنهم أحد البريطانيين الذين كانوا يساعدون الدولة السعودية في بداياتها. «إلا أن الوهج التبشيري يظهر عندهم بشكل متقطع فتترأى لعقولهم الجنة.» ، ولا تزال هناك إمكانية كبيرة لحصول فوضى فيما بين الاقلية المتزمتة والاكثرية المسحورة والمخدوعين حكومياً والبدو الذين يتطلعون الى قتال جيد، وفيما بين الاصوليين السعوديين وأصدقائهم في مصر والسودان . بل وفوق كل ذلك، هناك امكانية لحدوث الفوضى في التحالف التكتيكي القائم فيما بين الاصوليين والقبائل.

إن المعالجة الحكومية التعيسة لأزمة الاصوليين في عام 1979 تبسط ظلالا واسعة على الاحداث الحالية مما يجعل من استراتيجية الاسترضاء تبدو عملاً جنونياً وطائشا. وكانت المملكة العربية السعودية قد صعقت عندما قام شخص غير عادي ، يدعى جهيمان، وأتباعه المدججون بالسلاح باحتلال الحرم المكي. وبالمناسبة لقد قام عبد العزيز ، مؤسس المملكة ، بقتل الجد القبلي لجهيمان، مما جعل رد الاخير ثأرياً مأساويا ، وبعد احتلال الحرم، أدان جهيمان النمط الحياتي المتفسخ للاسرة الحاكمة ، والادارة السيئة للاقتصاد ، والحكم الفردي. كما وأعتقد بأن قواته سوف تزحف لتحرير القدس . الا أن الامور لم تستمر طويلا ، إذ قامت القوات الخاصة الفرنسية بنشر غازات خانقة في الحرم المكي مما أجبر من كان في الداخل «250 نسمة» على الخروج. وحسب أقوال المقربين من فهد ، أن الحكومة حاولت اعدام الجميع من دون الحصول على أمر من المحكمة . ولكن لخوف السعوديين من ردة فعل العالمية، خططوا للاعلان عن عزمهم على اعدام 63 شخصاً وسجن الآخرين. بالطبع ، اعترض الملك خالد على ماعزمت عليه الاسرة بحجة أن الغرب سوف يعرف الحقيقة. لكن اثنين من أقوى رجالات العائلة الحاكمة السعودية قررا عكس ذلك، فقطعا رقاب البعض في شكل مجموعات صغيرة بشكل علني وأطلقا النار على النساء والاطفال بعد حفر قبور لهم . وقد تم التكتم على ما حدث منذ ذلك الحين.

التكنوقراط والتغيير

لقد حاول السعوديون المتحفظون والصامتون أن يحتفظوا ـ دائما ـ بالنقد لأنفسهم . ولكن خيبة الامل والغضب ـ في الوقت الحاضر ـ أقنعا رجال الاعمال الرئيسيين والدبلوماسيين والتكنوقراط وآخرين من بطانة فهد على كسر جدار صمتهم. بالطبع، إن عليهم أن يخرجوا من البلاد لكي يفعلوا ذلك ، ففي بيوتهم ، حتى غرفتهم مراقبة. وفي العادة ، يكون ثمن اطلاق أي نقد هو الابعاد وفقدان مصدر المعيشة . الا أن بعض المعترضين ضربوا وعذبوا وذلك بدفنهم في الرمال الحارة ، أو أنهم اختفوا بكل بساطة . واختطف في بعض الاحيان بعض الذين خرجوا من البلاد لممارسة النقد بواسطة طائرة خاصة .

قال لي أحد اطباء المدينة وهو ينظر إلى تلك الايام الخالية وأمام إبنه الذي كان يظن أن والده كان يتحدث عن بلاد أخرى : «لقد كنا الى ـ ماقبل الى عشر سنوات مضت ـ نستطيع التحدث الى الملك بشكل مباشر أو عبر الصحافة ولكن بشرطين وهما: أن لا ننتقد النظام بشدة وأن لا نحمل السلاح ضده» وحتى فهد يمكن أن يكون منفتحاً عندما تكون مصالحه محفوظة. ولكنه منذ وصل الى الحكم في عام 1982، قام بتحديد الحريات الى حد كبير جدا. وحسب أقوال منظمة العفو الدولية ، فإنه كان في المملكة خلال تعقد الثمانينات سبعمائة من السجناء السياسيين.

إيقاف موجات النقد ضد العائلة المالكة

ويعتقد السعوديون الذين تحدثت معهم لأن الاصلاحات الدستورية والاجتماعية ، اذا ما طبقت فورا وبجدية ، يمكن أن توقف الوضع المتدهور . لكن الاصلاحات الاخيرة المقترحة ، والتي رحب بها في الاوساط الاعلامية الغربية، وضعت لاسترضاء الولايات المتحدة الاميركية من جهة ، ومن جهة أخرى وضعت لكي تشكل انقلابا ضد الجماعة الصغيرة المطالبة بالدستور. ففي شهر مارس من عام 1992 أعلن الملك فهد عن وضع دستور للبلاد وعن العزم على تشكيل مجلس للشورى معين الاعضاء «60 عضوا» على أن يعقد اولى اجتماعاته في الخريف . الا أن شيئا من ذلك لم يحدث . بالطبع ، سوف يعمل الدستور ـ اذا ماطبق ـ على تقوية سلطة الملك حتى في داخل العائلة . كما أنه سوف يكبح الغالبية المضادة للاصوليين التي يئست من السيطرة على التزمت. وأخيرا لقد وضع الدستور شكوكا جديدة بين الملك وولي العهد حول ولاية العهد.

لقد عاش الامير عبد الله طويلا من دون أن تكون له سياسة واضحة. وكرجل قومي ، كانت علاقاته مع ادارة بوش متوترة . لكن كونه رئيساً للحرس الوطني وفارسا، جعل له شعبية واسعة بين القبائل. كما أن له شعبية واسعة بين المواطنين على العموم ـ بما في ذلك الليبراليين ـ لأنه «ليس مبذرا» . نعم، إن حقيقة دعم الليبراليين والقبائل للامير عبد الله ـ الذين يشكلون عصب القوات المسلحة ـ يعني أنه يمكن أن يمثل أحسن أمل للاستقرار الداخلي ، حتى وإن كان غير متحمس لأن يكون داعماً لبعض المصالح الغربية كمبيعات السلاح. وبغض النظر عن المشكلة الكلامية التي يعاني منها الامير عبد الله، فإنه يستطيع التعبير عن نفسه بكل قوة ويحاول بكل وضوح اصلاح الاقتصاد السعودي.

ويتمتع بروح مرحة وصارمة. كما أنه نشيط ومقاتل . ويمكن أن يتوجب عليه أن يكون كذلك .

الامراء وصلاحيات الحكم

إن الدستور الجديد يخول الملك تعيين وعزل ولي العهد «مثل أي موظف عادي» ويقول السعوديون بنفور: «تماما كما لو كان باستطاعة الملكة أن تقيل الملكة تشارلز.» وفي السابق كانت ولاية العهد تحددها الاسبقية في العمر ويؤثر فيها

الاجماع العائلي والعطاء المالي الضخم. أي تماما كما حدث مع الامير محمد بن عبد العزيز الذي كان مدمنا على شرب الخمر. فعندما تم تجاوزه ، توجب الدفع له حسب السلم الملكي. ويحتمل أن تكون عملية الخلافة أو ولاية العهد بحاجة الى اعادة نظر ، ولكن ليس بطريقة يتم من خلالها التأكيد على الحكم الفردي. وعلى الر غم من أن مكانة الامير عبد الله لم تتغير بشكل صريح ، الا أن السعوديين يعلمون أنها قد أضعفت بمهارة . وفي الوقت الحاضر، ليس لدى ولي العهد أي نشاط عام الا بأمر من الملك. وحتى هذا الامر لم يكن ليحصل لولا نصيحة قدمها أحد المقربين من الامير عبد الله للملك فهد وهو عبد العزيز التويجري، لذا فإن الملك فهد قام باصدار أمر بابقاء الحرس الوطني تحت امرة الامير عبد الله. بعض المطلعين يقولون بأن فهد ومنذ اليوم الاول لوصوله للحكم ، حاول أن يسحب الحرس الوطني من يدي الامير عبد الله، الا أن الاخير أبدى ردة فعل عنيفة ، تماما كما يفعل في الوقت الحاضر كلما حاولوا فصل رئاسة الحرس عن ولاية العهد. إن الذي يجعل التوتر حول الخلافة شديدا هو سيطرة كل من فهد وعبد الله على جزء أو قطاع من القوات المسلحة . فقوات الحرس الوطني يقدر عددها بـ «24000» نسمة، بينما يقدر عدد قوات الجيش التي تحت امرة فهد وأشقائه بـ «19000» نسمة ، أي أقل كثيرا مما هو معلن رسميا . هناك «60000» نسمة من القوات مسجلون في سجلات رواتب الجيش ، ولكن ما هو موجود منهم حقيقة هو «19000» نسمة. ولذا نتساءل من الذي يتسلم رواتب الباقين. هذا ما قاله أحد الضباط الكبار . ولن يتمكن فهد من سلب ولاية العهد من الامير عبد الله ما دامت السيطرة على الحرس الوطني ليست في يده . ويقول المطلعون ، أن الجميع يحاولون شراء الضباط ـ تماما كما كانوا يفعلون في السابق ـ وهو ماقد يسبب في احداث شرخ خطير في مكانتهم ورتبهم.

ومن الواضح الآن، أن الدستور هو موضوع لنقاشات حادة، حتى بين أفراد العائلة الحاكمة . لذا يمكن لأي انسان أن يسأل السؤال التالي: ماهي دوافع الملك فهد الحقيقية؟ لقد أنجبت حصة السديري سبعة أبناء للملك وهم الذين يطلق عليهم «السديريون السبعة» . ومن بين السديريين السبعة ، الملك فهد ووزير الدفاع والطيران ووزير الداخلية وأمير الرياض. أما الامير عبد الله فإن خلفه مجموعة من الامراء من أمثال أبناء الملك فيصل . وجميعهم متأثرون لامساك الملك بكامل السلطة. إن أبناء عبد العزيز وأحفاده سواء من نسائه الشرعيات أو من إمائه يبلغ عددهم الخمسة آلاف نسمة. ويملكون ما لا

> التوق الى الديمقراطية ليس مقتصرا على طبقة اجتماعية او سياسية محددة، وإنما هو الشعور العام السائد في المملكة

يحصى عددا من الطموحات والتطلعات .. ولكنها ظلت محتواة وتحت السيطرة حتى الآن.

وقد أثنى الامير عبد الله على الدستور. لذا قال أحدهم وهو يرتشف فنجان الشاي: «نعم ، هكذا نصنع الاشياء. إن العائلة المالكة كيان فريد واستثنائي ـ كيان دائم التحفز والتقاتل الداخلي. وكيان متوحد امام الجمهور أو الشعب»، إن كثيرا من الامراء لا يثقون بالسديريين ويلتفون حول الامير عبد الله ويدعمونه . كما أن بعضهم ، وخصوصاً أبناء الاماء «بعض الاماء كن من سوريا»، يشكلون مصدر ازعاج . وهناك شائعة تتحدث عن أن فهد يمكن أن يكون قد توجب عليه مؤخراً الانتقام من أحد أبناء العائلة المالكة لكي يكبح طموحات أتباعه أو خطه. ومن الصعب أن نحكم على موقعية الامير عبد الله الحالية في كل ما يحدث. الا أن من المشهور عنه هو أنه ضد الفساد الاقتصادي «سوف نعاني جميعا مع مجيء الامير عبد الله الى الحكم» ، هكذا قال الامراء بطريقة متشائمة. وبالاضافة الى السيطرة على ولي العهد ، يحتفظ الملك فهد باشكال جديدة من السلطة. فالحاكم وبعد موت الملك سعود لا يمكن له وضع القوانين منفردا وإنما يملك فقط حق النقض في مجلس الوزراء ، وتحتاج القرارات الرئيسية الى اجماع عائلي . اما الآن، فإن اجراء القانون الاساسي وقوانين مجلس الشوري يحتاج الى أمر ملكي. كما ويمكن للملك أن يفرض حالة الطوارىء في البلاد ويقرر فيما اذا كان ينبغي استمرارها ، ويعين ضباط الجيش. ثم أضف الى ذلك ، أن الملك يعين نواب رئيس مجلس الشورى ويستطيع أن يقيلهم ويقيل الوزراء ويحل المجلسين «مجلس الشورى ومجلس الوزراء». وقد أصر الملك فهد على أن يكون رئيسا للسلطات الثلاث في البلاد «التشريعية والتنفيذية والقضائية». وهذا مايؤكد عدم استقلالية القضاء. والشريعة «القوانين الاسلامية» التي تشكل اساسا للدستور تدار من قبل أو يشرف عليها علماء وهابيون كبار ويعملون مستشارين عند الملك، الذي يمتلك السلطة النهائية أو القرار النهائي. وهناك مشكلة تتمثل في كون الشيعة في المنطقة الشرقية والحجازيين في المنطقة الغربية يدركون قوة الوهابية من دون الاعتراف بسلطتهم.

موقع المقاطعات في نظام الحكم

ولا يقدم قانون المقاطعات الجديد أي شيء على طريق اللامركزية . إن امراء المناطق السعوديين ـ وهم أبناء عبد العزيز وذريته ـ والذين يتميزون بنسبة عالية من حب الحكم الفردي، قد خفضت مراتبهم والحقوا بوزارة الداخلية كموظفين. ونتيجة لذلك استقال أحدهم من منصبه. وفي الآونة الاخيرة أعلن الملك فهد عن تشكيل مجالس محلية لاربع عشرة منطقة. ويتراوح عدد أعضاء كل مجلس مابين اثني عشر وعشرين شخصاً يتم تعيينهم .

ويخشى السعوديون أن يخلق هذا الابتكار انقسامات اضافية في البلاد، وهو ماسيجر وبشكل طبيعي الى تقسيم البلاد الى أربع أو خمس مناطق . لكن التقسيم ، أي تقسيم البلاد ، قد يشجع على التحرك نحو الفيدرالية التي يخافها الملك فهد أكثر مما يخاف من غيرها.

وأساسا، يشتمل الدستور على شيء يضمن حرية الكلام. ولكن الملك فهد أبطل ذلك مؤخرا حيث قال «على أجهزة الاعلام أن تعبر عن نفسها بطريقة جيدة وأن تتقيد بقوانين الدولة وأن تساهم في تعليم المواطنين وأن تتجنب أي شيء قد يؤدي الى الاضرار بوحدة البلاد أو أمن المواطنين أو القيم الانسانية».

مجلس بدون صلاحيات

أما مجلس الشورى فهو ليس فقط مجلسا من دون انياب . وإنما هو مجلس خال من السياسة. فليس باستطاعته التشريع ولكنه يدرس القوانين . كما أنه لا يملك سلطة على ميزانيته ولا الميزانية العامة للبلاد. إن كل شيء ينظم بالاوامر الملكية . وقد زعمت التقارير الصحفية بأن الدستور الجديد يقف حائلا بين المواطنين السعوديين وبين النزوات الملكية ويحفظهم منها. الا أن الحقيقة هي عكس ذلك . فلا وجود اليوم لضمانة كبيرة، ضد الممارسات غير القانونية مثل التعذيب والاعتقال والقتل.

الصراع النجدي الحجازي

إن البلاد بحاجة الى اصلاح شامل وأساسي ، لا لعملية ترقيع. وهناك مآزق يجب التنبه اليها وازالتها والا دفعت البلاد للعودة الى الحالة التي كانت عليها قبل سبعين عاما. ومن بين العوامل والمآزق التي تنذر بالخطر، التنافس الحجازي النجدي المتجدد ـ خصوصا سيطرة الحكومة على الممتلكات الحجازية ، ونجد هي الارض القبلية لعائلة آل سعود الذين سيطروا في العشرينات على الساحل الغربي الذي يضم مكة والمدينة وغالبية الشعب. وحسب قول أحد رجال الاعمال من احدى العائلات الحجازية الرئيسية : إن الملك شكل شركة مكة للانشاءات والتنمية قبل حوالي أربع أو خمس سنوات من أجل تنمية ممتلكات بطانته.

ولكن الناس الذين كانوا يسكنون بالقرب من المسجد النبوي رفضوا بيع أراضيهم . فقامت الحكومة باجبار البعض على البيع وارسال الآخرين الى المحاكم. وبعد صدور الحاكم لصالح اصحابها، صودرت الممتلكات من دون أن يدفع أي شيء، كتعويض لهم. وقبل سنتين ، قامت الحكومة بمصادرة المنازل الواقعة حول مسجد الرسول لصالح امراء نجديين. الا أنها دفعت لهم تعويضات في هذه المرة تراوحت فيما بين خمسة وعشرة آلاف ريالا سعوديا لكل متر مربع. وعندما عرضت بعض الاراضي في المزاد العلني ، بيع المتر المربع منها بـ «60000» ريال الى «130000» ريال سعودي. بالطبع لم تقدم الحكومة على الاحتفاظ بالفوارق المالية ، فقط وإنما أقدمت على عدم تسديد كل أثمان الاراضي لأصحابها السابقين. ولا شك أنه لازالت هناك انتهاكات واساءات ضد الحجازيين من قبل النجديين. فعندما قتل حجازي على يد اصولي نجدي أثناء اصطحابه لأخوته الصغار بعد خروجهم من المدرسة ، أمر الملك باغلاق ملف القضية «إنها مستعمرة نجدية» هذا ما قاله رجل الاعمال الحجازي بمرارة.

وتعتبر منطقة الحجاز واحدة من أقدم المراكز التجارية في العالم. كما أنها ـ أيضاً ـ المكان الذي بدأت منه الامبراطورية الاسلامية. وفي الوقت الحاضر، يحج اليها أكثر من مليون نسمة في كل عام مما يجعلها منطقة تجارية مزدهرة. أما في الحقل الثقافي، فتتقدم منطقة الحجاز على منطقة نجد بكثير ، مما يجعل الفارق الثقافي بينهما كبيرا . ولكن الاقلية النجدية تحكم الحجاز ، بل وحتى قراه. وتمسك بأحسن الوظائف وتحصل على أحسن القروض وتسيطر على القوات المسلحة وتفرض الوهابية على أناس يرونها بالنسبة لهم شيئا بغيضا. وعندما سيطروا على الحرمين

> □□
>
> **الليبرالية الاسلامية تشكل اليوم قوة كبيرة كامنة على امتداد العالم العربي، وقد تسفر انتخابات نيابية سعودية عن قيام مجلس نيابي اسلامي**
>
> □□

الشريفين في العشرينات من هذا القرن اعتبرهم المسلمون ـ كافة ـ هرطقيين.

والحجازيون ليسوا في الغالب قبليين. كما أنهم يتزاوجون مع مسلمين آخرين من أماكن مختلفة كسوريا وجاوا . ويعشقون الموسيقى والرقص والعطور والشعر والاطعمة. أي على العكس من النجديين الذي يحرمون مباهج الحياة. وقد ابتكر الحجازيون طريقة لاخفاء اداوتهم الموسيقية حتى لاتقع في أيدي رجال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . فكانوا ، وفي بداية وصول الوهابيين الى منطقة الحجاز، يضعون الادوات الموسيقية في الآبار ويغطونها. ثم بعد ذلك يقومون بأداء الصلاة بالقرب من الآبار . ودين الحجازيين أو تدينهم جدي ولكنه اخلاقي أكثر مما هو رسمي «إنه لا يحتاج منك، وكما يمزح السعوديون أن تبول في الاتجاه الصحيح». وباختصار، إن منطقة الحجاز متسامحة ـ تقريبا ـ مع كل شيء الا مع نجد.

في حديث تم أخيرا في أحد فنادق لندن وضم ثلاثة من رجال الاعمال السعوديين ـ إثنان من الحجاز والآخر من نجد ـ قال الحجازيون «إنه صديقنا النجدي الوحيد» فرد عليه النجدي بشيء من الجدية «إنني الان حجازي ، حقيقة» ثم تحدث أحد الحجازيين قائلا : «لقد تزوجت من نجدية. وأمي تحبها، ولكنها لا زالت تكرر: الله يلعن ذاك اليوم اللي جاء بالنجديين لنا»، ويحمل النجديون نفس النظرة تجاه الحجازيين.

فهم فخورون بنسبهم وبقيمهم القتالية ، بينما ينظرون الى الحجازيين بأنهم تجار هجينون جبناء ومذواقون متفسخون وأصحاب ميول دينية لينة.

وفي الحقيقة، لقد حمل الحجازيون السلاح في وجه النجديين بشكل طفيف في العشرينات ، الا أنهم كثيراً ما كانوا يلقونه بمجرد رؤيتهم لمظهر عبد العزيز «غير المتمدن والوحشي». وفي الاوضاع العادية تكمن في ذلك النظام ، الذي قام عليه الاستقرار خلال النصف قرن الماضي، والآخذ في الانهيار تدريجيا.

التحالف التاريخي والانشقاق بين المؤسسة الدينية والحكم

قد أسس عبد العزيز مملكته على قاعدة مفرطة في الحساسية . كما أن قوة العائلة السعودية حصلت من جراء التحالف التاريخي فيما بينها وبين قادة الوهابيين الذين كانوا ينشرون سيطرتهم على القبائل سهلة الانقياد ولم يتوقف عبد العزيز عند ذلك الحد ، بل أخذ يتزاوج وباستمرار من القبائل النجدية . مما مكنه من السيطرة على الحجاز . وبعد ذلك اشترى عبد العزيز موافقة ليس فقط التجار المتنفذين، وانما اشترى حتى موافقة كل المواطنين وذلك بتخصيص شيء من أموال النفط. ونجحت تلك السياسة بشكل مدهش ـ مع استمرار تدفق أموال النفط الضخمة ـ وصار معها بالامكان كبح تدخل الوهابيين في شئون الحجازيين أو التجارة الحجازية. وفي الوهابية ، وجد عبد العزيز أنه يحتفظ بنمر أو يمسك بنمر من ذيله. فالتحالف فيما بين الوهابية وآل سعود، أعطى العائلة السعودية شرعية دينية وزودها بدعم عسكري. ولكن التحالف ، أيضا كان يشتمل على محاولة مستمرة من أجل السلطة. وقد كان التوازن فيما بين القوتين لصالح السعوديين دائما وبنسبة «٢٥ %» و «٧٥ %» . وكان كلما ضعف الملك، يقوم العلماء بتصحيح التوازن، بل وحتى كان على الملك عبد العزيز ـ في بعض المناسبات ـ أن يحمل السلاح ضد الوهابيين ، فكانت هناك على الدوام امكانية لعودة الاوضاع الى سابق عهدها. وينقسم الوهابيون الى ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الاول ،وهم العلماء المحترفون والقضاة. وهؤلاء يتسملون رواتبهم من الحكومة ويأتمرون بأمر الشيخ بن باز، كما ويساعدهم في أعمالهم رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر «البوليس الديني» وهم موظفون لدى وزارة الداخلية ولكن لا يخضعون دائما لسيطرتها. وفي هذا المجال يقول أحد الاكاديميين في جدة: «يخصص العلماء 75 بالمئة من وقتهم للعمل ضد المرأة. وعلى المرأة أن تلف بدنها كاملا بالاسود، وهي عادة لم تكن موجودة في الحجاز سابقا. أما بقية الوقت فيخصص عشرة بالمئة منه للتأكيد على اطالة

اللحية وأشياء أخرى. وماتبقى منه فيخصص لتكرار الشعارات والتعاليم الوهابية ولمهاجمة الشيعة . بالطبع ليس عندهم شيء مع الحكومة».

ويضم القسم الثاني أو يتشكل من الخريجين الشباب ، أي من حوالي سبعة آلاف نسمة يتخرجون سنويا من الجامعات الدينية في البلاد «جامعة الامام محمد بن سعود في الرياض – الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة – وقسم من جامعة أم القرى في مكة المكرمة». بالطبع ، لا يستطيع سوق العمل استيعاب غالبية هؤلاء الخريجيين فهناك احتياطي منهم يقدر بـ «150000» نسمة. وبعضهم يعملون لبعض الوقت والبعض الآخر لا يعملون ، لذا فإنهم مصابون أو يحسون بمرارة شديدة. وكثير منهم يعتمدون في حياتهم على تجار من منطقة القصيم في نجد ، الذين ليسوا أوفياء دائما لآل سعود ، كما هو متوقع. وحسب قول مسئول كبير له علاقات واسعة مع الطلبة المتدينين «أن رؤوسهم مليئة بالافكار الغريبة وغير الواقعية وتطلعاتهم عنيفة». أما القسم الآخر وهو نذير الخطر بالنسبة للحكومة فيشتمل على مجموعة جديدة من المفكرين المتدينين، من ضمنهم الدكتور سفر الحوالي والشيخ سلمان العودة وعايض القرني. كما ويتميز هؤلاء بصغر سنهم ، وفي كثير من الاحيان، بشهاداتهم العالية «بعضهم يحمل شهادة الدكتوراه من داخل البلاد أو خارجها». ثم أضف الى ذلك، أنهم أقوياء خطابيا ومخولون لانتقاد الحكومة بطريقة بعيدة كل البعد عن أية معارضة غير وهابية. ولقد اثروا في بعض الوطنيين – خصوصا الشباب – عندما تحدثوا في خطاباتهم حول الاسلحة الهائلة التي اشترتها الحكومة السعودية وكيف عجز السعوديون في الدفاع عن انفسهم . ونجحوا أي الوهابيين الجدد، في اكتساب خريجي المعاهد والجامعات الدينية الغاضبين ، مثلهم في ذلك مثل العلماء التقليديين ، وأقاموا جسورا بينهم وبين الاصوليين الاسلاميين في السودان ومصر والجزائر والباكستان ، الذين يحملون مشاعر تجاه العلمانية والمتع الجنسية شبيهة بمشاعرهم ، وعلى العكس من العلماء التقليديين ، يطالب الوهابيون الجدد بتحقيق الشورى والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية حتى أنه يبدو أنهم قد أقنعوا العلماء التقليديين بمساندة مذكرة مايو لعام 1991م التي تدعو الى اصلاحات سياسية واجتماعية راديكالية . وفي هذا المجال قال كاتب سعودي «لم يكن باستطاعة العلماء التقليديين كتابتها أبدا. فكتبهم تحتوي على فقرات طويلة ، أي أنهم لا يشيرون الى نهاية الجمل. كما أن عقولهم مغلقة ولا يعيرون اهتماما لأحد. أما هذه المذكرة فتختلف عن تلك الكتب وليس فيها

□□

خيار التكيف مع غالبية السكان في المملكة، من شأنه الاضرار بالسيطرة المطلقة للعائلة المالكة، ولذلك فإن الابقاء على خيار الاقصاء هو المرجح

□□

مطالب شخصية. لذا فهناك احتمال بأنه قد تم التعاون فيما بين المجموعتين في كتابتها، أو احتمال بأن تكون المذكرة قد كتبت بواسطة الوهابيين الجدد وتم توقيعها من قبل الوهابيين التقليديين. «وقد دعى هؤلاء – الوهابيين الجدد – الى معاقبة أولئك المسؤولين عن الفساد أياً كانوا».

أن الاصولية الجديدة في جزء منها هي نتاج عملية التعليم. لكن صعودها في عقد الثمانينات لم يكن نتيجة لضعف فهد وإنما كان نتيجة لقوة فيها. وفي عقد السبعينات ، وبخها الملك فيصل بشدة لأنه كان يكره التزمت. ثم إنه ونتيجة لكونه رجلا متدينا، فقد كانت له سلطة طبيعية على الوهابية . بل وكان مستعدا باستمرار لتوجيه الضربات لها عندما عرف عنه في صغره من مجون، وكذلك فعلت الفضائح التي احاطت بصفقات طائرات التورنيدو والاواكس. فعلى الرغم من أن تقرير مجلس العموم البريطاني تمنى عدم ايذاء أي حليف – بالطبع لم يتحدث عن ذلك بصراحة – الا أنه عرف أن صفقة التورنيدو «الصفقة التاريخية» قد أعطت العائلة السعودية عمولة تقدر بـ «15 بالمئة» الى «30 بالمئة» من القيمة الاصلية . أما صفقة الاواكس ، فقد دفعت ملياراتها الى السفارة السعودية في واشنطن قبل تسليم الطائرات مما جعل بالامكان الاستفادة من أرباحها لتمويل حملة الحزب الجمهوري الانتخابية. وبمعنى آخر، لم تكن الولايات المتحدة لتوافق على بيع الاواكس للسعودية لولا موافقة الاخيرة على ايداع الاموال في البنوك لاستخدام ارباحها في الحملة الانتخابية.

وعلى العكس من ذلك، كان الملك فيصل يحتفظ بسياسة مستقلة ولم ير يوما في جيب الحكومات الغربية. كان مصلحا ومدعوما، لذا لم يكن بحاجة لتقوية المتزمتين لكي يسيطر على الآخرين – خصوصا الليبراليين. أما الملك فهد فيقوم بتحطيم مكانة المرأة السعودية – مرارا – من أجل استرضاء الاصوليين عبر تحريم قيادة المرأة للسيارات أو عبر ضرب المضيفات الجويات. وفيصل رفع مكانة المرأة السعودية. إن مشكلة فهد تتمثل في أن لا أحد – هو أو أي شخص في عائلته – يمتلك القوة الكافية لسحب الرياح من اشرعة الاصوليين . وسيبقى البديل – التوافق مع غالبية الشعب – يشتمل على شيء أسوأ من العناق المسموم مع الوهابيين . وبمعنى آخر ، سوف يجبر التوافق مع غالبية الشعب العائلة السعودية على التخلي عن السيطرة الكاملة على المصادر النفطية.

وفي وضع حيث يكون طرفا الجمهور النجدي – الاصوليون والقبائل – ساخطين، تكون الحاجة ملحة الى تغيير حقيقي. فالقبائل تقول إنها تلعب دورا مهما في الابقاء على سيطرة العائلة السعودية على البلاد، حيث يشكل أبناؤها الجزء الاعظم من القوات المسلحة. لذا ونتيجة لذلك فهي تريد جزءا أكبر من السلطة – وزراء وأموال ، بشكل أساسي. وفي هذا الجانب يقول تاجر متنفذ من جدة: «إن كلمة قبائل أو قبيلة تعني مشكلة. فأنت عندما تبحث عن وظيفة في الوقت الحاضر، فإنك تسأل عن اسم القبيلة التي تنتمي اليها».

ويؤمن كثير من رجال الاعمال الحجازيين بأن الحكومة تفقد – أيضا – ولاء المدن الحجازية. فطبقة التجار مستاءة جدا من الفساد ومصابة بخيبة أمل من جراء العجز المالي الملازم للميزانية طيلة عهد الملك فهد. ويقول أحد التجار متشكيا: «إن الحكومة وبدلا من أن تستلف الاموال لكي تضعها في الخدمات تفضل الاحتفاظ بها في جيبها».

التكنوقراط والسلطة

إن الطبقات المتعلمة – خصوصا التكنوقراط – مصابة بخيبة أمل ومحبطة من جراء استبعادها من مواقع القوة والسلطة. وفي هذا المجال يقول أحد المسئولين الذي تلقى تعليمه في الغرب :«إن مديرا في وزارة يتمنى أن يرى نفسه نائبا لوزير. ولكنه وبدلا من ذلك، يرى أميرا ذا علم بسيط قد تخطى المراحل المختلفة في مدة قصيرة وتجاوزه. ومن الواضح ، يشكل ذلك امتعاضا له». واذا كان الحجازيون يحتفظون بتعاطف مع العائلة الهاشمية في الاردن – العائلة التي طرها السعوديون من منطقة الحجاز – فإن ذلك

يشكل عاملا آخر ينبغي على الحكومة أن تتوقف عنده.

المسألة الشيعية

في الماضي القريب ، شكل تحالف التجار النجديين والحجازيين قاعدة لسلطة آل سعود. وبقي الشيعة الذي يعيشون في المنطقة الشرقية حيث حقول النفط السعودية الرئيسية، أقلية مهملة لا قيمة لها . ولكن حتى هنا ، حدث تغيير . فبعد أن كان الشيعة تقليديا غير مسيسين ، أصبحوا كذلك في الستينات عندما قاموا باضرابات في حقول النفط. بعد ذلك أو فيما بعد ، دعموا الخميني. وهم الآن يريديون الداخل ولا يريدون الخارج. كما أن مطالبهم معتدلة : مستويات معيشية أعلى، حرية دينية، تمثيل سياسي وإنها التمييز في التعليم. وفي هذا المجال يقول أحد السعوديين الشيعة: «إن تعيين نواب شيعة لبعض الوزراء في الحكومة سوف يسمح للناس بأن يشعروا بأنهم شركاء في النظام»، لكن – ومرة أخرى – انبرى الاصوليون ولأهداف حكومية وأصدروا فتوى في عام 1991 أحلوا فيها قتل الشيعة. ولم تتخذ الحكومة أي اجراء مضاد لذلك.

التطلع العام نحو غد ديمقراطي

وتتجنب الحكومة السعودية بكل وضوح أية مساومة سياسية مع اناس بعد أكثر من نصف قرن من التغيير الاجتماعي والتعليم، يرفضون الوضع الراهن الذي وضع لحقبة أخرى ويريدون سلطة أكبر وأموالا أكثر ووضعا أفضل. وليس على الحكومة أن ترجح أقلية ليبرالية على أكثرية محافظة ، كما يدعى كثيرا، وإنما كل المجموعات الاجتماعية الرئيسية تريد درجة من التغيير، بالطبع ، إن هذا لا يجرنا الى القول بأن كل السعوديين يتوقعون وبشكل متساو الى الديمقراطية. فالقبائل لا تعطي أي اهتمام لذلك، ولكن يمكن القول وبكل أمان أن الغالبية يريدون حكومة القانون والمحاسبة الاقتصادية والتحكم في حياتهم ووضع نهاية للقمع.

إن الحقيقة التي يمكن أن تقال عن الوضع السياسي في السعودية هي شيء مختلف تمام الاختلاف عما تقوله الحكومة السعودية وعما يقوله كثير من المدافعين الغربيين «المدفوع لهم أولئك الذين يدافعون عن مشاريعهم» وعما يقوله أولئك الذين لا يمتلكون معرفة بتاريخ شبه الجزيرة ، إن أي شيخ تقليدي في الصحراء كان ضمن آخرين مساوين له ، أو على الاقل، كان ضمن آخرين من كبار السن . ولا يعطي رجال

> يريد الشيعة اليوم أن يكونوا داخل السلطة وليس خارجها، ومطالبهم معتدلة ومقبولة: مستوى معيشي مرتفع، حرية دينية، تمثيل سياسي، وضع حد للتمييز الطائفي

القبيلة ولاءهم لشيخ حتى يثبت أنه الشخص المناسب للحكم. كما أنهم يقومون بمجادلته ، تماما كما فعل الوهابيون مع عبد العزيز رجال القبائل العلماء في عام 1927 بقبوله ملكا، بعد أن خطب فيهم وذرف دموعه أثناء اجتماعه بهم. أما سعود فلم يقبلوا به وليا لعهد الا انتظار دام ثمان سنوات لأنه لم يثبت مقدرته على الحكم.

واستمر السعوديون في وعودهم بوضع دستور للبلاد منذ العشرينات ، لا لكونهم حريصين على اشراك الشعب في الحكم وانما استخدموا ذلك كسياسة في انفاذ وعودهم. وحسب كلمات قالها اكاديمي من مكة: «إن التقاليد السعودية مع حرية الكلام والطاعة مع القبول والرضا حتى وان كانت المؤسسات تحتاج الى التحديث والعلمنة، التي هي ليست ضرورية للديمقراطية» .

إن الطموح الى الديمقراطية ليس منحصرا بالسعوديين الذين تعلموا في الغرب. كما أن الفكرة التي تقول بأن «توسيع المشاركة السياسية في السعودية يمكن أن تجعل منها أكثر أصولية» تماما كما روجوا لذلك بالنسبة للجزائر، هي فكرة خاطئة. وقد قام الجيش الجزائري بانقلاب حتى يوقف الاصوليين عن الوصول الى السلطة بعد أن حصلوا على اغلبية في الجولة الاولى من الانتخابات . وفي الحقيقة ، لقد اختار كثير من الشعب الجزائري الاصوليين نكاية بالحكومة الفاسدة ، وأكثر مما هو نتيجة لتزمت ديني. أما في السعودية، فلا يمكن للاصوليين أن يكسبوا الانتخابات . وذلك لا لكونهم يشكلون أقلية دينية فقط، وإنما لكونهم يشكلون أقلية اقليمية أيضا. ويحاول الحكام العرب اخفاء ارقام الاحصاءات السكانية. الا أن معلومات سرية قد تسربت حول احصاء عام 1974 تقول بأن سكان المملكة هم «7.4» مليون نسمة . ويعيش ثلثا السكان في المنطقة الغربية «الحجاز»، بينما يعيش الثلث الثالث موزعا على المنطقتين الوسطى والشرقية. وبمعنى آخر ، تضم منطقة الحجاز حوالي الخمسة ملايين نسمة من السكان، بينما يشكل النجديون الحاكمون والشيعة بقية السكان – أي حوالي المليونين نسمة. لذا فإن النجديين يشكلون أقلية والوهابيون يشكلون أقلية داخل أقلية. ويقول سعوديون كبار أن الاصلاح الاقتصادي والحكم الدستوري ضروريان في وضع اقتصادي متدهور. وحسب قول دبلوماسي سعودي فإن «بريطانيا سوف تستلم كميات ضخمة من النفط بدلا من التورنيدو التي ابتاعتها السعودية. وهو ماسيؤدي الى اغراق السوق بالنفط ويصيب اقتصادنا بالضرر. ويمكن ، كذلك أن ترتفع نسبة التضخم الى أكثر من « ١٠٠ %» . وسوف تجعل المراقبة المالية والمشاركة في السلطة السعوديين يرضون بالمآزق الاقتصادية وبضرائب أكبر بشكل أسهل. كما أن حرية الكلام سوف تسمح – أيضا – للغالبية من المسلمين المنفتحين على العالم الحديث بأن يتحدوا الاصولية، ليس باسم الغرب وانما باسم الليبرالية الاسلامية – وهو اتجاه قوي في العالم العربي. إن برلمانا منتخب الاعضاء في السعودية سوف يكون اسلاميا في مظهره. لكن التنافس فيما بين مختلف الاتجاهات الدينية داخلة، سوف يعمل على خلق اجواء من الحرية أكثر مما هو موجود فعلا الآن. أما الخطة التي يتم النظر فيها في الوقت الحاضر في السعودية، سوف تعطي الوهابيين وبشكل اتوماتيكي ثلث اعضاء المجلس الاستشاري من دون أي هامش لحرية الكلام. ويشكل المأزق السعودي الشديد الغليان أمرا مريكا في الدوائر الغربية . وفي هذا الجانب، قال مصدر اميركي: «إنهم لا يعلمون ماذا سيفعلون» وسوف لن يتحقق الاصلاح الدستوري في المملكة العربية السعودية بشكل مجاني بالنسبة للغرب. ويحتمل أن تعمل اعادة المباحثات حول مبيعات الاسلحة – خصوصا المبيعات التي بلغت قيمتها «26» مليارد دولار بعد حرب الخليج – على فقدان الآلاف الاميركيين والبريطانيين لوظائفهم.

بالطبع، يمكن أن يقوم أي برلمان منتخب في السعودية بالتحقيق في الفضائح، أي تماما كما فعل الكويتيون بعد الانتخابات البرلمانية. والسعوديون ، لا شك أنهم يشتكون من بطء خطوات السلام في الشرق الاوسط. لكن ينبغي على الغرب أن يتذكر أن نفس الاعتبارات هي التي دفعته الى مساندة صدام حسين – الى أن أصبح الوقت متأخرا .

دولة الصفر !

في ظل العدالة «المفرطة» التي تنعم بها بلادنا ، اصبح البعض يتفنن في اطلاق نعوتات وتسميات لتصنيف المواطنين في غاية التندر والغرابة.

فلأول مرة نكتشف ان لدينا في المملكة فئة «صفر ١» ، وفئة «صفر ٢» ، وجماعة «صفر ٣» ، وأصحاب «صفر ٤» .. وما أشبه.

تذهب الى احدى الوزارات في الرياض العاصمة ، لطلب وظيفة .. فيطردك المسؤول قائلا : أنتم جماعة «صفر ٢» ولكم وزاراتكم .. فلماذا تزاحموننا ؟.

تذهب لوزارة أخرى .. فيرد طلبك فوراً .. وإذا تشاطرت وتساءلت ، فسيأتيك الجواب صاعقا : انتم فئة «صفر ٣» لا مكان لكم هنا.!

يقودك الحظ العاثر الى باب احدى الدوائر الرسمية لإنهاء معاملة ، فتفاجئ بسيل عارم من الروتين والبيروقراطية .. وحين تحتج متعذرا بأن مصالحك واعمالك تتعطل يجيبك أحدهم : انتم جماعة «صفر ٧» فالذي جاء بكم الى هنا ؟.!

وتقليديا بات هنالك وزارات ومؤسسات حكومية «موقوفة» لأصحاب «الفئآت» ، يمنع توظيف غيرهم فيها حتى لوكانت هناك وظائف شاغرة ..

ولتحليل سر الفئات الصفرية هذه ، يجيبك العارفون : أن هناك أناس يحظون بمكانة مرموقة بسبب قربهم وتقريبهم من النظام ، إما لأسباب قبلية او مناطقية او طائفية ، ودرجة القرب من النظام ترتب الحظوة التي تمنح لهم ، والنفوذ الذي يستفيدون منه ، حتى باتت البلاد عمليا مقسمة الى مواطنين من اصحاب الدرجات ، كل بحكم قربه وبعده من النظام. فهناك مواطنون درجة اولى ، ومواطنون درجة ثانية ، وثالثة .. وغير ذلك .. ولأن هذا التقسيم هو تفريغ لكفة المجتمع لصالح كفة النظام ، فقد جرى الإستعانة برموز مفاتيح المناطق الهاتفية .. حيث احتوت على دلالات ذات قدر وافٍ من المصداقية.

فمنطقة نجد التي احتضنت السلطة ، وتنفذت فيها ، وتربعت في أرجائها ، وتناغمت معها قبليا ومذهبيا ، هي عمليا المنطقة ذات الدرجة الأولى في ميزان الدولة ، حيث يهيمن افرادها على معظم الوزارات واغلب السفارات والغالبية المطلقة من المؤسسات والدوائر الحكومية .. ومن محاسن الصدف ان رمز هذه المنطقة في دليل الهاتف هو «صفر ١» ، ولذلك فقد جرى استخدام هذا الوصف للتعبير عن المواطنين السعوديين الساكنين في نجد.

اما فئة «صفر أثنين» فهم سكان منطقة الحجاز ، الذين قامت الدولة على خبراتهم وكفاءاتهم ، وجرى فيما بعد تهميشهم الى درجة ثانية ، ولأن اغلب مدن منطقة الحجاز تحمل رمز «صفر ٢» في دليل الهاتف فقد جرى عليهم هذا اللقب.

أما فئة «صفر ٣» فهم سكان المنطقة الشرقية .. وفئة «صفر ٦» فهم سكان حائل ، وفئة «صفر ٧» فهم سكان منطقة الجنوب.

ولأن هذا التصنيف قائم على أساس استبدادي ، ولأنه ـ كما سلف ـ تفريغ لقدرات الشعب كله لصالح النظام ، فإن المواطن من جميع هذه الفئات ليس سوى «الصفر» ، حتى المنتفعين من حظوة النظام ، هم خاسرون ، لأن الدولة التي تقوم على هذا الاساس من التصنيف بين مواطنيها ، إنما تركز بنيانها على أساس من الملح ، حتى إذا انهارت او تصدعت تضرر الجميع.

والمذهل ان احدا من المواطنين ، مهما كانت قرابته من السلطة ، ليست له قيمة ذاتية مجردة عن النظام ، فالحكم هو جوكر اللعبة ، وهو الرقم الذي يعطي الاصفار قيمة ، وإلا فإن أيا من مؤسسات المجتمع حتى لو كانت في مناطق مقربة وبيد شخصيات موالية ، ليس لها ثبات او استقرار في معزل عن هيمنة النظام ، وأي من النخب الاجتماعية لن يقوم له عود في ظل اكتساح السلطة .. وهذا عملي ليس سوى «تصفير» لكل المجتمع ، لصالح هيمنة الحكم.

كما أن وجود هذا التصنيف بين الناس كان له مبرر آخر .. ففي أيام الملك عبد العزيز ، وحين كانت الدولة عاجزة عن توفير المال لحشد الجنود ، كان الملك يعمد الى رؤساء القبائل ويقطعهم مساحات من الاراضي مقابل ان يضمنوا له عددا من المقاتلين اذا حان الطلب . ومع المدة تبلورت نظرية الاقطاع تلك بصيغ مختلفة .. فتارة كانت الحكومة تعطي وزارة من الوزارات الى فئة من الناس مقابل ضمان عدد من العمال .. او جلب كمية من المال .. أما الآن فالدولة تقسم الوزارات بين المناطق بحسب قربها ، وتطلق يد الوزير بشرط ضمان ولاء تلك المناطق.

وللأسف نتج عن هذه السياسة حدثان سببا شرخا هائلا في علاقة السلطة مع مواطنيها :

الحدث الأول : اتساع دائرة الحرمان ، وتزايد المحرومين ، فالبعض لم يحصل على الحصة التي يستحقها ، والبعض كسكان المنطقة الشرقية واهل الجنوب وحائل ، لم يحصلوا على شيء اطلاقا وبالتالي جرى قمعهم وتحطيم طموحاتهم.

الحدث الثاني : اصبحت بعض الوزارات اقطاعات موقوفة على اصحاب الوزير ، فالوزارة الفلانية موقوفة للحجازيين وتلك للنجديين ، واصبح كل وزير امبراطورا يدير وزارته كدولة مستقلة ، وليست جزءا من مؤسسات دولة حديثة.

هذا النوع من التقسيم .. هو تقسيم واقعي لاتجدي الشعارات لاخفائه او التستر عليه .. وهو أخطر من تصنيف الناس رسميا على حسب الهوية ، والقومية ، واللغة ، والدين ، كما هو في يوغسلافيا السابقة ، مثلا. وإذا كنا رأينا الانفجار في تلك البلاد حين اختلت النسب المكونة للدولة ، واصطدمت ، فإننا نخشى بفعل هذا النوع من السياسات ان يحدث المحذور .. او ان يبقى التكريس والتصنيف متصاعدا ، ومعه يتركز الشرخ بين الدولة والمجتمع ، وما ينتج عن هذا الشرخ من تداعيات امنية واجتماعية خطيرة.